جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دراسة تحليلية وتقييميه للشراكة الاقتصادية الأورو المتوسطية

دراسة حالة للدول الثلاث: المغرب – تونس – الجزائر

خلال الفترة 2005– 2015

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص:اقتصاد ومالية دولية

من إعداد الطالبة:

معسكري سمرة

تحت إشراف الأستاذ :

أ.د / بوشنافة الصادق

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د / مكيد علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيساً
أ.د / بو شنافة الصادق	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	مقرراً ومناقشاً
أ.د / شريط عابد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	مناقشاً
د / غزازي عماد	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة المدية	مناقشاً
د / بن زيدان الحاج	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة مستغانم	مناقشاً
د / آيت عيسى عيسى	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة تيارت	مناقشاً

السنة الجامعية 2018– 2019

شكر و عرفان

الحمد لمن خلق الانسان من ماء مهين ...الحمد لواهب النعم ذي الفضل العظيم ..الحمد لمن جعل كل من في الكون يسبح بحمده فسبحان رب الحليم العليم ..

و أسمى عبارات الشكر والتقدير إلى من علمني أن البحث فن لا يفقه إلا كل عالم جليل ...إلى أستاذي القدير **الأستاذ الدكتور بوشنافة الصادق** له ثناء عطرا لتوجيهه الحكيم وحرصه على اتباع خطوات البحث .فنسال الله أن يزيده رفعة في الدنيا والدين ...وأن يرزقه جوار الصادق الآمين .... ..

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان الى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة -كل باسمه- ، نسأل الله أن يجعلهم ذخرا للعلم والدين وان ينفع بهم كل من أراد بالعلم وجه الله الكريم ....

كما أتقدم بالشكر لأساتذة على عمادة وإدارة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة يحي فارس ،كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى القائمين على جامعة يحي فارس وعلى رأسهم رئيس الجامعة.

الإهداء

إلـى من وهبتني الحنان من أجل العيش في آمان ونورت عقلي بدروب النجاح والدتي الحبيبة .

إلـى من علمني بأن الحياة علم وأخلاق ومن حرص على أن أكون طالبا ذو آفاق والدي العزيز.

إلـى زوجي رفيق دربي الذي تحمل معي عناء هذه الأطروحة وأبنائي الأعزاء

إلـى كل إخوتي وأخواتي الأعزاء وأخص بالذكر العزيزة نسرين

إلـى كل أفراد عائلة زوجي

إلـى كل أساتذتي وزملائي بجامعة ابن خلدون وأخص بالذكر الدكتور آيت عيسى عيسى

المستخلص:

حظيت منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط منذ القدم باهتمام دولي كبير عموما و أوربي خصوصا كونها غنية بالموارد الطبيعية، وفي ظل التغيرات الاقتصادية الحاصلة لجأت دول جنوب المتوسط إلى توقيع اتفاقيات مع الاتحاد الاوروبي ،كان أهمها اتفاق برشلونة سنة 1995 باسبانيا الذي مس جميع المجالات ، من أهم ما جاء به إنشاء منطقة تبادل حر.

كانت الدول المغاربية الثلاث (المغرب، تونس و الجزائر) سباقة في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبعض الاتفاقيات الأخرى التي تلته ،والتي توجت بإعادة تقييمه وصياغته من جديد تحت اسم الاتحاد من أجل المتوسط بمبادرة فرنسية.ساهمت الشراكة الأوروبية في تعزيز وتحسين مناخ الأعمال للدول المغاربية ،غير أنها أفرزت عدم التوازن بين الأطراف بسبب اتفاق كل دولة مغاربية على حدى،وعدم التكافؤ المبادلات التجارية مما أدى إلى إعادة صياغة سياسة عامة اقتصادية وتجارية لمواجهة المنافسة الأوروبية،وذلك بتنمية اقتصادياتها ومنح الأفضلية للمنتوج المحلي وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

الكلمات المفتاحية:التكامل الاقتصادي،البحر الأبيض المتوسط،الشراكة الأورو-متوسطية، البنك الأوروبي، الاستثمار الأجنبي،التجارة الخارجية،منطقة التبادل الحر.

Abstract :

The southern Mediterranean region has received great international attention because it is the cradle of ancient civilizations. In light of the current economic changes, such as the emergence of economic blocs, the southern countries of the Mediterranean resorted to signing agreements, the most important of which was the 1995 Barcelona Agreement in Spain.

The Maghreb countries (Morocco, Algeria, Tunisia) were the first to sign the Association Agreement with the European Union and some of the other agreements that followed the agreement. Which was designed to re-evaluate and reformulate it under the name of the Union for the Mediterranean on a French initiative.

The European partnership contributed to the enhancement and improvement of the business environment of the Maghreb countries. It also resulted in the imbalance between the parties because of the agreement of each Maghreb country on one hand and also through unequal trade. This led to the re-formulation of an economic and commercial policy to face the European competition by developing their economies and giving priority Local product and encourage domestic and foreign investment.

Keywords: Economic Integration, Mediterranean, Euro-Mediterranean Partnership, European Bank, Foreign Investment, Foreign Trade, Free Trade Area.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان	I
الإهداء	II
المستخلص	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الجداول	IX
قائمة الملاحق	XI
قائمة الرموز والمصطلحات	XII
مقدمة	أ- د
الفصل الأول: العولمة والتحديات الاقتصادية على الدول النامية	1
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار النظري للعولمة	03
المطلب الأول: مفهوم العولمة	03
المطلب الثاني: نشأة ومراحل تطور مصطلح العولمة	04
المطلب الثالث: العوامل التي ساهمت في انتشار العولمة	07
المبحث الثاني: أشكال ، خصائص وأهداف العولمة	08
المطلب الأول: أشكال العولمة	08
المطلب الثاني: خصائص العولمة	12
المطلب الثالث: أهداف العولمة	14
المبحث الثالث: مظاهر العولمة	16
المطلب الأول:أركان العولمة	16
المطلب الثاني: مؤسسات العولمة الاقتصادية	18
المطلب الثالث: بروز التكتلات الاقتصادية في العالم	23
المبحث الرابع: تحديات العولمة الاقتصادية في الدول النامية	33
المطلب الأول: . الآثار الايجابية والسلبية للعولمة	33
المطلب الثاني: التحديات الراهنة للعولمة	36
المطلب الثالث: تدابير لمواجهة تحديات العولمة	36
خلاصة الفصل	39
الفصل الثاني: واقع الشراكة الأورو متوسطية	42
تمهيد	43
المبحث الأول: ماهية الشراكة الأجنبية	44
المطلب الأول: مفهوم الشراكة	44

المطلب الثاني: أهداف الشراكة ومزاياها	47
المطلب الثالث: دوافع الشراكة الأجنبية وأسبابها	49
المبحث الثاني: مسار الشراكة الأورو متوسطية	54
المطلب الأول: التعاون شمال–جنوب حوض المتوسط قبل اتفاق برشلونة	54
المطلب الثاني: مفهوم الشراكة الأورو متوسطية	57
المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأورو متوسطية	62
المبحث الثالث: مضمون الشراكة الأورو متوسطية	64
المطلب الأول: مضمون مؤتمر برشلونة	64
المطلب الثاني: المؤتمرات الوزارية التي تلت مؤتمر برشلونة	73
المطلب الثالث: شروط اللازمة لنجاح الشراكة الأورومتوسطية	75
المبحث الرابع: محصلة التعاون و الشراكة الأورو متوسطية	77
المطلب الأول: محصلة التعاون الاقتصادي	77
المطلب الثاني: نتائج الشراكة الأورو متوسطية على الدول العربية	81
المطلب الثالث: آفاق وسبل تفعيل التعاون الأورو متوسطي	83
خلاصة الفصل	87
الفصل الثالث: مسار التعاون الأورو مغاربي ومستقبل العلاقات بينهما	89
تمهيد	90
المبحث الأول: دول المغرب العربي من التعاون إلى الاتحاد	91
المطلب الأول: روابط دول المغرب العربي وإمكانياته	91
المطلب الثاني: تأسيس إتحاد المغرب العربي	96
المطلب الثالث: أهداف دول الاتحاد والعراقيل التي واجهها	101
المبحث الثاني: أهمية دول المغرب العربي في السياسة المتوسطية	107
المطلب الأول: استراتيجية القرب الجغرافي والتاريخي للتعاون الاورو مغاربي	107
المطلب الثاني: اتفاقيات التعاون الاوروبي المغاربي	109
المطلب الثالث: السياسة المتوسطية الموسعة	110
المطلب الرابع : السياسة المتوسطية المتجددة	116
المبحث الثالث: اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية	118
المطلب الأول: اتفاقية الشراكة الأورو مغربية	118
المطلب الثالث: اتفاقية الشراكة الأورو تونسية	123
المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية	129
المطلب الرابع: انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورومغاربية على الاقتصاد المغاربي والرؤية المستقبلية للاتفاق	136
خلاصة الفصل	140
الفصل الرابع: تقييم الشراكة الاقتصادية الأورو- مغاربية خلال الفترة 2005- 2015	141

تمهيد	142
المبحث الأول: تقييم الاتفاق الاقتصادي الأورو- مغربي خلال الفترة 2005-2015	143
المطلب الأول: تقييم المبادلات التجارية	143
المطلب الثاني: الاستثمار الأوروبي المباشر في المغرب	150
المطلب الثالث: تقييم الموارد المالية	152
المبحث الثاني: تقييم الاتفاق الاقتصادي الاورو- تونسي خلال الفترة 2005- 2015	157
المطلب الأول: تقييم المبادلات التجارية الأورو- تونسية	157
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر	165
المطلب الثالث: تقييم الموارد المالية	166
المبحث الثالث:تقييم الاتفاق الاقتصادي الأورو- جزائري خلال الفترة 2005- 2015	170
المطلب الأول: تقييم المبادلات التجارية الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2015	170
المطلب الثاني: الاستثمار الأوروبي في الجزائر	177
المطلب الثالث: تقييم الموارد المالية	179
خلاصة الفصل	184
خـــاتمـة	186
قائمة المراجع	193
قائمة الملاحق	202

قائمة الأشكال

الرقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
(01-01)	مراحل تطور مصطلح العولمة	05
(01-04)	صادرات المغرب خلال الفترة 2005- 2015	145
(02-04)	واردات المغرب من الاتحاد الأوروبي والعالم خلال الفترة 2005- 2015	148
(03-04)	صادرات تونس نحو العالم والاتحاد الأوروبي خلال الفترة "2005- 2015"	159
(04-04)	واردات تونس من الاتحاد الأوروبي والعالم خلال الفترة 2005- 2016	163
(05-04)	صادرات الجزائر خلال الفترة 2005- 2015	172
(06-04)	واردات الجزائر خلال الفترة 2005- 2015	175
(07-04)	توزيع الاستثمار المباشر الأجنبي على مختلف القطاعات	179

قائمة الجداول

الرقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
(01-02)	أهداف ونتائج الشراكة	47
(02-02)	المساعدات المالية الأوروبية المخصصة للبلدان العربية المتوسطية وفق بروتوكولات 1978-1996	55- 56
(03-02)	تاريخ توقيع الشراكة الأوروبية المتوسطية	72
(04-02)	المساعدات الفعلية المالية للدول العربية 1995 - 2003	78
(05-02)	مخصصات المالية في إطار الآلية الأوروبية للجوار	80
(01-03)	التبادلات التجارية بين المغرب العربي إلى المجموعة الأوروبية	111
(02-03)	البروتوكول المالية خلال الفترة 1982-1996	114
(03-03)	الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة نحو بلدان المغرب العربي	115
(04-03)	نسبة لتخفيض الجمركي في اتفاق الشراكة التونسي الاوروبي	124
(05-03)	التفكيك الجمركي للسلع الواردة في الملحقين 4 و5 من الاتفاقية	125
(06-03)	التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية في اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري الواردة في الملحق 03	130
(07-03)	رزنامة التفكيك الجمركي غير وارد في الملحق 2 و3	131
(01-04)	صادرات المغرب نحو العالم والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005- 2015	144
(02-04)	واردات المغرب من الاتحاد الأوروبي والعالم خلال الفترة 2005- 2015	147
(03-04)	الاستثمارات الأوروبية المباشرة في المغرب خلال الفترة 2005-2015	151
(04-04)	قروض الاتحـاد الأوروبي للمغرب خلال الفترة 2005-2015	152
(05-04)	صادرات تونس نحو العالم والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005- 2015	158

(06-04)	واردات تونس من الاتحاد الأوروبي والعالم خلال الفترة 2005- 2016	162
(07-04)	قروض الاتحاد الأوروبي لتونس خلال الفترة 2005-2015.	166
(08-04)	صادرات الجزائر خلال الفترة 2005- 2015	171
(09-04)	واردات الجزائر خلال الفترة 2005- 2015	174
(10 -04)	الخسائر المحتملة للخزينة العامة من الإجراءات الجمركية نتيجة التفكيك الجمركي 2005-2017	181

قائمة الملاحق

الرقم الملحق	العنوان
01	صادرات المغرب
02	واردات المغرب
03	الميزان التجاري للمغرب
04	صادرات تونس
05	واردات تونس
06	الميزان التجاري لتونس
07	صادرات الجزائر
08	واردات الجزائر
09	الميزان التجاري للجزائر
10	الاستثمار الاوروبي المباشر في المغرب
11	قروض البنك الأوروبي للاستثمار للمغرب
12	قروض البنك الأوروبي للاستثمار لتونس
13	قروض البنك الأوروبي للاستثمار للجزائر

قائمة الرموز والمصطلحات

الرمز أو المصطلح	المعنى
UNCTD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
GATT	الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات
EEC	المجموعة الاقتصادية الأوروبية
NAFTA	اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
COMESA	السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا
ASEAN	رابطة دول جنوب شرق آسيا
APEC	جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية
BRICS	برازيل-روسيا –الهند-الصين-جنوب افريقيا
UMA	اتحاد المغرب العربي
BEI	البنك الأوروبي للاستثمار
GAFTA	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
MEDA	المساعدات المالية الأورومتوسطية
ENPI	آلية تمويل أوروبية للجوار والشراكة
ENI	آلية تمويل أوروبية للجوار
PNB	الدخل الداخلي الخام
MED	البحر الأبيض المتوسط
TVA	الرسم على القيمة المضافة

مقـدمـــــــة

مقدمـة :

1.تمهيد:

تميزت أواخر القرن العشرين بظهور تكتلات وتوجهات اقتصادية جديدة وهو ما يعرف بعولمة الاقتصاد وشموليته ،اذ تهدف هذه التوجهات إلى مواجهة المنافسة العالمية وتوحيد مقومات الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تعيق حرية المبادلات الاقتصادية ما بين دول العالم أهمها رأس المال،التكنولوجيا،السلع واليد العاملة.

أصبحت هذه التكتلات ضرورة حتمية تفرضها التطورات والتحولات التي طرأت على العالم ،لذا سعت العديد من الدول لإنشائها أبرزها الاتحاد الأوروبي ،منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (نافتا) وكذا اتفاقية بلدان جنوب شرق أسيا (آسيان). وتنطوي هذه التكتلات على الدول المتقدمة على العموم، وهذا ما تفقده الدول النامية التي فشلت إلى حد كبير في تجسيد كيانات اقتصادية متكاملة فيما بينها بسبب عدم استقرار الاقتصاد الكلي

وأضحت الدول النامية تعمل على توطيد العلاقات وذلك عن طريق الانضمام إلى منظمات دولية كالمنظمة العالمية للتجارة، أو الدخول إلى عضوية تكتلات اقتصادية وسياسية كبرى والتعامل الاقتصادي معها مثلما هو حال دول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط وشرقه والتي وقعت اتفاقيات منفردة للشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي عوضت باتفاقيات التعاون الموقعة في منتصف السبعينات من القرن الماضي ، وهذا وفقا لقواعد مؤتمر برشلونة .

سعى الاتحاد الأوروبي منذ منتصف السبعينيات إلى توسيع نفوذه وهيمنته في المنطقة المتوسطيـة وهذا من خلال عقد اتفاقيات للتعاون بينه وبين الشركاء المتوسطيين ،وهي عبارة عن اتفاقيات ذات طابع تجاري محض إضافة إلى الجانب المالي لها، والمتضمن في البرتوكولات المالية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والدول المتوسطية كل على حدا، وقد بقيت هذه الاتفاقيات سارية المفعول إلى غاية عقد مؤتمر ببرشلونة يومي27-28 نوفمبر 1995 ،أين تم الإعلان الرسمي عن ميلاد ما يسمى بمسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية ،والذي حدد بيانه أسس التعاون والشراكة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين في جميع المجالات (السياسية،الأمنية،الاجتماعية،الثقافية والاقتصادية....)،وذلك لجعل منطقة حوض المتوسط فضاء للسلام والاستقرار من خلال التعاون والتنسيق والعمل على إنشاء منطقة للتبادل الحر .

فرضت اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية على دول الضفة الجنوبية إعادة هيكلة اقتصادية شاملة تعمل على مواجهة الآثار المترتبة عن الشراكة وتحقيق الأهداف المرجوة ،ورغم الاتفاقيات التي قامت بها هذه الدول مع الاتحاد الأوروبي إلا أنها لم ترى النور الحقيقي حيث أنها لم تبلغ الأهداف المرجوة من اتفاق الشراكة خاصة في المجالات الاقتصادية.

2.طرح الإشكالية:

تعتبر الشراكة أداة فعلية في العلاقات بين الدول شريطة أن تكون مبينة على التعاون الفعلي في مجال التبادل التجاري وغيرها ،وفي هذا الصدد دخلت الدول جنوب البحر الأبيض المتوسط في مشاركة مع الاتحاد الأوروبي عموما ودول المغرب العربي خاصة،وللعلم أن الشراكة تكون في خدمة الطرفين على حد السواء أي أن تكون هذه الشراكة تهدف إلى تحقيق مكاسب لكلا الأطراف، ومن خلال ما تقدم يمكننا صياغة إشكالية بحثنا فيما يلي:

ما مدى مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في ترقية اقتصاد الدول المغاربية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة؟

يقودنا هذا التساؤل الجوهري إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي نوجزها فيما يلي:

- ما مدى تأثير العولمة والتكتلات الإقليمية على اقتصاديات الدول النامية ؟
- ما هي أهداف ورهانات مشروع الشراكة الأورومتوسطية؟
- ما هي المكاسب المتوخاة من وراء هذا المشروع لصالح اقتصاد كل من الجزائر،تونس والمغرب ؟
- هل الشراكة اختيار استراتيجي في سبيل تحقيق التكامل بين الأطراف؟

3.الفرضيات:

لمعالجة إشكالية البحث اعتمدنا على بعض الفرضيات التي يمكن اختبارها من خلال البحث ونلخصها فيما يلي:

- تعتبر الشراكة الأورومتوسطية الإطار الأمثل لاندماج الاقتصاد المغاربي في الاقتصاد العالمي والاستفادة من التكنولوجيا.
- اتفاق الشراكة الأورومتوسطية هو مشروع يخدم مصالح دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.
- تعد منطقة حوض البحر المتوسط ذات أهمية كبيرة في تفعيل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط.
- تعتبر الجزائر أقل حظا من تونس والمغرب في تحقيق أهدافها من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بسبب اقتصادها الريعي .

4.أهمية الموضوع:

تعكس هذه الدراسة واقع الاهتمام الدولي بمنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط خاصة الاتحاد الأوروبي،إذ ركز مختلف الجهود من أجل السيطرة بطريقة غير مباشرة على المنطقة .و تكمن أهمية البحث كونه دراسة ظاهرة كثيرة التداول في أيامنا الحاضرة

والمستقبلية بالرغم من أنها لم تكتمل بعد ميدانيا ، إلا أن هذه الدراسة جاءت لتسليط الضوء على مختلف النتائج والأبعاد لهذه الشراكة ومدى انعكاساتها وآثارها الإيجابية والسلبية في الظروف الحالية والمستقبلية على الاقتصاد المغاربي.بالإضافة إلى أهمية عرض مسألة الاندماج أو التكامل المغاربي كضرورة ملحة تفرضها معطيات النظام العالمي الجديد ومسار العولمة أو الشمولية وهذا بغرض استفادة شعوب المنطقة من الثروات المتوفرة لديها واستغلالها استغلالا أمثل بفضل التعاون المثمر وتبادل الخبرات وتحرير المبادلات ، لاسيما أمام التكتلات الكبيرة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة .

5. أهداف الموضوع:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على أهم التحولات والتغييرات التي عرفها الاقتصاد العالمي بعد نهاية القرن الماضي أهمها العولمة والتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية بين الدول .
- دراسة مسار التعاون الشراكة الاورمتوسطية باعتبارها احد الترتيبات الاقتصادية الإقليمية لإنشاء منطقة التبادل الحر .
- دراسة الآثار الاقتصادية وانعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على اقتصاد الدول العربية عامة والدول المغاربية خاصة.
- تحديد طبيعة الدور الذي ستلعبه دول المغرب العربي (المغرب،الجزائر،تونس) في العولمة الاقتصادية

ومعرفة الحوافز والعراقيل التي تواجه هذا المسعى الذي تدخله هذه الدول من بوابة الشراكة مع الاتحاد الاوروبي.

- كما تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى تقييم مدى نجاح الشراكة الاقتصادية الأورو مغاربية في تحسين الاقتصاد المغاربي .

6.حدود الدراسة:

لكل دراسة أكاديمية حدود زمانية ومكانية نبرزها فيماي لي :

أ- **الحدود الزمانية:**

سأتناول في هذه الدراسة انعكاسات الشراكة الاقتصادية على الدول المغاربية بدأ من تاريخ العلاقات الأوروبية العربية قبل توقيع اتفاق الشراكة إلى تفعيلها في مؤتمر برشلونة سنة 1995.كما أن الدراسة مركزة على نتائج الشراكة الاقتصادية الأورو مغاربية من سنة 2005 إلى سنة2015.

ب- الحدود المكانية:

تنحصر حدود الدراسة على منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بين الطرفين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية (المغرب،الجزائر،تونس) .

7. أسباب اختيار البحث:

توجد عدة أسباب دفعتني لاختيار البحث في هذا الموضوع دون غيره أهمها:

أ-أسباب ذاتية:

- تكملة وتعميق لموضوع رسالة الماجستير الذي تناولته في نفس الموضوع حول اتفاق الشراكة الاقتصادية الأوروجزائرية
- نوع التخصص العلمي الذي سلكته حيث هذا الموضوع له علاقة مباشرة بتخصص التحليل الاقتصادي الذي زاولت فيه دراساتي لما بعد التدرج.

ب- أسباب موضوعية:

- الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة.
- الوقوف عند حقائق الشراكة كظاهرة لها انعكاساتها على الدول المغاربية المتوسطية وخصوصا على الاقتصاد الجزائري.

8. المنهج و الأدوات المستعملة:

سنعتمد في الدراسة على مجموعة من المناهج والأدوات التي تمكننا من تحليل الظاهرة المدروسة ومن التحقق من الفرضيات المقدمة سواء كانت المناهج رئيسية أو مكملة أهمها:

أ- المنهج التاريخي:

لقد استدعت الدراسة الاستعانة بالمنهج التاريخي من خلال التطرق للتطور التاريخي للعلاقات الأوروبية العربية على وجه العموم والعلاقات الأوروبية المغاربية على وجه الخصوص بدأ من العلاقات التعاون المبرم سنة 1976 إلى التوقيع الفعلي لاتفاقية الشراكة 1995.

ب- المنهج الوصفي:

اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال التوصل للمعرفة الجيدة،الدقيقة والتفصيلية للشراكة الأورو مغاربية وفهم الظاهرة والإلمام بكل الجوانب المحيطة بها ،وللوصول لعرض نتائج البحث استعنا بأسلوب التحليل لفهم الظاهرة المدروسة وسهولة تحليل نتائجها .

ت- المنهج الاستدلائي الإحصائي:

اعتمدنا على لغة الأرقام والبيانات الإحصائية من خلال جمع المعطيات وتحليلها من أجل استخلاص النتائج ،حيث يمكن التعبير عن المبادلات التجارية والاقتصادية بين الأطراف كما ،ومعرفة العلاقة التي تربط بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية (المغرب،الجزائر وتونس).

وقد تم انجاز هذه الدراسة اعتمادا على مجموعة من المراجع باللغة العربية والأجنبية المتمثلة في الكتب والمجلات والدوريات ،أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير،الملتقيات والدراسات العلمية،كما اعتمدنا على مجموعة من النصوص القانونية المتعلقة بنص الاتفاقية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية بالإضافة إلى مواقع الانترنيت ،وزيارة ميدانية إلى مكتب الاتحاد الأوروبي بالمغرب وتونس والجزائر وكذا مكتب الصرف بالمغرب لجمع أكبر قدر من المعلومات والإحصائيات.

9. الدراسات السابقة:

حظي موضوع الشراكة الأورومتوسطية باهتمام كبير من قبل الباحثين في مختلف المجالات _الاقتصادية،السياسية والأمنية...).والتي نبرز أهمها:

أ/كتاب لـ:بشار خضر: "أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995-2008) عن مركز الدراسات الوحدة العربية لسنة2010 ،قام الكاتب بمعالجة السياق التاريخي لاتفاق برشلونة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي طرأت على منطقة الحوض المتوسط،ودور الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة السيطرة على المنطقة ،كما تطرق إلى تأثر أوروبا من الشراكة العربية واعطاء صياغة بديلة "السياسة الجوارية الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط" .

ب/كتاب لـ:كريم مصلوح"التعاون والتنافس في المتوسط"الصادر عن مركز الجزيرة للدراسات بقطر سنة 2013 ،حيث دعى إلى ضرورة التعاون من خلال بناء شراكة مع كل الأطراف ورسم المتوسط عن طريق تقييم المشاريع والسياسات التي قامت بها أوروبا تجاه جنوب المتوسط ،زكذا بين التنافس بين اوروبا والولايات المتحدة الأمركية على قيادة المتوسط باعتبارها القائد الأول لحلف الناتو،لكنه أهمل الجانب الاقتصادي والثقافي في معادلة الشراكة.

ت/أطروحة دكتوراه لـ:عابد شريط "دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الأورومتوسطية-حالة دول المغرب العربي،جامعة الجزائر للسنة الجامعية 2003-2004".قام الباحث بدراسة الوضع الاقتصادي العالمي والوضع الاقتصادي المغاربي في ظل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ،وذلك من خلال استعراض مسار الشراكة الأورومتوسطية وتفسير الشراكة الاقتصادية المغاربية الأوربية وتحليل نتائجها من خلال عرض بعض التجارب لدول المغرب العربي مع اعطاء تصور لمستقبل الشراكة .

ث/أطروحة دكتوراه لـ:عمورة جمال "دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية "،أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر للسنة الجامعية 2005-

2006 وتضمنت هذه الدراسة ستة فصول ،إذ تطرق إلى العولمة ومدى انعكاسها على الدول النامية،كما قام بدراسة اقتصاديات الدول العربية واستعراض الحوار العربي الأوربي،ثم انتقل إلى دراسة مضمون الشراكة العربية الأوربية وركز فيها على الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية ،كما حاول عرض بعض التجارب العربية المتوسطية في الشراكة الأورومتوسطية ،ثم فسر لا كيف يكون التكامل العربي وأثره ونتائجه على اقتصاديات الدول العربية،وفي الأخير حاول استعراض الشراكة الأوروجزائرية من خلال مضمونها والآثار الناتجة عنها.

ج/ أطروحة دكتوراه لـ :أبحري سفيان"الشراكة الأورو-مغاربية وآثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي"أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر للسنة الجامعية2012-2013 وتضمنت خمسة فصول ،إذ تطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتكامل الاقتصادي مع إدراج بعض التكتلات والنظم الاقتصادية،ثم استعرض في الفصل الثاني التطور التاريخي والمؤسساتي للاتحاد الأوروبي ،أما الفصل الثالث فكان حول تطور العلاقات المغاربية الأوروبية ومستقبل منطقة التبادل الحر بين الضفتين،واستدرج في الفصل الرابع اتفاقيات الشراكة ومؤشرات أداء الاقتصاد المغاربي في ظل الاتفاق،ثم تطرق في الفصل الخامس واقع وتأهيل قطاع الصناعة المغاربية ومدى استفادة دول المغرب العربي من اتفاقية الشراكة.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها أكثر تحديثا وذلك بتطرقنا إلى تقييم الشراكة الأورومتوسطية عامة والمغاربية خاصة في الفترة الأخيرة 2005-2015 ،وسوف نتطرق إلى كل ما طرأ على هذه الاتفاقية خلال الفترة المدروسة.

10. صعوبات الدراسة:

من خلال قيامنا بالبحث صافنا جملة من الصعوبات والتي نوجزها فيما يلي:

- قلة الدراسات التي تناولت مسار الشراكة الأورومغاربية،مما يوحي صعوبة تقييم الشراكة بين الطرفين.
- تضارب في الأرقام والإحصائيات وعدم حداثتها في بعض المجالات ،مما صعب علينا التحليل الدقيق .
- قلة الكتابات التي تتضمن التحليل العلمي المبني على الإحصائيات لدول المغرب العربي(المغرب، الجزائر، تونس)

11. هيكل البحث:

لدراسة هذا الموضوع إرتأينا وضع خطة مكونة من أربع فصول .

خصصنا الفصل الأول للإطار المفاهيمي والنظري للدراسة ،بحيث تم التركيز على العولمة وانعكاساتها على الدول النامية في ظل التحولات الاقتصادية،إذ تطرقنا في المبحث الأول على الإطار النظري للعولمة من خلال مفهومها ومراحل نشأتها والعوامل التي ساهمت في انتشارها،أما المبحث الثاني تناول أنواع وخصائص العولمة وأهدافها ،أما المبحث الثالث خصصناه لمظاهر العولمة من خلال أركانها ومؤسساتها ،بروز التكتلات في ظلها،أما المبحث الرابع خصصناه لنتائج العولمة وانعكاساتها على الدول النامية

وفي الفصل الثاني تناولنا واقع الشراكة الأوروتوسطية من خلال التطرق إلى العلاقات العربية الأوروبية قبل إعلان برشلونة ،ثم تطرقنا إلى مضمون اتفاق برشلونة في جميع الميادين ،إلا أننا ركزنا على الجنب الاقتصادي،ثم استعرضنا أهم نتائج الشراكة الاقتصادية على اقتصاديات الدول العربية ومدى تأثرها من خلال الدخول في هذا الاتفاق .

وفي الفصل الثالث تطرقنا لمسار التعاون الأورو-مغاربي ومستقبل العلاقات بينهما ،وذلك من خلال استعراض علاقات دول المغرب العربي فيما بينها،ثم العلاقات الأوروبية المغاربية منذ سنة 1976 إلى تاريخ توقيع اتفاقية الشراكة وأهمية السياسة المتوسطية للدول المغاربية.

وفي الفصل الرابع قمنا بتحليل وتقييم لاتفاق الشراكة الاقتصادية الأورومغاربية ،وذلك عن طريق تقييم وتحليل أرقام الشراكة الاقتصادية الأورومغربية في مجال التجارة الخارجية والاستثمار والمساعدات والقروض التي تلقتها من نظيرها الأوروبي خلال الفترة2005- 2015. أما المبحث الثاني تم التطرق إلى تقييم الشراكة الاقتصادية الأورو تونسية من خلال دراسة وتحليل أرقام التجارة الخارجية والاستثمار الأوروبي المباشر و الموارد المالية التي تلقتها من نظيرها الأوروبي خلال الفترة 2005- 2015 .أما المبحث الثالث تم تقييم الاتفاق الاقتصادي الأورو جزائري من خلال تحليل معطيات حول التجارة الخارجية والاستثمار الأوروبي المباشر في الجزائر،وكذبك الموارد المالية التي تلقتها الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأوروبية وأثر التفكيك الجمركي على الخزينة العامة خلال الفترة 2005- 2015.

الفصل الأول: العولمة والتحديات الاقتصادية على الدول النامية

تمهيد

تثير ظاهرة العولمة جدلا واسعا إذ تتعدد بشأنها الآراء وأختلف حولها الخبراء في علم الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع ، وقد ازداد الحديث عن مصطلح العولمة مع زوال المعسكر الاشتراكـي وإنفراد أمريكا بقيادة العالم كقائد للمعسكر الرأسمالي، ويدل هذا المصطلح على نظام جديد للعالم وعلى حركة دمج العالم وإلغاء الفواصل والحدود الجغرافية والزمنية والموضوعيــة بين الدول والمجتمعـات وأصبحت كل المجتمعـات تعيشها أو تعاني منها بدرجات متفاوتـة .فعـرف العـالم في السنوات الأخـيرة تطـورات سريعـة في عدة مجالات أهمهـا الاقتصاديـة والسياسيـة، ومن بين هذه التطورات ارتقاء حجم الابتكـار والتطـور التكنولوجـي وبروز تكتـلات اقتصادية وتوسيع التحرر التجـاري العالمي عن طريق منظمة التجـارة العالميـة وزيادة ظهور الشركات المتعددة الجنسيات ،وبالتـالي توسيع في حجم تبادل السلـع وحـرية انتقال رؤوس الأموال والعمالــة إلى جانب جعل اقتصاديات الدول أكثر اندماجا وتكتلا،وهذا ما جعل بعض الدول تقيم تكتلات اقتصادية فيما بينها من أجل تحدي المشاكـل الاقتصادية ومنافسـة الدول العظمى اقتصاديا وبالتالي سياسيا.كذلك أصبحت الأحداث والأنشطـة التي تحدث في جزء من العالم يترتب عليهـا نتائج مهمة في أجـزاء أخرى منه خاصـة في مجال الاقتصــاد ،وهذا ما يفسر ظاهرة العولمة اذ كل المعطيات التي ذكرت سابقا ساهمت في بروزها بشكل سريع في العالم .

تحتـاج الأوضـاع الحاليـة خاصة الاقتصاديـة والسياسيـة من الـدول النامية إلى التوجـه نحو التعولم والاندماج في الاقتصاد العالمـي ،وينجم عن العولمـة فرص ومخاطر لدول العـالم الثالث وذلك بسبب النتائـج المترتبـة عن تحرير التجـارة الخارجيـة وتكامـل الأسواق الماليـة الدوليــة ،مما تصبح العولمـة نعمـة ونقمـة في نفس الوقت للـدول النامـيـة .

يـعتبر مـوضوع العولمـة من المـوضوعــات المستحدثـة والأساسيـة في نفس الوقـت في كل المجالات خاصة الاقتصـادية منها وفي هذا الفصـل سيتم تنـاول مفـهوم العولمـة والعـوامل الـتي ساعدت على ظهورهـا ،وبما ان العولمة لها عدة مجالات سوف نتطرق إلى أنواعها وكذلك إلى آثار وسلبيات وايجابيات العولمة وأهم التحديات التي تواجهها الدول النامية في ظلها.

المبحث الأول : الإطار النظري للعولمة

أصبحت العولمة ظـاهرة تشغـل الناس حيث شهـد العـالم في نهايـة الأربعينيات من القـرن الماضـي تحـولات اقتصاديـة وسياسية واسعة ،وبدايـة ظهـور تحالفـات وتكتـلات

بين الدول في كل المجالات خاصة الاقتصادية وسرعة الاتصال فيما بينها،إذ أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة . وقد حظي موضوع العولمة اهتمام كبير من قبل المفكرين خاصة الاقتصاديين وذلك بسبب انعكاساته على كافة المجالات .

المطلب الأول: مفهوم العولمة

يوجد العديد من التعريفات للعولمة اذ تعتبر متعددة الدلالات والمعاني ،ويظهر الأدب الاقتصادي تباينا في الآراء حول تحديد مفهوم دقيق وذلك لتعدد تعارتفها.

1. **العولمة لغة :**

عولمة على وزن قولبة ،واللفظ مشتق من كلمة العالم أي صرنا عالميين ،ومعنى العالمية "أن تتحد كل شعوب العالم في جميع أمورها على نحو واحد وهيئة واحدة في الجملة " .

إذن العولمة التي أصبحت اليوم كلمة شائعة في العلوم الاجتماعية ومستخدمة كثيرا في الأدب المعاصر ،يمكن تعريفها بما يلي:**"إعطاء الشيء صفة العالمية من حيث النطاق والتطبيق"**[1].

2. **العولمة اصطلاحا**:

عندما يذكر مصطلح العولمة **Globalisation** فإنه يجعل الذهن يتجه إلى الكونية ،أي إلى الكون الذي نعيش فيه وإلى وحدة المعمور من الكوكب الذي نعيش فيه ومن ثم فإن مصطلح العوامة يعبر عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره [2].

3. تعريف العولمة لبعض الباحثين :هناك عدد كبير من الباحثين عرفوا العولمة من أهمهم:

- عرفها **روبرتسون Robbertson*** على أنها تشير إلى انضغاط العالم وتكثيف الوعي بذات العالم بوصفه كلا واحدا[3].

- عرفها **الكفري مصطفى عبد الله** * سنة2005 على أنها إشاعة قيم ومعايير إنسانية تتفق وتطلعات أمم الأرض وشعوبها نحو العدالة والحرية والسلام والاستقرار والتكافؤ في العلاقات الدولية[4].

---

[1]- نعيم إبراهيم الظاهر،إدارة العولمة وأنواعها،عالم الكتاب الحديث،الأردن،ط2010،1،ص10.

[2]- محسن أحمد الخضيري،العوامة مقدمة في الفكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة،مجموعة النيل العربية،ط2000،1،ص16.

*روبرت سون(1938-):عالم اجتماعي ونظري في العولمة ،يدرس بجامعة أبرين باسكتلندا،المملكة المتحدة.

[3] - إبراهيم توهامي،إسماعيل قيرة،عبد الحميد ديليمي،العولمة والاقتصاد غير الرسمي،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،عين مليلة،الجزائر،بدون طبعة،2004،ص16.

[4] -نعيم إبراهيم الظاهر،مرجع سابق الذكر،ص 11.

- عرفها **إبراهيم ابراس** سنة 2006 بأنها حركة اجتماعية التي تتضمن انكماش البعدين ألزماني والمكاني ،مما يجعل العالم يبدو صغيرا إلى حد يحتم على البشر التقارب ببعضهم البعض[1].

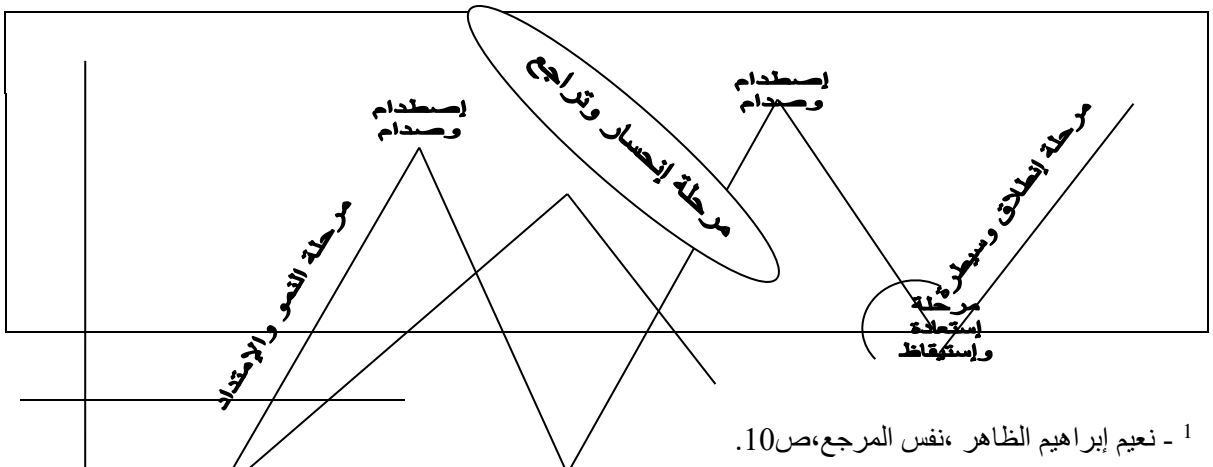
- عرفتها **أونكتاد UNCTD*** على أنها هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل ،حيث تتمثل أولى هذه المراحل ي التجارة الدولية ،أما المرحلة الثانية والتي بدأت ي السبعينات،فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي ،وفي بداية الثمانينات بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة والتي أصبحت السائدة في العصر الحالي[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص تعريف شبه موحد هو"**اعتبار العولمة بأنها نظام عالمي حديث فهي تقوم على أسس عديدة منها الإبداع في العلوم بالإضافة إلى التطوير التقني ، كما أن بعد ثورة الاتصالات أصبحت العالم قرية صغيرة**".

المطلب الثاني:نشأة ومراحل تطور مصطلح العولمة

يرى بعض الباحثين إلى أن العولمة ليست وليدة اليوم ؛ بل هي عملية تاريخية قديمة مرت بمراحل عبر الزمن وذلك كون العديد من الشعوب عاشتها في فترات تاريخية مختلفة ،اذ ظهرت العولمة في عدة حضارات كالإغريقية،الرومانية ،الفرعونية ،الإسلامية لكن اقتصرت فقط بالدرجة الأولى على الحرب والسلم والتجارة آنذاك ولم تكن معروفة بمدلولها الخاص . والشكل(1-1) يوضح لنا المراحل التي مرت بها العولمة .

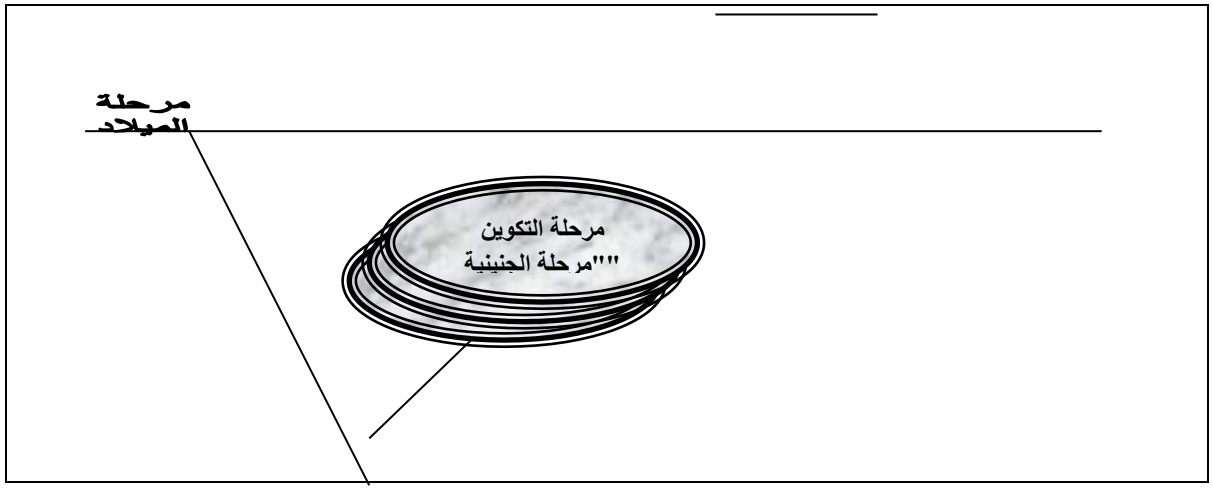
الشكل(01-01):مراحل تطور مصطلح العولمة



[1] - نعيم إبراهيم الظاهر ،نفس المرجع،ص10.

* UNCTED: United Nations Conférence on Trade and Développent

[2] - عمر صقر،العولمة وقضايا اقتصادية،الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر،دون طبعة،2000-2001 ،ص7.



المصدر: محسن أحمد الخضيري،العولمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة،مجموعة النيل العربية،ط1 ،2000 ،ص40.

حيث يتضح لنا من الشكل أن مصطلح العولمة قد مر بالمراحل الآتية[1]:

1.2. المرحلة الجنينية:

استمرت في أوروبا منذ بواكير القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر،هذه المرحلة شهدت نمو المجتمعات الدولية وعمقت الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية.وإضعافا
للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى.

2.2.مرحلة النشوء:

بدأت في أوروبا أساساً من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 وما بعده، فقد حدث تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية. وزادت إلى حد كبير الاتفاقات الدولية، ونشأت المؤسسات الخاصة المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول. وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في "المجتمع الدولي"،وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

3.2. مرحلة الانطلاق :

استمرت من عام 1870 وما بعده حتى العشرينيات من القرن العشرين وظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية وتم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها. وحدث تطور هائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال.

4.2.مرحلة الصراع من أجل الهيمنة:

[1] -السيد ياسين وآخرون،العرب والعولمة،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان،1998،ط1،ص ص 30-31.

استمرت هذه المرحلة من العشرينيات حتى منتصف الستينيات. وفيها بدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة والتي بدأت في مرحلة الانطلاق، وركز فيه على القضايا الإنسانية لاسيما بعد حوادث **الهولوكوست*** وإلقاء القنبلة الذرية على اليابان وبروز دور الأمم المتحدة.

5.2. مرحلة عدم اليقين:

بـدأت منـذ الستينيات وأدت اتجاهات وأزمات في التسعينيات. وقد تم إدماج العـالم الثالث

في المجتمع العالمي. وشهدت نهاية الحرب الباردة، وازدادت المؤسسات العالمية. وظهرت حركة الحقوق المدنية، وأصبح النظام الدولي أكثر سيولـة، وانتهى النظام الثنائي القومي. وزاد الاهتمـام في هذه المرحلــة بالمجتمـع المدني العالمي، والمواطنة العالمية، وتم تدعيم نظام الإعلام الكوني.

ولعلنا نخرج من هذه المراحل إلى إبراز تطور تاريخ العولمة ومرورها من مرحلة الظهور إلى اليقين التي على أساسها تحولت معها تحولات كثيرة كونية وسياسية واقتصادية واجتماعية ، وتأتى على رأسها التحولات الثقافية التي نشهدها حاليا من تخبطات وتشوهات .

المطلب الثالث:العوامل التي ساهمت في انتشار العولمة

هناك عدة عوامل ساعدت على انتشار ظاهرة العولمة وتأصيلها كظاهرة كونية أهمها[1]:

1. انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي الذي كان يشارك الولايات المتحـدة في زعامة العـالم سياسيا وعسكريا؛

2. انهيار الأسوار الحديدية التي كانت تحتمي بهـا الدول الشيوعية المعاصرة لمنع أي احتكـاك بينها وبين الغرب،والعزلة أسلوب اتبعته الولايات المتحدة في مرحلة النشأة والتكوين قبل أن تفك عزلتها بعد الحرب العالمية الثانية؛

3. وجود فائض من الإنتاج العلمي في الدول الصناعية والحاجة القصوى إلى تسويقه خارج ؛

4. تنقل رؤوس الأموال بحثا عن الاستثمار والربح المضمون فتطلب ذلك بحثـا عن الأسواق العالميـة حيث هناك اليد العاملة الرخيصة في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية؛

5. التطورات التكنولوجيـة وثورة الاتصـالات والالكترونيـات؛

6. التوجهات الاقتصادية العالمية المنبثقة عن اتفاقية منظمة التجارة العالمية؛

---

*الهولوكوست: هي إبادة جماعية قُتل فيها ما يقرب من ستة ملايين يهودي على يد النظام النازي لأدولف هتلر.

[1] -نعيم ابراهيم الظاهر،مرجع سابق الذكر،ص ص39 -40.

7. مؤسسات التمويل الدولية ورغبة الدول في تحويل ديونها ومساعداتها إلى استثمارات في الدول النامية،إن كل هذه العوامل ساهمت في بروز العولمة بشكل جيد وواسع،ونرى أن كل الأسباب التي ذكرت اقتصادية وسياسية بحتة وانبثقت منها أسباب اجتماعية وثقافية كتداخل الثقافات بين الدول خاصة بين الدول المستعمرة والمستعمرة .

المبحث الثاني:أشكال ، خصائص وأهداف العولمة

لا شك أن نظام العولمة قد فرض نفسه ووجوده وبسط نفوذه بفعل عوامل عدة ساعدته في ذلك خاصة ما يتعلق بالوسائل التكنولوجية الحديثة مثل الأقمار الاصطناعية وشبكة الإنترنت والقنوات الفضائية والحواسب وغير ذلك من وسائل الاتصال والتواصل المتعددة التي لا يخفى علينا مدى أهميتها القصوى في العصر الحاضر في التقريب بين الشعوب والدول والأمم والحضارات،وتعددت أشكال وأهداف العولمة بتعدد مجالاتها وأساليبها.

المطلب الأول :أشكال العولمة

لكل أي ظاهرة أنواع وأشكال تتعدد بتعدد مجالات الحياة،تنقسم العولمة إلى عدة أشكال حسب المجالات أهمها:

1.العولمة الاقتصادية:

يشير مصطلح العولمة إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لزيادة نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول،كما يشير المصطلح كذلك إلى سهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية والتكنولوجية عبر الحدود الدولية[1].

وللعولمة الاقتصادية أهداف تسعى لتحقيقها،حيث تنقسم هذه الأخيرة إلى قسمين رئيسيين هما[2] :

1 1.أهداف معلنة :وتتميز الأهداف المعلنة بأنها جذابة ، مما جعل بعض مفكري الدول النامية يؤيدها ويتحمس لها. ومن تلك الأهداف المعلنة ما يلي:

- تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال؛

[1] -نوري منير،السياسات الاقتصادية في ظل العولمة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،بدون طبعة،2010،ص9.
[2] -نعيم إبراهيم الظاهر،مرجع سابق الذكر،ص ص 82-83.

- زيادة الإنتاج ، وتهيئة فرص النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي ؛
- زيادة حجم التجارة العالمية ، مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي؛
- زيادة رأس المال في العالم بالاستعمال الأفضل للعمال ذوي الإنتاج المرتفع ؛
- حل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن أن تحلها الدول بمفردها ، مثل : انتشار أسلحة الدمار الشامل، وانتشار المخدرات ، وقضايا البيئة ، وانتقال الأيدي العاملة من دولة أو منطقة إلى أخرى.

2.1. أهداف خفية :والمتمثلة في:

- هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي على الاقتصاد العالمي بوسائل منها : الاحتكارات والشركات الكبرى ؛
- التحكم في مركز القرار السياسي في دول العالم ، لتحقيق المصالح الأمريكية والأوربية؛
- تعميق الخلاف بين الدول والحضارات والمجموعات البشرية المختلفة، والاتفاق على خطط معينة للصراع على المصالح؛
- فرض السيطرة العسكرية والثقافية الغربية على الشعوب النامية ، بقصد نهب مواردها وثرواتها الوطنية ، وحقبة الاستعمار الغربي للبلدان النامية قديما وحديثا شاهدة بذلك؛
- القضاء على المشاعر الوطنية والهوية الثقافية ، وربط الإنسان بالعالم لا بالدولة ؛ لإسقاط هيبة الدولة.

2.1.العولمة السياسية:

لا يمكن العثور على تعريف دقيق ومتفق عليه للعولمة السياسية ،حيث أن هذا المصطلح يوازي في أهميته مفهوم العولمة والعولمة الاقتصادية ،فالأدبيات عامة ما تخلط بين مفهوم العولمة السياسية من ناحية ، ومفاهيم أخرى قريبة الصلة بموضوع عولمة السياسة وبروز النظام العالمي الجديد والاتجاهات نحو الأقلمة والأمركة والاعتقاد بانتهاء عصر السيادة والدولة القومية والمستجدات السياسية العالمية وما إلى ذلك من العبارات والمفاهيم السياسية الجديدة التي أخذت تدخل قاموس علم السياسة ، وخاصة حقل العلاقات الدولية ، هذه المفاهيم وأخرى كثيرة تشير إلى تزايد حركة عولمة السياسة والاهتمام البحثي بالأبعاد السياسية للعولمة بعد أن أصبحت أبعادها الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية أكثر وضوحاً مما كانت عليه عندما برز مفهوم العولمة

أول ما برز خلال العقد الأخير من القرن العشرين[1] .تسعى العولمة السياسية للبلوغ إلى عدة أهداف أهمها:

1. محاولـة إعـادة صياغة مفاهيم العلاقات الدولية بما يعطي للدول الدافعة للعولمة حق التدخل في شؤون دول الجنوب متذرعة في ذلك بمفاهيم حقوق الإنسان و الديمقراطية التي يجب على دول الجنوب تطبيقها لتحقيق الاندماج مع العولمة؛
2. إضعاف سلطة الدولة من خلال التركيز على الإقلال من دور الدولة و وضع معايير عالمية لأدائها لدورها في مجالات الاقتصاد و المعلومات يتم محاسبتها من جانب قوى العولمة على أساسها؛
3. انكماش وتقلص عمل الحكومات ودورها، وفي النهاية إضعافها بفعل تنازل الدول عن الكثير من الوظائف وتسليمها لصالح المؤسسات ومتخذي القرارات في العالم؛
4. انعدام جدوى الحدود الجغرافية، وفي النهاية زوالها بفعل اعتماد واندماج الكثير من الأمور المحلية والقومية بالمجتمع العالمي.

3.1.العولمة الثقافية:

هي محاولـة تعميم أفكـار ومفاهيم ومبادئ ونظـم وقيم ومعتقدات وأنمـاط من السلـوك والعـادات، وطرائق المعيشة الغربيـة الأمريكيـة وإعطائهـا صبغة العالمية،ثم محاولة إحلالها بل وفرضها على حساب الأفكار والثقافات والقيم والمبادئ والأخلاق والأنماط السلوكية والمعيشية الخاصة بالمجتمعات الأخرى لاسيما المجتمعات الإسلامية[2].

ويرى بعض الباحثين أن العولمة الثقافية وتعني ذلك النسيج من القيم والعادات والأخلاق والفنون والخاصة بشعب ما ،ومحاولة تعميم ذلك النمط على شعوب العالم لدمج العالم في نمط ثقافي واحد عبر منافذ التكنولوجيا والأسواق العالمية[3].وللعولمة الثقافية عدة مساعي أهمها:

---

[1] - عبد الخالق عبد الله، عولمة السياسة والعولمة السياسية، مجلـة البرلمـان العـربي، العدد 102 ،سبتمبر 2007،منقولة من الرابط http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v102/studies.html الاطلاع:20ماي 2015.

[2]-إسماعيل علي محمد ،ا لعولمة الثقافية وموقف الإسلام منها، ، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط1، 2001،ص 15.

[3] - صلاح ابن ردود ابن حامد الحارثي ،دور التربية الإسلامية في مواجهة التحديات الثقافية للعولمة ، مكتبة السوادي ،جدة ،السعودية،بدون طبعة، 1424هـ،ص ص 81-82.

1. التعدي الصريح والمباشر على القوميات الثقافية في العالم، وهذا يتحقق بتقديم مضامين وصور تنتمي إلى ثقافات الأقوياء، حيث تخترق الحدود الجغرافية والسياسية والقانونية للشعوب الأضعف[1]؛

2. العولمة الثقافية في خدمة السيادة المركزية، والهيمنة الغربية(النظام العالمي الجديد بقيادة أمريكا)، وتوطيد معاني العولمة الاقتصادية والسياسية، ونقل هذا النموذج الثقافي العالمي إلى باقي الشعوب الأخرى. إنها تهدف إلى نزع الخصوصية الفردية ومحو الهوية الذاتية للمجتمعات، خاصة المجتمعات العربية الإسلامية[2]؛

3. تسعي إلى تحطيم كل الثوابت الدينية والفكرية والأخلاقية، للوصول إلى بناء إنسان هامشي، دون جذور قوية ثابتة، كي يذوب بسهولة في بحر الثقافة الغربية الرأسمالية المادية[3]؛

4. سلب سيطرة الدول على المجال الثقافي، بغية إحداث خلخلة في البنية الثقافية لتلك الدول مما يساعد بطبيعة الحال على نشر ثقافة العولمة، التي هي السلاح الآخر الذي أخذ تجار العولمة يستخدمونه لامتصاص ثروات الشعوب[4].

المطلب الثاني: خصائص العولمة

لعل التأمل في المحتوى الفكري والتاريخي للعولمة يكشف النقاب عن عدد من الخصائص الرئيسية التي تميزها عن غيرها من المفاهيم ذات التحولات الجذرية ولعل أهم هذه الخصائص ما يلي[5]:

1. سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:

حيث يلاحظ أن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق واقترانها بالديمقراطية بدلا من الشمولية واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية و الجودة الشاملة و اكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية و ثورة الاتصالات و المواصلات والمعلومات وتعميق تلك القدرات الممثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة ممكنة و بأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافس على أن يتم كل ذلك بأقل وقت ممكن حيث أصبح الزمن احد القدرات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل

---

[1]- فهد العرابي الحارثي، إنتاج الثقافة الموحدة للعالم ، جريدة الجزيرة، 30 شوال 1420هـ، العدد 9992.

[2] - علي، أجقو،الثقافة العربية الإسلامية وتحديات العولمة، موقع التنظيم القضائي الجزائري، شبكة المعلومات الدولية(http://www.univbatna.dz/droit/culturearabemusulmane.htm ،تاريخ الاطلاع 12ماي2015.

[3]- أمين، جلال،العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث، مجلة المستقبل العربي، العدد 60، ص 100.

[4] - مرتضى معاش،العولمة رؤى ومخاطر، مجلة النبأ،العدد 35، السنة الخامسة،2000، ص4.

[5] -غالب أحمد عطايا،العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي،الملتقى الوطني الأول لمواد الجغرافيا والاقتصاد و الدراسات الاجتماعية وعلم النفس،الفجيرة،دولة الإمارات العربية المتحدة،2002.

في ظل العولمة.

2. ديناميكية مفهوم العولمة:

إذا ما تأملنا في العولمة نلاحظ أنها تسعى إلى إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي، بل أن نراها أيضا في ما ستسفر عنه النتائج حول قضايا النزاع و ردود الأفعال الصادرة من تلك الأوضاع وخاصة من الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها ويكشف عن ذلك في الاجتماع الثالث لمنظمة التجارة العالمية في ديسمبر من عام 1999م.

3. تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

ويعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من اتفاقات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية و المعلوماتية حيث يتم في ظل العولمة إسقاط حاجز المسافات بين الدول و القارات مع ما يعنيه ذلك من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير و التأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية وخاصة الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد.

4.وجود أنماط جديدة في تقسيم العمل الدولي:

بوجود العولمة ظهرت أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تصنع منتوجا بمفردها، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات والأجهزة الكهربائية...الخ تتم بتجميع مكوناتها في أكثر من دولة، حيث تقوم كل دولة بالتخصص في صنع أحد المكونات فقط ويرجع ذلك إلى تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظلال عولمة إضافة إلى ثورة المعلومات.

5. تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات:

الشركات أحد السمات الأساسية للعولمة فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها (شكل استثمارات) مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد ظاهرة العولمة ويضاف إلى ذلك أن تلك الشركات العملاقة تلعب دور العائد في الثورة التكنولوجية التي نقلت الفن الإنتاجي إلى أن يصبح فن إنتاجي كثيف المعرفة ،فهي من هذا المنظور تعمق الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية.

6. تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة :

من الخصائص الهامة للعولمة تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة تعميق ألعولمة وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتلاشي المؤسسات الاقتصادية لهذا المعسكر ، وهناك ثلاثة مؤسسات تقوم على إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول

العالم وهذه المؤسسات هي :

*صندوق النقد الدولي و المسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة .

*البنك الدولي وتوابعه، و المسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة .

*منظمة التجارة ألعالمية والمسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة .

ولعل قيام العولمة على تلك المؤسسات تعتبر من أهم دعائمها، حيث أصبح على الأقل هناك نظام متكامل للعولمة تعمل من خلاله، وهناك خصائص أخرى تعتبر خفية وغير بارزة ، أي عبارة عن مميزات ثانوية[1]:

- شديدة التعقيد ،إذ منذ ظهورها إلى الآن لم يصل المفكرون لتعريف موحد وثابت للعولمة نظرا للتعقيد الذي تتسم به عدم وضوحها؛
- علاقاتها المتشابكة بدرجة كبيرة تجعلها غير واضحة،لأن طبيعتها تشمل عديدا من المتغيرات تربط بينها علاقات متشعبة،ولذلك فهي بحق ظاهرة غير واضحة المعالم؛
- كثيرة التناقضات ،إذ توجد تعريفات للعولمة على أنها هدف الإنسانية في سعيها التاريخي نحو التنمية والتقدم والرخاء،وهناك على النقيض من يقول إن العولمة هي الوسيلة الرسمية للأغنياء لكي يزدادوا قوة وإنهاء للفقراء حتى لا يقوموا بعمل مظاهرات أو ثورات تغير من طبيعة النظام
- تعتمد بالدرجة الأولى على التطور التكنولوجي والاتصالي،حيث أسهم التطور التكنولوجي في الإسراع بظهور العولمة ووضوح معالمها وعناصرها،ثم جاءت وسائل الاتصال التي سهلت الحركة الاتصالية بين الأفراد وبين الدول.

المطلب الثالث: أهداف العولمة

ليس من السهل تحديد أهداف العولمة فهناك أهداف غامضة تحت شعارات مزيفة وأخرى واضحة،لكن ما يهمنا هو إبراز أهم الأهداف التي جاءت بها العولمة[2]:

1. إزالة الحواجز وتذويب الفرو قات بين المجتمعات وإيجاد قيم إنسانية مشتركة ومصر مشترك؛

2. حل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا تستطيع الدولة حلها لوحدها إلا عن طريق نظام دولي كالإرهاب والحد من الأسلحة النووية والأمراض المنتشرة؛

3. تحرير التجارة العالمية التي تقوم على أساس المعاملة بالمثل للوصول إلى السوق؛ العالمي، وكذلك سهلت عملية نقل السلع والخدمات بحرية تامة دون وضع عراقيل ؛

---

[1] - نعيم إبراهيم الظاهر،مرجع سابق الذكر،ص 79.

[2] -نعيم إبراهيم الظاهر،مرجع سابق الذكر،ص ص 82-83.

4. احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي وعدم التمييز بين الحضارات والابتعاد عن التعصب العنصري والمشاركة في اتخاذ القرارات في القضايا العالمية المشتركة؛

5. تساعد الدول وخصوصا الضعيفة النامية ،من حل الأزمات عن طريق الإعانات؛

6. نشر التكنولوجيا وعالمية الإنتاج؛

ويمكن اعتبار هذه الأهداف بأنها ايجابية ،أما الأهداف السلبية أو الخفية التي جاءت بها العولمة فيمكن تلخيصها كالآتي:

1. سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار وعلى الأسواق المحلية ،مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج في الدول النامية بسبب اعتمادها على واردات تلك الشركات؛

2. القضاء على الهوية والثقافة الشعبية والروح الوطنية للدول؛

3. زيادة الدول القوية غنى على حساب فقر الدول الضعيفة وذلك لكونها هي الدول التي تحكم بصنع القرار العالمي و إصدار القوانين بما يناسب مصالحها؛

4. زيادة البطالة في الدول النامية لعدم قدرتها على المنافسة في المجال التجاري وكذلك فرض

السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية على تلك الدول من اجل استغلالها.

المبحث الثالث: مظاهر العولمة

لعب الإعلام الدولي دور كبير في فرض النظام الرأسمالي على البشرية من خلال تعزيز صورة إيجابية للشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الدولية الاقتصادية وكذا التوجه نحو التكتلات الاقتصادية ،ولقد كانت ثورة الاتصال هي الأداة التي استخدمت للتلاعب بالرأي العام لفرض النظام الرأسمالي على العالم. الرسملة تعد السبب الأساسي في فقر دول العالم الثالث وارتفاع مديونياتها، وهذا ما يجعل دول الجنوب ملزمة على تقديم تنازلات سياسية واجتماعية. وللعولمة أركان تستند عليها وأدوات وسياسات استخدمتها لتعميم العولمة حول العالم.

المطلب الأول: أركان العولمة

ترتكز العولمة على أربعة أركان أساسية،والمتمثلة في[1]:

1.1.رسملة العالم:

أي تحويل العالم إلى النظام الرأسمالي،حيث تقوم العولمة من الناحية الاقتصادية على نشر الرأسمالية كنظام للتجارة ونظام للاستهلاك ،وذلك عن طريق الدور الذي يلعبه الإعلام الدولي في فرض النظام الرأسمالي على البشرية من خلال تعزيز صورة ايجابية للشركات المتعددة الجنسية .ولقد كانت ثورة الاتصال هي الأداة التي استخدمت للتلاعب بالرأي العام لفرض النظام الرأسمالي على العالم. الإعلام والاتصال والمعلومات مكون أساسي في الاقتصاد العالمي. الرسملة تسبب فقر دول العالم الثالث وارتفاع مديونياتها،وهذا ما يجعل دول الجنوب ملزمة على تقديم تنازلات سياسية واجتماعية ، فإن النظام الحالي سوف يدفع العالم للانهيار، كذلك النظام الإعلامي الدولي يميل إلى عدم توجيه النقد إلى الرأسمالية أي فقدت وسائل الإعلام حريتها.

2.1. ليبرالية العالم:

الليبرالية هي مدرسة اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية كبيرة نشأت في أوروبا تهدف لتحرير الإنسان.وليبرالية العالم تعني تحريره من القيود الاجتماعية والسياسية والعلاقة المميزة لليبرالية ،أي هـي الانحياز للفرد دون تدخل الحكومات وباستقلالية عن الدولة.النظام الإعلامي الدولي يرى أن الليبرالية هي النظام الوحيد الصالح للحكم .و الولايات المتحدة الأمريكية هي الراعي الرسمي للبرلة

العالم، فهذا شيء جميل إلا أنها حقيقة لا تفعل. والدليل موقفها من الانتخابات الفلسطينية وكذلك دعمها لأنظمة قمعيه غير ديمقراطية لا تحترم الإنسان ولا حقوقه.

3.1. علمنة العالم:

الولايات المتحدة تقوم بالترويج للعلمانية بالعالم الإسلامي بهدف إخضاع العالم لسيطرتها، والنموذج التركي هو الذي تريد أمريكا أن تكون الدول مثله.

---

[1] -نعيم إبراهيم الظاهر،مرجع سابق الذكر،ص ص 42-43.

4.1.أمركة العالم:

أمريكا تتصرف وفقا لاعتقادها أن العولمة تحصل أمريكا على 3 احتكارات:

- القوة المسلحة ؛
- الاقتصاد العالمي ؛
- إخضاع العقول والسيطرة الثقافية وهي تشكل جزء مهم من أمركة العالم،حيث تعمل على:

1. هي تعمل على تدمير الثقافات والهويات المحلية؛
2. فرض السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية على شعوبنا؛
3. التحكم الأمريكي في الثورات الوطنية والقومية (نفط العراق).

أمركة العالم هدف أمريكي لم يتحقق بالرغم من سيطرتها على القطاع الإعلامي الدولي، حيث أن كبرياء أمريكا أعمت عيونها مع النظام الإعلامي الدولي عن قراءة التاريخ وتطور الحضارات والقوة الذاتية للشعوب وحتمية الثورة ضد الظلم

المطلب الثاني: مؤسسات العولمة الاقتصادية

لقد استطاعت الأمم المتحدة منذ إنشائها سنة 1945 ومنظماتها التابعة لها أن تهيمن الفكر الإنساني لتقبل فكرة الحكومة العالمية وتشرف على عملية العولمة وعلى إيجاد بنيتها التحتية الهيكلية والأساسية ثلاث مؤسسات دولية كبرى تقوم بإرساء قواعد وبيان هيكل العولمة ليصبح كل شيء متعولم من أجل بناء عولمة فعالة وهذه المؤسسات هي : المنظمات العالمية للتجارة , صندوق النقد الدولي , البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

1.2.المنظمة العالمية للتجارة :

أنشأت المنظمة العالمية للتجارة في أول يناير 1995 ،وهي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة ،تعمل على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية ، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي وتقف على قدم مساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في

رسم وتوجيه السياسيات الاقتصادية المؤثرة على أطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل في النظام الاقتصادي العالمي، وقد أنشأت المنظمة العالمية للتجارة محل الاتفاقية العامة للتعرية الجمركية **GATT** * بعد توقيع الاتفاقية الموقعة في مراكش 1994 بعد انتهاء جولة أورغواي وتشمل المنظمة العالمية للتجارة وقت إنشائها حوالي 110 دولة منها 85 دولة نامية وأمامها طلبات للانضمام. تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى تحقيق جملة من الأهداف التالية[1]:

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد ؛
- .تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زادة معدلات نمو الدخل الحقيقي؛
- تحقيق التوظف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد على الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك؛
- توسيع وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية؛
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية؛
- محاولــة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل؛

زيادة التبادل التجاري الدولي وتنشيط التجارة الدولية بين دول العالم على أسس وقواعد متفق عليها.

لتحقيق الأهداف السابقة لابد من تنفيذ الوظائف والمهام التالية:

1. تسيير ومتابعة تنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقية الخاصة بجولة أورغواي والعمل على تحقيق أهدافها مكان توفر الإطار اللازم لإدارة وتنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف؛

2. تقوم المنظمة بإدارة آلية مراجعة السياسيات التجارية للدول الأعضاء؛

3. تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم وتنظم تسوية المنازعات ؛

4. وضع أسس ومحاور التعاون المختلفة بينها وبين كل من الصندوق النقد الدولي للتوصل إلى أعلى درجة من درجات التنافس والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية والعالمية وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة .

---

* GAAT : General Agreement on Tariffs and Trade.

[1] - عبد المطلب عبد الحميد ، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية ، الدار الجامعية ، مصر ،2003 ؛ ص ص182-183.

من خلال ما سبق نجد أن المنظمة العالمية للتجارة تعتبر من أهم مؤسسات العولمة ويتجلى ذلك في التسهيلات المقدمة سواء في الانضمام إليها أو رفع الحواجز الجمركية ،مما يساهم في جعل أسواق العالم كسوق موحد متعادلة الأطراف غير أن الواقع هو أن هذه المؤسسة تخدم الدول الكبرى على حساب الدول الأخرى.

2.2.صندوق النقد الدولي:

أنشأ صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية **"بريتن وودز"*** في يوليو 1944 ، وأصبحت نصوصها نافذة في27 ديسمبر1945 وعقدت الجلسة الافتتاحية في مجلس الصندوق في 08 مارس 1946. تتمثل وظائفها فيما يلي[1] :

- دعم استقرار أسعار الصرف؛
- المحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء ؛
- تفادي التنافس على تخفيض أسعار الصرف؛
- المساهمة في إقامة نظام للمدفوعات المتعدد الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء؛
- إزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي ؛
- التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي.

وبالتالي فقد ساهم صندوق النقد الدولي في دعم اتجاهات العولمة وفي تحقيق المزيد من الدافع والحافز على التعولم ، والانخراط في تيار عولمة الاقتصاد العالمي.

3.2. البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

تكون البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 27 ديسمبر 1945 على ضوء قرارات المؤتمر الذي وضع اتفاقية في يوليو 1944 ،بهدف تعمير الدول الأعضاء ونموها لتسيير استثمار رأس المال في أغراض إنتاجية والحث على استثمار الأموال الأجنبية الخاصة، فإذا لم يكن رأس المال الخاص متوفرا بشروط معقولة يقوم البنك بإكمال الأموال الخاصة المستثمرة بقروض لأغراض الإنتاج .كما يشجع البنك على نمو التجارة الدولية نموا متوازيا ويقرض البنك أموالا لتنمية التسهيلات الاقتصادية، ويعمل البنك من خلال مجموعة من المحافظين الذين يمثلون الدول الأعضاء، فكل دولة تعين محافظا ونائبا لها وتتركز جميع سلطات البنك في هذا المجلس الذي، يجتمع عادة مرة كل عام وهناك مديرون تنفيذيون وعددهم 21 مديرا ،سبعة مدراء من الدول التي تملك النصيب الأكثر

---

*بريتن وودز: المكان الذي انعقد فيه المؤتمر سنة 1944 والذي أدى إلى تأسيس نظام الصرف الأجنبي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

[1] - فضل على مثني،الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة والدول النامية ، مكتب مدبولي ،مصر، 2000، ص 39.

من الأسهم وينتخب مجلس المحافظين بقية الأعضاء ،ويختار المديرون رئيسا للبنك تعاونه هيئة دولية ،والمقر الرئيسي للبنك في واشنطن بالولاية المتحدة الأمريكية.

ومن أهدافه ما يلي [1]:

1. المساعدة على إعادة أعمار الدول الأعضاء بعد الخراب الذي لحق باقتصادها نتيجة الحرب العالمية الثانية ؛
2. تنمية الدول الأعضاء عن طريق استثمار رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية وتشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي بواسطة تقديم ضمانات والمشاركة في قروض واستثمارات يقدم عليها القطاع الخاص؛
3. العمل على تطوير نمو متوازن للتجارة الدولية على مدى بعيد؛
4. المحافظة على استقرار موازين المدفوعات بتشجيع الاستثمارات الدولية الهادفة إلى تنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء ،ثم توجه إلى اهتمامات لاحقة والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ مساعدة الدول النامية في تمويل بنائها الأساسي؛
- ✓ مساعدة الدول النامية في تطوير قطاعاتها الاقتصادية؛
- ✓ رفع المستوى المعيشي لشعوب الدول النامية.

4.2.الشركات المتعددة الجنسيات:

هي الشركات التي تمتد فروعها إلى عدة دول وتحقق نسبة هامة من إنتاجها الكبير السلعي والخدمي خارج دولها الأصلية وذلك من خلال إستراتيجية عالمية موحدة، وتتسم باستخدامها لأحدث المنجزات التكنولوجية وتدار بصورة مركزية في موطنها الأصلي[2] .ويطلق على الشركات المتعددة الجنسيات تسميات أخرى:

- الشركات الدولية متعددة الجنسيات، حين يكون للشركة الأم جنسية واحدة معينة؛
- الشركات الدولية متعددة الجنسيات، حين تكون للشركة اثنان أو أكثر من الشركات الأم المسيطرة عليها من جنسيات متعددة؛
- الشركات عابرة الأقطار ، حين تملك أساليب متعددة ترتبط فيها هذه الشركات بعضها ببعض و الأشكال القانونية للشركة عابرة القارات أو الأقطار.

---

[1] - عبد الفتاح مراد،منظمة التجارة العالمية والعولمة والإقليمية، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية،مصر، ص ص 194-195.

[2] - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر ،الأردن،ط1، 2007 ، ص 223 .

ويعرفها بعض الخبراء الاقتصاديين أنها تلك الشركة التي تملك وتدير مشاريع. و يعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا[1].

ويعرفها البعض الآخر بأنها مشاريع قليلة العدد عملاقة في حجمها ، وهي ذات عمليات تصنيع مباشرة في دول مختلفة وذات هيكل عالمي في تعدد وتشعب إنتاجها ومناطقها الإدارية ، وتغطي فعاليتها الإنتاجية بسلع مختلفة ومناطق جغرافية متباينة[2].تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بسمات عديدة عن بقية الشركات والمؤسسات العاملة في الاقتصاد العالمي تتمثل بالآتي[3]:

- الانتشار الجغرافي تعمل في عدد كبير من الأسواق الخارجية (تعدد الدول)؛
- التحالفات الإستراتيجية للدخول في تحالفات مختلفة من خلال الاستحواذ أو الاندماج أو إنشاء مشاريع مشتركة، و ذلك بهدف الوصول إلى السيطرة على أعلى درجات الاحتكار و السيطرة على الأسواق العالمية؛
- المزايا الاحتكارية احتكار القلة (حق المعرفة و الخبرات و النظم) لديها حق المعرفة حيث تبيع المنتج بدون حق المعرفة و هذا يمثل الاحتكار للمنتج؛
- ضخامة حجم أعمالها (رأس المال الضخم – استثمارات كبيرة – مبيعات و شبكات تسويق ضخمة)؛
- تنوع محفظة أعمالها،حيث تتمتع بأعلى درجات التنويع بهدف تقليل المخاطر؛
- كفاءات بشرية متميزة ،إذ تبحث عن الكفاءات المتميزة بغض النظر عن الجنس و الدين و اللون؛
- تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية،إذ تقوم بعمل دراسات حول أسواق الدول الأجنبية و تخرج بتحديد المزايا النسبية لكل دولة(عمالة رخيصة – مواد خام – معدلات فائدة – المنتج العالمي؛
- التفوق التكنولوجي وتعبئة المدخرات العالمية.

---

[1]-James M.Livingstone, The International Enterprise, London : Associated Business programme,1975, pp-9-10.

[2] - مايكل تانزر وآخرون ، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني، دور الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ،1981 ،ص 123.

[3] -عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، ، المكتب العربي الحديث مصر،ط1 ، 2007، ص 75.

المطلب الثالث:بروز التكتلات الاقتصادية في العالم

تعد التكتلات الاقتصادية وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن المنطقة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، و تركز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية،ومن أبرز أهدافها [1]:

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير: حيث إن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك؛
- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع، حيث من المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي؛
- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية:حيث إن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام التكتل، إذ إن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل؛
- كما أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية؛
- رفع مستوى رفاهية المواطنين، حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظراً إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى.

1-الاتحـاد الأوروبـي:

يمثل الاتحاد الأوروبي نموذجا واقعيا لنجاح إستراتيجية التكامل الاقتصادي على صعيد القارة الأوروبية الذي يضم في عضويته سبعة وعشرين دولة ، حيث تم تأسيسه بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت عام 1992، إلا أن فكرة إنشائه تمتد إلى خمسينيات القرن الماضي وبالتحديد عام 1957 إبان توقيع اتفاقية روما التي بدأ تطبيق بنودها في الفاتح من يناير عام 1958 وشكلت من خلالها أول وحدة جمركية باسم

[1] عبد المطلب عبد المجيد،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، عربية للطباعة والنشر، القاهرة،مصر،ط1، 2003 ص ص ص52-53-54.

بالمؤسسة الاقتصادية الأوروبية"EEC"*.وكانت هذه السوق هي الخطوة الأولى في تشكيل الإتحاد الأوروبي و تغيير شكله من مجرد تبادل تجاري إلى شراكة اقتصادية وسياسية.

في البداية لم يضع الإتحاد أية شروط للانضمام لعضويته ماعدا الشروط العامة بهدف مشاركة العديد من دول القارة ليأخذ الشكل التوسعي ،لكن وجود الفروق الاقتصادية والسياسية بين الدول الأوروبية الغربية والشرقية دفع مجلس الإتحاد في عام 1993 ليضع ما يعرف الآن بشروط كوبنهاغن وهي تنقسم إلى[1]:

- **شروط سياسية:** تتعلق بضمان كامل للديمقراطية و وجود مؤسسات مستقلة غير حكومية تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.
- **شروط اقتصادية:** فيما يتعلق بوجود نظام اقتصادي قوي وفاعل قادر على المنافسة الموجودة ضمن دول الإتحاد.
- **شروط تشريعية:** وتتعلق بتعديل القوانين والتشريعات بما يتوافق مع القوانين التي تم تبنيها منذ تأسيس الإتحاد.

وانطلاقا من معاهدة ماستريخت سنة1992، أعلن عن ميلاد الاتحاد الأوروبي والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر1993،حيث خرجت المجموعة بخمسة مساعي أساسية[2]:

- التأكيد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في الاتحاد؛
- إعطاء البعد الدولي لسياسة الاتحاد الأوروبي؛
- اعتبار المواطنة الأوروبية البعد الأساسي في مسار الاندماج؛
- تحقيق تشريعات متوازنة بين الدول الأعضاء في ميادين القضاء والشؤون الداخلية؛
- اعتبار المكاسب المحققة خيار لا رجعة فيها والتأكيد على التطوير والتقويم.

2 - منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتاNAFTA) :

تعتبر هذه التجربة شكل من أشكال التكامل الاقتصادي المقيم حديثا مقارنة بتجربة الاتحاد الأوربي، كما لا تقتصر هذه التجربة على دول ذات اقتصاديات متجانسة ومتقدمة، وإنما تجاوزت السعي لربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع أطراف أقل نموا، و كان قيام هذه المنطقة وفق ما أملته مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت ترفض

*: EEC: European Economic Community

[1] - السيدمتولي عبد القادر،الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات،دار الفكر ناشرون وموزعون،الطبعة الأولى،عمان، الأردن،2011، ص 96.

[2] - اسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 28.

الترتيبات الإقليمية، وتحاول الحد منها بدعوى أنها تعوق تحرير التبادلات الدولية وذلك طيلة معظم القرن العشرين، أما خلال العقدين الأخيرين من هذا الأخير تحولت الولايات المتحدة نحو الإشادة بمنافع الترتيبات الإقليمية بالتفاوض حول إقامة اتفاقات تجارة حرة مع مجموعة من الدول، ومن بينها اتفاقية " النافتا ".

دفعت التطورات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية لبلورة اتفاقية تجارة حرة مع المكسيك وكندا، حيث أنها منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت تفكر في انتهاج سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية، أي أنها تحاول انتهاج نهج جديد يعوض النمط التقليدي أو القديم أي من نمط منح القروض إلى نمط فتح الأسواق، وفي بداية أوت من عام 1992 أبرمت كل من أمريكا وكندا والمكسيك اتفاقية تقضي بإقامة وإنشاء منطقة تجارة حرة[1] . سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى انشاء هذا التكتل للدواعي التالية:

- المخاوف الأمريكية من القوة الاقتصادية لأوروبا الموحدة؛
- القلق الأمريكي من القوة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية لليابان؛
- القلق الأمريكي من استغلال أوروبا الموحدة لانتزاع تنازلات تجارية من أمريكا إذا ما بقيت منفردة.

انطلاقا مما سبق، يتضح أن اتفاقية النافتا تهتم بالجانب التجاري فقط حيث لا يوجد تنسيق للسياسات الأخرى (المالية والنقدية) بين الدول الأعضاء، عكس الاتحاد الأوروبي حيث كان التكامل على كافة الأصعدة.

3- السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (تجمع دول الكوميسا) :

سارعت دول القارة الإفريقية منذ بداية التسعينات إلى إنشاء تكتلات إقليمية لمواجهة الإجراءات الحمائية التي تفرضها الدول المتقدمة على تجارتها الدولية وغيرها من الآثار السلبية للعولمة.وتعد الكوميسا "Comesa"* أهم وأحدث محاولات التكامل الإقليمي في القارة الإفريقية.

بدأت اتفاقية الكوميسا كمنطقة تجارة تفضيلية عام 1981 بهدف الوصول لإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء لتتطور إلى اتحاد جمركي ثم سوقا مشتركة لتتخذ الاتفاقية شكلها الحالي في ديسمبر 1994 وتحل محل منطقة الاتفاقيات التفضيلية لدول جنوب

---

[1]-سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والجات 94، الطبعة الأولى ، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، مصر، 1997، ص29.

*تترجم كلمة الكوميسا على أنها السوق الإفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا وهي الحروف الأولى لكلمات الترجمة الإنجليزية**The Common Market of Est & Southern African** لسهولة النطق والتداول بين أجهزة الإعلام «الكوميسا»

وشرق إفريقيا[1] تضم الكوميسا في عضويتها إحدى وعشرين دولة إفريقية تقع في جنوب وشرق القارة السمراء وهذه الدول هي من الشمال إلى الجنوب[2]: مصر، السودان، إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي، أوغندا، كينيا، تترانيا، رواندا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية، مالاوي، سيشيل، موريشيوس، جزر القمر، مدغشقر، زامبيا، زيمبابوي، ناميبيا، أنجولا، وسوازيلاند. إذ يمثل أكبر تكتل اقتصادي إفريقي. وقد قامت اتفاقية الكوميسا بتحرير التجارة و التعاون الجمركي عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا إلى أن تم إلغاؤها بالكامل عام 2000 وعدم فرض أي رسوم أو ضرائب جديدة أو زيادة الرسوم المطبقة المتعلقة بالسلع التي يتم تداولها داخل السوق المشتركة وكذلك الاتفاق على إتباع تعريفة خارجية موحدة بحلول شهر ديسمبر 2008، كما استفادت الدول الأعضاء في الكوميسا من نفاد صادراتها لسوق واسع بذلك التعداد السكاني. إضافة إلى تمتع تلك السلع بإعفاء تام من الرسوم الجمركية كافة واستفادة الدول الأعضاء من المساعدات المالية التي يقدمها بنك التنمية للشرق والجنوب الإفريقي. ومن الآثار الإيجابية لها أن حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء ارتفع من 3.1 مليار دولار في عام 2000 إلى 8.8 مليار دولار نهاية عام 2007[3].وسعت الكوميسا إلى تحقيق الأهداف التالية[4]:

- تحرير التجارة بين الدول الأعضاء، مع تطبيق تعريفة جمركية موحدة لتكوين اللبنة الأولى لاتحاد جمركي قوي؛
- التوسع في استخدام العملات الوطنية لدول الكوميسا في التعاملات التي تتم فيما بينها، مع العمل على إيجاد عملة موحدة وفق خطة اقتصادية متدرجة؛
- تأمين الاستثمارات المشتركة وحمايتها لإيجاد بيئة جيدة للاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد السواء؛
- التعاون في مجالات التنمية الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، الطاقة، السياحة، الاتصالات والنقل) والخدمية، إلى جانب التجارة والجمارك؛
- تشجيع العمل المشترك في مجالات حماية البيئة الطبيعية بما تحويه من موارد متنوعة وتنميتها مما يسهم في رفع مستويات معيشة سكان الدول الأعضاء؛
- وضع مواصفات قياسية للإنتاج الصناعي في الدول الأعضاء تسهم في تحقيق التكامل في هذا المحور ومواجهة منتجات دول التكتلات الاقتصادية الأخرى؛

---

[1] -سميرمحمد عبد العزيز ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة (الكوميسا،مجموعة الـ15، أوروبا الموحدة، المشاركة الأوروبية الإفريقية المتوسطة) ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 17.

[2] -رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، 2007 ، ص93 .

[3]: السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[4] :محمد خميس الزوكة، جغرافية التجارة الدولية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004 ،ص ص 120،121.

- تشجيع القطاع الخاص في الدول الأعضاء على الإسهام في مجالات التنمية الاقتصادية؛
- تحقيق معدل ثابت للنمو الاقتصادي وبشكل مستمر عن طريق إيجاد نوع من التنسيق والتوازن بين خطط التنمية في مجالي الإنتاج والتسويق.

4-رابطة جنوب شرق آسيا المعروف باسم الآسيان"ASEAN ":

تشكلت رابطة جنوب شرق آسيا سنة1967 [1] من سبع دول(نمورا آسيوية)هي سنغافورة ،ماليزيا ،أندونيسيا ،تايلاندا ، الفلبين وبروناي وفيتنام ومن المتوقع انضمام كمبوديا ولاوس وبورما أيضا[2]، ويهدف تكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا إلى بناء اقتصاد متكامل قوي يرتكز أساسا على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة.

وقد نجح هذا التكتل في الرقي باقتصاديات المنطقة إلى صفوف الدول المصنعة حديثا و الناشئة، ويعود ذلك إلى سياسة التجمع الموجهة إلى الخارج والجاذبة لرأس المال الأجنبي، مما جعله نموذجا يحتذى في التكامل الإقليمي المفتوح تزداد قوة واتساعا في المستقبل، ومن المنتظر أن تنطلق في مجالات أكبر، إذ أن تجربة الآسيان للتعاون تضع في أولوياتها المدخل الاقتصادي ومن المحتمل أن تتسع لتضم في المستقبل كلا من اليابان، والصين، وتايوان، وهونج كونج، وكوريا الجنوبية تحت اسم مجموعة التعاون الاقتصادي الآسيوي[3].

توجهت دول الآسيان نحو مخططات تنمية الحظائر التكنولوجية...،وذلك من أجل استغلال الأسواق الدولية .غير أن النمور لا تتردد في إقامة مناطق حرة خاصة ، وذلك من أجل حماية منتوجاتها مثلما هو الحال بالنسبة للتايوان و الفيتنام[4]، فأهمية هذه التكتلات

---

[1] :أوسرير منور،" مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي، ورقلة، 22 -23 أفريل، الجزائر، 2003 ،ص 51.

[2]- بومدين يوسف،"دراسة أثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء الحالي للمؤسسات الاقتصادية - مع دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات - الحاصل على شهادة الجودة العالمية ISO "، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006 ، ص 04.

[3]- لحمر خديجة ،"دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية (واقع و آفاق)"، مذكرة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2005 ،ص133 .

[4] -محمودي مراد، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة) ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2002، ص ص 127،128 .

في النظام الاقتصادي العالمي الجديد جعلت الدول الكبيرة والعملاقة اقتصاديا تبحث عن أشكال جديدة للتعاون والشراكة الاقتصادية للاستفادة من أسواق أوسع وأكبر[1].

5 - جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية "APEC":

وتتكون هذه المجموعة من 18 دولة على رأسها اليابان والصين واستراليا والولايات م.أ، وكندا والمكسيك ونيوزيلندة وكوريا الجنوبية، ودول رابطة الآسيان. وقد جاء إنشاء هذا التجمع الاقتصادي العملاق كرد فعل على إعلان قيام أوروبا الموحدة عام 1992. وتأتي الخطوات المتلاحقة لتطوير هذا المنتدى الاقتصادي وتحويله إلى تكتل اقتصادي فعلى من الرغبة المشتركة لكل من اليابان والولايات المتحدة وإدراكهما أن هذه الخطوة تحقق مكاسب للجميع. ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذا التجمع حوالي 13 تريليون دولار وهو ما يمثل نصف الناتج القومي الإجمالي العالمي، فضلا عن سيطرته على حوالي 50% من التجارة العالمية.[2]

إن نجاح مثل هذا التكتل العملاق يتوقف على قدرة اليابان على تفهم طبيعة الدول الآسيوية الأخرى التي تأبى الهيمنة والسيطرة والاستقلال، فإذا نجحت اليابان في فهم هذه الدول إضافة إلى تقديمها مساعدات اقتصادية لدول تلك المنطقة ومساهمتها في حل مشاكلها، كل ذلك يجعل من اليابان قوة اقتصادية تقود تكتلا اقتصاديا في جنوب شرق آسيا يكون من أكبر التكتلات التي تؤثر في مستقبل الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين[3].

إن هذه التكتلات الاقتصادية الكبيرة- التي وصل البعض منها إلى الأطوار الأخيرة من الاكتمال والنضج-تقودها الدول المتقدمة كما هو ملاحظ في كل من أوروبا و أمريكا وآسيا، ولذلك سيزداد تأثيرها في الاقتصاد العالمي مع مرور الزمن، وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات وهذا ما سيؤثر بقوة في النظام الاقتصادي وفي حجم المكاسب وشكل تكوينها.

5- تكتل بريكس:

هي منظمة تأسست سنة 2006 تتكون من خمسة دول (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا)، وهي مختصر للحروف الأولى باللغة الإنجليزية للدول المكونة للمنظمة **(BRICS)***،تأسس هذا التكتل لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي بين الدول الخمس من أجل تحقيق مصالحها المشتركة .وكان ذلك اثرى انعقاد اجتماعات

---

[1] - حشماوي محمد،" الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية"، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،الجزائر، 2006 ، ص102 .

[2] -أسامة المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،ط1997،2 ،ص120.

[3] -عبدالمطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11سبتمبر، ،مجموعة النيل العربية ،القاهرة مصر،ط1،2003،ص137.

* BRICS:Brasil, Russia,India,South Africa

الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث بدأت مراحل تشكل هذه المنظمة بمبادرة كل من وزراء خارجية الصين، البرازيل، الهند، روسيا ثم إنضمت إليها جنوب إفريقيا في سنة 2011.[1]

ويرى الكثير من الإقتصاديين أن التجسيد الفعلي لفكرة تكتل البريكس جاءت خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي عصفت بالكثير من الاقتصاديات المتقدمة في نظام اقتصادي عالمي ،حيث عقد رؤساء الدول الأربعة المؤسسة للتكتل قمة بروسيا سنة 2009 وأجمع هؤلاء القادة على ضرورة تأسيس نظام عالمي متوازن واتفقوا على تعزيز التعاون والتنسيق في كافة المجالات على رأسها المجال الاقتصادي.

تظهر قوة البريكس من خلال وتيرة نمو دولها السريعة وكذا عدم تصدع اقتصاديات هذه الدول بعد الأزمة المالية 2008 ، إضافة إلى ذلك القوة الديموغرافية للتكتل حيث يقطن مجموعة دول البريكس حوالي 3 مليارات نسمة بنسبة 42.1% من إجمالي سكان الأرض، كما تتربع هذه الدول على مساحة 39.7 مليون كم^2 بنسبة 29.8% من مساحة اليابسة العالمية، أما من الناحية الاقتصادية يبلغ رأسمال مجموعة "بريكس" ما يقرب من 200 مليار دولار تم تمريرها في عدة مشاريع مشتركة، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس سنة 2016 حوالي 16.4 تريليون دولار بنسبة 22.3% من الحجم العالمي[2].

كما تحتل اقتصاديات دول البريكس مراتب متقدمة على الصعيد الدولي على النحو الآتي: الصين الثانية عالمياً، الهند الرابعة عالمياً، روسيا السادسة عالمياً، البرازيل التاسعة عالمياً، جنوب إفريقيا الخامسة والعشرين عالمياً.

6- **السوق العربية المشتركة :** أنشئت السوق العربية المشتركة بمقتضى القرار رقم17 الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ 1964/08/13[3]، وبدأ تطبيقها في أول جانفي 1965 طبقا لجدول زمني يشمل على مراحل متدرجة،وقد نصت اتفاقية الوحدة على حرية انتقال الأشخاص

ورؤوس الأموال، حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية، حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمطارات المدنية وحقوق التملك والإبصار والإرث لرعايا الدول

---

[1] -مجموعة بريكس ،القوة الصاعدة في العلاقات الدولية،تم تحميله من الموقع الالكتروني التالي:
https://www.noonpost.org/content/22569،تاريخ التحميل:2018/04/03.

[2] - نفس المرجع.

[3]- سليمان المنذري، الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية، مكتبة مدبولي، دون طبعة، القاهرة، مصر، دون تاريخ، ص 28.

العربية الأعضاء في اتفاقية الوحدة على قدم المساواة،كان يمكن للسوق العربية المشتركة أن تحقق المكاسب التالية لكل البلدان العربية منفردة ومجتمعة:

- تحقيق معدلات نمو أعلى في الناتج القومي ونصيب الفرد منه، وذلك بإقامة مشاريع كبيرة متنوعة على مستوى الساحة العربية ومتخصصة على مستوى كل قطر، مما كان سيوفر الاستفادة من المزايا النسبية المتاحة لكل بلد عربي من ناحية ولمجموع الأمة العربية من ناحية ثانية؛

- تكوين تكتل اقتصادي يساعد في تقوية الموقف التفاوضي في العلاقات الاقتصادية والتجارية مع البلدان والمجموعات الاقتصادية الأخرى؛

- بناء اقتصاد عربي متطور قادر على تحمل أعباء الدفاع والوقوف أمام التحدي الصهيوني في المنطقة العربية؛

- تشكيل قوة اقتصادية عربية وسوق واسعة يحسب لها حساب من قبل القوى العظمى، مما يؤثر في مواقفها السياسية من القضايا العربية المعاصرة خاصة القضية الفلسطينية والعدوان الإسرائيلي المستمر على الأراضي العربية وعلى المقدسات الإسلامية والمسيحية العربية.

7- إتحاد المغرب العربي (Union du Maghreb Arabe UMA):

ترجع فكرة إنشاء إتحاد المغرب العربي إلى المؤتمر الأول للأحزاب المغاربية الذي انعقد في مدينة طنجة 28-30 أفريل 1957 وتمحورت هذه الفكرة آنذاك عن بعد ودقة النظرة المغاربية الإستراتيجية لواقع و مستقبل التحولات الاقليمية والعالمية اقتصاديا. إلا أن القمة المغاربية التي جمعت القادة المغاربة في 10جوان 1988 بزرالدة- الجزائر العاصمة-،حيث تم الإعلان رسميا عن ميلاد مرحلة جديدة من العلاقات المغاربية عامة والمغربية الجزائرية خاصة. فانبثق عنه تشكيل لجنة سياسية مغاربية كبرى وخمس لجان فرعية وكلت لها مهام التفكير وصياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب العربي.

ولقد أنهت اللجان الفرعية أشغالها في سبتمبر1988 :

- الشؤون الجمركية والمالية بالرباط(16-14 سبتمبر).
- اللجنة الاقتصادية بالجزائر العاصمة (17-18 سبتمبر).
- الشؤون التنظيمية والهيكلية بطرابلس (17-18 سبتمبر).
- الثقافة والإعلام والتربية والتعليم بنواكشوط (24-21 سبتمبر).

- الشؤون الاجتماعية والبشرية والأمنية بتونس العاصمة (23-24 سبتمبر).

ولقد عقدت اللجنة السياسية الكبرى إجتماعا ثان لها يومي 27 و 28 أكتوبر 1988 بالرباط، قصد تناول حصيلة أشغال المؤتمر المقبل لقادة دول المغرب العربي الكبير، ولقد انعقد بالفعل هذا المؤتمر الثاني لقادة الدول المغاربية بمراكش في فيفري 1989 حيث تم الإعلان عن نص معاهدة اتحاد المغرب العربي، ليفسح المجال للاندماج الاقتصادي في مرونة وواقعية ،ونص على تحقيق الأهداف التالية[1]:

- تقوية علاقات الأخوة وحسن الجوار بين الدول الأعضاء ،
- تحقيق الرفاهية و التقدم للشعوب المغاربية؛
- إتباع سياسات موحدة في مختلف الميادين ؛
- العمل التدريجي لتحقيق حرية انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال ؛
- الإستراتيجية المغاربية الموحدة للتنمية .

المبحث الرابع: تحديات العولمة الاقتصادية في الدول النامية

تتسم الدول النامية بسمات تعكس واقعها الاقتصادي المخالف لمسار العولمة واندماجها في الاقتصاد العالمي ، حيث إن مكاسب التخصص والكفاءة التي تحصل عليها البلدان الصناعية من البلدان النامية هي مكاسب كبيرة ومتعددة ،

ينطوي عصر العولمة على بعض التحديات الصعبة ، وأن اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي لا يمكن أن يحقق أهدافه أو يستمر إلا في ظل وجود نظم متقاربة في الشكل والمضمون على مستوى دول العالم وهو ما نسميه بالطريق الثالث.إن تحقيق هذا التقارب يتطلب الجهود المشتركة لكل من الدول المتقدمة والبلدان النامية ، وهذا يتمثل في تقديم المساعدات إلى الدول النامية ليس في شكل صورة مادية فقط ، وإنما في صورة تسهيلات قانونية تتمثل في إطالة الفترة الزمنية الممنوحة للدول النامية للانضمام إلى التكتلات العالمية ، وتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه الدول.

[1]- أحمد صديق، إتحاد المغرب العربي في العالم العربي (تركيب في التنمية والاندماج الاقتصادي) ، مطابع إفريقيا الشرق، الطبعة الثانية ، الدار البيضاء، المغرب،1991 ، ص ص 117، 120.

المطلب الأول :الآثار الايجابية والسلبية للعولمة

لا شك فيه أن للعولمة آثار سلبية كبيرة في البلدان النامية،ولكن أيضا هناك مجالات وفرص للاستفادة منها :

1.1.الآثار الايجابية:

يمكننا القول إن العولمة مليئة بالفرص مثلما مليئة بالتهديدات ،وأهم الفرص التي تتيحها العولمة الوصول إلى المعرفة الشاملة،وتكمن الآثار الايجابية للعولمة فيما يلي[1]:

- زيادة حجم التجارة الدولية بسبب تحريرها وإلغاء الحواجز وإزالة العوائق التي تعترض تدفق السلع والخدمات بين الدول؛
- وحدة الأسواق المال العالمية ووحدة مقاييسه النقدية، السياسات المالية والنقدية المطبقة في جميع أنحاء العالم،؛
- تطوير الصناعة والزراعة والخدمات الإنتاجية على مستوى جميع مناطق العالم،وكذا توحيد وتطبيق نظم الإنتاج والتسويق والتمويل ؛
- فتح فرص أكبر للاستثمار واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية للاستثمار المباشر في عدة قطاعات وفي مقدمتها الغاز وصناعة المشتقات البترولية والصناعات البتروكيماوية ،بالإضافة إلى الخدمات مثل البنوك والسياحة والنقل والخدمات الصحية وذلك عن طريق الشركات المتعددة الخدمات؛
- تسريع تنفيذ توجهات الخصخصة وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في بعض الأنشطة الاقتصادية المحصور حاليا على القطاع الحكومي؛
- توسيع الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها الكثير من الدول النامية في العديد من السلع والخدمات كالمنتجات الزراعية والملابس والمنسوجات عموما؛
- التشجيع على البحث والتطوير وتسهيل الحصول على تقنيات حديثة من الدول المتقدمة بسبب الالتزام الأكثر جدية بحماية الحقوق الفكرية والإبداعية والمرتبط بترتيبات المنظمة العالمية للتجارة؛
- الضغط من أجل تسريع عصرنة الاقتصاد الوطني من خلال سرعة تجديد وتحديث وتطوير الأنظمة والتشريعات السائدة ؛
- إعادة توزيع للمصادر البشرية من خلال انتقال العنصر البشري من مكان آخر.

تعتبر هذه الآثار اقتصادية وتكمن الآثار السياسية والثقافية فيما يلي[2]:

- العولمة تؤدي إلى تسريع تطبيقات جديدة في الثقافة الحديثة،يقضي بالضرورة إلى خدمة الإنسان؛

---

[1] -نعيم إبراهيم الظاهر،إدارة العولمة وأنواعها،مرجع سابق الذكر،ص ص 98-99.

[2] -محسن أحمد الخضيري،مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة،مرجع سابق الذكر،ص138.

- تعمل على إشعاع الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وأنها تجعل العلم والمعرفة والثقافة والفن والأدب في متناول الجميع، وتمكن الناس من الحصول عليها بأسهل السبل؛
- تمكن العولمة من تعزيز التواصل بين كافة المجتمعات البشرية وربطها مع بعضها وتقاسم المعارف والاكتشافات والتجارب في مختلف المجالات؛
- تعمل على الحريات الفردية كحرية التعبير وحرية الفكر كحرية الصحافة والنشر وكافة الحريات الثقافية والسياسية وغيرها؛
- تقوم العولمة على التعددية الفكرية والسياسية وهي قوام الديمقراطية والتعددية وما تنتجه من حرية للصحافة وفصل السلطة واستقلالية للعدالة وشفافية في تسيير الموارد العامة .
- أصبحت الدولة في ظل العولمة أداة لتسيير وتسهيل العمليات الخاصة بهذه الظاهرة الجديدة في مجالات الإنتاج والاستثمار وحركات تنقل رؤوس الأموال ،لذلك تقلص دورها في توجيه السياسات الاقتصادية الكلية؛

2.1. الآثار السلبية:

وتشمل هذه المخاوف السلبيات الرئيسية التالية*:

- العولمة عبارة عن خدعة امبريالية من صنع الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛
- سيطرة الدول الأكثر تأثيراً في العولمة على نقل التكنولوجيا إلى باقي دول العالم؛
- سهولة انتقال الأزمات والهزات الاقتصادية العالمية؛
- يؤثر استخدام التقنيات المتقدمة عالية المستوى يؤثر سلبا على فرص التشغيل التي تتاح عند ممارسة النشاطات الاقتصادية؛
- تغير العولمة طبيعة التخصص وتقسيم العمل وهيكل الانتاج وذلك بسبب التطور الواسع في استخدام التكنولوجيا؛
- ساهمت العولمة في توسيع حدة التفاوت على المستوى العالمي سواء بالنسبة للأفراد أو الجهات ،وذلك عن طريق تفاوت الدخول وتزايد الثروة بين الدول وبين السكان في داخل الدولة الواحدة إفقار الفقراء وإثراء الأغنياء
- ساهمت مؤسسات العولمة في إعادة صياغة وظيفة الدولة في النشاط الاقتصادي ،اذ أصبحت تطبق البرامج التي تمليها عليها تلك المؤسسات كصندوق النقد الدولي مثلا[1].

[1] -أحمد حلمي عبد اللطيف ،وظيفة الدولة في الاقتصاد المعاصر مع دراسة خاصة للتجربة المصرية منذ بداية سياسة التحرير الاقتصادي 1974،دكتوراة في فلسفة الاقتصاد ،جامعة القاهرة،مصر ،ص88.

- فقدان الدولة النامية سيادتها بسبب الدور الذي تلعبها الشركات المتعددة الجنسيات في حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات ؛
- ساعدت العولمة على انتشار الفساد المنظم والجريمة وتجارة المخدرات والأسلحة؛
- انهيار الكثير من الاقتصاديات في دول العالم عن طريق المضاربات المالية.

المطلب الثاني :التحديات الراهنة للعولمة

في ظل العولمة تواجه الدول النامية تحديات ومشاكل جراء العولمة في جميع الميادين ،ومن أهم هذه التحديات ما يلي:

1. **في المجال السياسي:** استمرار الممارسات المخالفة للديمقراطية و حقوق الإنسان ،وتبني الاستعمار غير المباشرة خاصة على الدول الضعيفة(كالهيمنة الاقتصادية التي تبعها بالضرورة الهيمنة السياسية).
2. **في المجال الاجتماعي :** تفاقم ظاهرة البطالة،تفشي الفقر،ارتفاع معدلات الأمية ، ظهور الفوارق الطبقية الكبيرة ، الهجرة الريفية ، والهجرة السرية
3. **في المجال الثقافي:** فقدان الهوية الوطنية و الابتعاد عن القيم الأخلاقية والدينية خاصة للدول المسلمة (محاربة الدين الإسلامي عن طريق غزو النماذج الغربية).
4. **في المجال البيئي :** استنزاف الموارد الطبيعية والتلوث البيئي الذي نجم عنه الاحتباس الحراري والتقلبات المناخية التي نتج عنها كوارث طبيعية.

في المجال الاقتصادي: كانت جل الدول النامية متبنية النظام الاشتراكي،فعانت من فترة الانتقال من النظام السابق إلى النظام الرأسمالي .فأصبح اقتصادها ضعيف وهش بسبب نقائص عديدة خاصة في اسواقها وذلك بسبب عدم الاستخدام الكامل للموارد وضعف تقسيمات العمل والتخصص الانتاجي .وكذلك ضعف الرأسمال المحلي و موارد الدولة مع حدة المنافسة الأجنبية ، ما ينتج عنه التبعية الاقتصادية و اعتماد الدول العربية على تصدير المواد الخام (مرونة الطلب عالية).

المطلب الثالث: تدابير لمواجهة تحديات العولمة

دفعت العولمة العديد من الدول النامية إلى تصحيح وتغيير هيكلي من أجل للالتحاق ومواكبة الدول الاقتصاد العالمي،وتحت تأثير عوامل داخلية وخارجية خاصة بعد انهيار النظام الاشتراكي لصالح سيادة النظام الرأسمالي وعولمته والأخذ بآلية الاقتصاد الحر وخصخصة النشاطات الاقتصادية.ولفرض العولمة الاقتصادية على الدول

النامية وزيادة درجة انخراطها ،لابد من توفير متطلبات وبعض التدابير لإنجاح ذلك لابد اتخاذ تدابير من أهمها[1] :

- إتاحة أكبر قدر ممكن من الفائض الاقتصادي ،وبالشكل الذي يمكن استخدامه لأغراض تطور الاقتصاد وتنميته من خلال إقامة المشاريع التنموية التي تستطيع من خلالها مضاعفة الإنتاج والدخل وبما يحقق أهداف المجتمع؛
- ضمان دور أساسي للقطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية وفقا لآلية السوق الحرة والتلقائية مع مساندة القطاع العام له؛
- ضرورة استثمار الفوائض المالية التي تملكها الدول النامية في بلدانها بدلاً من توجيها نحو الأسواق المالية الغربية، وذلك لتفادي الأزمات المالية والاقتصادية المستوردة من الدول المتقدمة؛
- خلق تكتلات اقتصادية في العالم الثالث(جنوب- جنوب) مع حتمية إقامة شراكة مع تكتلات العالم المتقدم كالإتحاد الأوربي و مجموعة أمريكا الشمالية للتبادل الحر وغيرها؛
- توفير الظروف الملائمة للاستثمار وذلك عن طريق تقديم امتيازات في هذا المجال وسن قوانين ومراسيم تشريعية لجذب الاستثمار وتسهيل العملية لذلك؛
- إعادة هيكلة الاقتصاد لمواكبة متطلبات السوق الدولية وذلك عن طريق إنتاج المنتجات المواكبة للتكنولوجيا والمطلوبة من قبل الأسواق وفتح هذه الأخيرة على بعضها البعض كالسوق العربية المشتركة؛
- يتوجب على الدول التعاون فيما بينها على الصعيد الإقليمي والدولي مما يساعد عملية التنمية الاقتصادية واستغلال كافة الموارد المتاحة؛
- التوسع في العلاقات الدولية والانفتاح على العالم الخارجي في إطار عولمة النشاطات الاقتصادية (الإنتاج،الاستثمار،التمويل ،حركة رؤوس الأموال،تجارة السلع والخدمات....) خصوصا في مجال التعاون بين الدول النامية؛
- تحسين المستوى الاجتماعي للمواطنين، و تقليص الفوارق الطبقية بواسطة توفير مناصب الشغل ،تقليص البطالة وتوفير التعليم المناسب والمتحضر وتطوير الصحة والعناية بالمورد البشري في جميع الميادين لأنه أساس التطور والازدهار لأي دولة؛
- رد الاعتبار للثقافة و الحضارة المحليتين لأنها تعد قاعدة اقتصادية لأي دولة خاصة في مجال السياحة؛
- ضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي ونظام التجارة العالمي بما يساعد على سيادة نظام اكسر عدالة تسوية بين دول الشمال ودول الجنوب.

[1] -فليح حسن خلف،العولمة الاقتصادية،عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع،ط1، 2010،ص ص 315-316.

- تشديد ومراقبة تحرك رؤوس الأموال بين الدول ومنع هروبها واستثمارها في قطاعات الإنتاج الحقيقية؛
- ضرورة الاهتمام بمجالات البحث العلمي والتطوير ونقل المعارف بين الدول وتعزيز مبدأ المعرفة ملك للبشرية؛
- ترشيد استغلال الموارد الطبيعية ، و المحافظة على التوازن البيئي في إطار التنمية المستدامة.

خلاصة الفصل :

تعتبر العولمة مرحلة متطورة من الرأسمالية ،حيث أصبح العالم في تطور جوهري تحت سيادة النموذج الحضاري الغربي ذو النهج الرأسمالي وتحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية.فقد أثارت العولمة جلا كبيرا حول مفهومها الحقيقي فمن يرى بأنها ظاهرة خطيرة لابد من إيقافها،وهنالك من يصفها بالفرصة الايجابية ولابد من الاستفادة منها وتوسيعها ،إذن هي مزيج بين الرؤية الأولى والثانية (فرص ومخاطر).

أصبحت العولمة حقيقة حتمية فعلى الدول مواكبتها خاصة النامية في جميع الميادين بقيادة مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة.....الخ،حيت اعتبرها العديد قناع جديد لأنظمة مشروعات سابقة في حلة جديدة وذلك كونها ظاهرة غامضة لم يكتمل شكلها الحقيقي حتى ليومنا هذا.

تعتبر العولمة تحدياً خارجياً وخطيراً للبلدان النامية واقتصادياتها. ،حيث تعيش هذه الأخيرة مرحلة من التناحر والتآكل والتهميش فاقداً لآية استراتيجية اقتصادية سياسية دينامية للدفاع،بسبب عمليات الضغط والإضعاف التي تستهدفها من اجل زعزعة

استقرارها وتعطيل مؤهلاته حتى لا يبقى أمامه سوى الاندماج السلبي في آليات العولمة وبالصيغة التي يعرفها الأقوياء تحت اسم التدويل الشامل للاقتصاد

ما زال الجدل قائماً بن ثلاثة تيارات فكرية حول ظاهرة العولمة وأثرها الاقتصادي على البلدان النامية، فيرى التيار الأول أن العولمة أمر جيد ومفيد على وجه العموم. ذلك لأننا سنستفيد من التقدم التكنولوجي المتسارع ومن تكامل الاقتصاد العالمي الذي ربما يقدم فرصة لم يسبق لها مثيل للتخلص من الفقر ومنح ملايين البشر حياة أفضل. بالرغم من أن العولمة ستؤدي حتماً إلى خسارة الدول النامية لبعض سيادتها في توجيه اقتصادياتها كما تريد.

ويدافع عن هذا التيار مؤسسات العولمة الثلاث والولايات المتحدة الأمريكية .أما التيار الثاني فهو يرى أن العولمة أمر واقع ونتيجة موضوعية لتطور قوى الإنتاج في الرأسمالية والتقدم العلمي والتقني، وتقود إلى مزيد من التشابك والاندماج بين الاقتصاديات المختلفة ،إلا أن نلاحظ أن مكاسبها تطال عدداً قليلاً من الدول عدد سكانها لا تتجاوز 20% من إجمالي سكان العالم. في حين سلبياتها تطال معظم البلدان النامية وتؤدي إلى زيادة مشاكلها الاقتصادية وتعيق عملية التنمية فيها. ويتبنى هذا التيار بعض المفكرين في بلدان العالم الثالث وبعض القوى اليسارية والاشتراكية في الدول الرأسمالية.

أما التيار الثالث يرى أن العولمة هي أحد شرور النظام الرأسمالي العالمي لأنها تسعى إلى تعويض اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة عن انكماش أسواقها الداخلية وذلك بنقل المزيد من عمليات الإنتاج بكاملها من المراكز الرأسمالية الرئيسة إلى البلدان النامية مع الاحتفاظ بقيادة العملية الإنتاجية في العالم، فالرأسمالية عن طريق العولمة تحاول حل مشاكلها الاقتصادية بتصديرها إلى بلدان العالم الثالث.

ومن نتائجها التطور الكبير في ثورة المعلومات والاتصالات والتطور الصناعي لبعض الاقتصاديات الناشئة والصاعدة والمتقدمة على حد السواء وظهور الشركات القومية العابرة للقارات والتي تغلغلت في البلدان النامية واستطاعت وخلال السنوات الماضية من نهب وسرقة مقدرات الشعوب وامتصاص دماء الفقراء ومحدودي الدخل من خلال توسعها في اقتصادياتها حيث بلغت وتعاظمت كثير على حساب البلاد النامية حيث بلغت اجمالي ايرادات اكبر 500 شركة في العالم حوالي 45% من الناتج المحلي الاجمالي واستحوذت على 40% من حجم الصادرات الدولية و80% من مبيعات العالم تتم من خلالها وكذلك انتاج 600 شركة منها يتراوح انتاجها 25% من القيمة المضافة المولدة من انتاج السلع عالميا , والاندماج المتزايد والتوسع الكبير في الاستثمارات الاجنبية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وظهور للمشتقات المالية .

مما ينجم عنه توسعة في الهوة الاقتصادية بين ول الشمال والجنوب ، يتبنى هذا التيار معظم القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.يمكننا الإشارة إلى عدد من الإجراءات التي بواسطتها يمكن مواجهة العولمة:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية خاصة منها العربية وتأهيل اقتصادها للخوض في تجربة التكتلات للمواجهة والمنافسة؛
- يتوجب على الدول التعاون فيما بينها على الصعيد الاقليمي والدولي بما يساعد عملية التنمية الاقتصادية واستغلال كافة الموارد المتاحة؛
- وضع إطار قانوني وتشريعات جديدة تتلاءم مع المتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية؛
- حرية انتقال عناصر الإنتاج والإنتاج وقوة العمل والأشخاص ورأس المال فيما بين الدول النامية؛
- توحيد السياسات النقدية والمالية والجمركية والنقل والترانزيت والتجارة الخارجية؛
- لابد من استشراف آفاق المستقبل ووضع تصور مستقبلي؛
- وضع استراتيجية بناء القدرة التنافسية والتي تعد من أهم عناصر الاستراتيجية العليا للتنمية الشاملة في الدول النامية.

ويمكن أن يكون الدرس الذي تقدمه التجربة الصينية في تعاملها مع العولمة درساً هاماً بالنسبة لجميع الدول النامية ،إذ تمكن هذا البلد من إطلاق عملية التنمية بجناحيها الاقتصادي والاجتماعي بنجاح، واعتمد على إمكانياته وطاقاته الذاتية بالدرجة الأولى كما حاول إصلاح بنى اقتصاده الاشتراكي من دون أن يدمرها فأصلح وأراد أن يتعامل مع العولمة بعقل مفتوح ومن موقع قوة الاقتصاد الصيني فأضحت سوقه جاذبة للاستثمارات الخارجية الخاصة والعامة.

الفصل الثاني : واقع الشراكة الأورومتوسطية

تمهيد:

بعد بروز العولمة أصبح من الضروري التوجه نحو التكتلات لمواجهة المنافسة بينها صارت تبحث عن سبل للشراكات والاتفاقات في شتى المجالات خاصة الاقتصادية منها، وذلك نتيجة التغيرات والتحولات التي طرأت على العالم في مجال تحرير التجارة والاتصال والتكنولوجيا،وهذا ما جعل الدول سباقة نحو الشراكة الأجنبية بسبب التغيرات السريعة واللانهائية خاصة الاقتصادية ونمو المنافسة بين الأطراف الاقتصادية، يجب على الدول النامية التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي ورفع التحدي في مجال الاستثمار والاتصال والتكنولوجيا، ولتحقيق هذه المساعي لابد من التوجه إلى الشراكة الأجنبية وذلك من أجل تحسين مستواها الاقتصادي، كما هو الحال بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط التي تربطهما علاقة وطيدة منذ الأزل، خاصة وإن معظم دول الشمال البحر الأبيض المتوسط كانت مستعمرة لدول الجنوب البحر الأبيض المتوسط .وفي سنة 1990 بدأت العلاقة الدولية تعيد النظر في تنظيمها حسب ما أشار إليه بعض الاقتصاديين، فأصبحت تنظم علاقات شمال جنوب ومن هذا المنطلق جاءت اتفاقيات الشراكة و عوضت اتفاقيات التعاون المبرمة منذ السبعينيات بين دول شمال وجنوب الحوض المتوسط، والتي كانت تعتبر أكثر عمقا وكان ميلادها مؤتمر برشلونة يومي 26 و28 نوفمبر 1995.

للخوض في اتفاقات الشراكة سعت دول جنوب الحوض إلى خلق بعض الإصلاحات كإصدار قوانين وتشريعات جديدة واستبدال بعضها وهذا من أجل جلب الاستثمار وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وفي هذا الإطار أصدرت الدول العربية (خاصة المتوسطية) مجموعة من القوانين من أجل تشجيع الاستثمار تشمل بعض الإعفاءات الضريبية والضمانات والامتيازات.

وانطلاقا مما سبق، أردنا تسليط الضوء في هذا الفصل على حيثيات الشراكة الأورو متوسطية ولمعرفة ذلك لابد من النظر على الإطار النظرية للشراكة عامة ثم الشراكة الأورو متوسطية خاصة.

المبحث الأول :ماهية الشراكة الأجنبية

ظهر مصطلح الشراكة ضمن المصطلحات المتداولة في المجتمعات الحالية التي تضع أقدامها على طريق التحوّل نحو الديمقراطية أسلوباً للحياة ومنهجاً للحكم. ويربط

الكثيرون تداول المصطلح بالمشروع الأمريكي الراهن الخاص بديمقراطية العالم حسب المواصفات الأمريكية، وإخضاع جرعات الديمقراطية إيجاباً أو سلباً لمتغيرات المصالح الأمريكية

المطلب الأول : مفهوم الشراكة

يعتبر مفهوم الشراكـة مفهوما حديثا،حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية :"نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين "، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED* في نهاية الثمانينات[1] .

تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا، وفي هذا الإطار يقترح B.Ponson " أنها تتمثل في كل أشكال التعاون مابين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها والمتفق عليها "[2].

1 - تعريف الشراكة :

هي عقد أو اتفاق بين دولتين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدماتي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال (الملكية)،وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية، والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية[3].

وهناك من يعتبر الشراكة أنها تعاون وتحالف استراتيجي وهي من المصطلحات الأكثر تداولا في أيامنا الحالية[4].

-الشراكة هي شكل من أشكال التعاون والتقارب بين المؤسسات الاقتصادية باختلاف جنسيتها قصد القيام بمشروع معين لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك[5] .

---

*CNUCED :Conférence des Nations Unies sur le Commerce et Développement.

[1]-Marie Françoise Labouz, Le Partenariat de L'union Européenne avec Les pays tiers, Conflis et Convergences, Bruylant, Bruxelles, 2000, P48.

[2] - Bruno Ponson, Nguyen Van chan, Georges Hirsch, Partenariat d'entreprise et Mondialisation, Karthala, Paris, 1999, P14.

[3]- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية ،الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004، ص221.

[4]- Mohamed Saidani ,Abdenacer Bouteldja, Le partenariat interentreprises en Algérie: réalités et erspectives, le séminaire national sur les politiques économiques en Algérie, faculté de sciences économiques, université de Tlemcen. décembre 2004.

[5] - محمد يعقوبي،لخضر عزي،الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 14،أكتوبر2004، ص02،الموقع الالكتروني: http://www.ulum.nl/a144.htm تاريخ التحميل :28فيفري 2011.

-الشراكة هي عبارة عن تحالف أو ازدواج بين مؤسستين متخصصتين في نفس المجال وتنشطان في نفس القطاع ، تهدفان إلى توحيد الأصول بغية تعزيز حضورها المتبادل في الأسواق الجديدة[1].

وفي هذا الإطار يمكن تعريف الشراكة على المستوى الكلي على أنها :"تعاون دولتان أو أكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدمي،حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة،وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة لكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا عن طريق إدماجها في مشروع شترك يخضع لإدارة جديدة".

2- عناصر الشراكة :

من خلال التعاريف السابقة للشراكة نستخلص عناصرها وهي كالآتي :

- الشراكة هي عقد من خلاله اشترك طرفين أو أكثر ويمكن أن يكون الشريك طبيعيا أو معنويا؛
- تطلب الشراكة مساهمة الأطراف بحصة من المال أو العمل حسب ما يتفق عليه الشركاء؛
- المساهمة في نتائج المشروع من أرباح أو خسائر تكون موزعة حسب ما اتفق عليه الطرفين

أو عدة أطراف.

3 - خصائص الشراكة:

إن الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة مابين وحدتين أو أكثر تتمثل

في دول أو مجموعات إقليمية،وتتطلب هذه العملية جملة من الخصائص منها[2] :

- التقارب أو التعاون المشترك،أي لابد من الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة،تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة ؛
- علاقات التكافؤ بين المتعاملين؛
- اتفاق متوسط أو طويل الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف؛
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة؛

[1]- Pierre-Emmanuel Laurant, le Partenariat interentreprises, magazine de vitrines, septembre/octobre 2004,n18,p41.

[2]- Marie FrancoiseLabouz,op.cit,pp39-40.

- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة

أو نقل تكنولوجي أو دراية أو معرفة . . . الخ؛

- لا بد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة؛
- التقاء أهداف المتعاملين (على الأقل في مجال النشاط المعني بالتعاون) والتي ينبغي أن تؤدي

إلى تحقيق نوع من التكامل والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركات والمتعاملين.

من الخصائص نستنتج أن الشراكة الاقتصادية تختلف تماما عن الاستثمار الأجنبي كون هذا الأخير يستفرد بالملكية لرأس المال والإنتاج،بينما الشراكة تكون فيها المشاركة في أغلب عناصر الإنتاج.

المطلب الثاني : أهداف الشراكة ومزاياها

1- أهداف الشراكة الأجنبية:

تهدف الشراكة الاقتصادية إلى تحقيق جملة من المساعي تتلخص في الجدول الآتي [1]:

الجدول (01-02): أهداف ونتائج الشراكة.

أهداف الشراكة	التعاون بين أطراف الشراكة
خدمة العملاء في الوقت المناسب	تجنب التأخير طرح بدائل جديدة المشاركة في الخطط
الأداء الجيد	جمع الطاقات تبادل الخبرات

[1]-فريد النجار،التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون ،خيارات القرن الحادي والعشرين،ايتراك للنشر والتوزيع،مصر،1999،ص 24.

خفض التكاليف	المشاركة في التكاليف الثابتة
السيطرة على المخاطر	تحسين أساليب الاستعمال المشاركة في تحمل المخاطر
توفير قيمة أكبر للمستهلك	زيادة الفهم المتبادل
تقديم خط منتجات أقوى	خلق منتجات جديدة تسويق منتجات إضافية مساندة وخدمة العملاء
زيادة القدرات التسويقية	ابتكار أنماط استهلاكية جديدة
تحسين صورة المؤسسة	إعلانات مشتركة والتنسيق في البرامج التكامل بين الخبرات.

المصدر : فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية، من المنافسة إلى التعاون، خيارات القرن الحادي والعشرين ، إيتراك للنشر والتوزيع،مصر،1999،ص 24،بتصرف.

2- مزايا الشراكة الأجنبية:

من بين المزايا التي توفرها الشراكة ما يلي [1]:

- تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين تلك الموجودة في دول المركز (الشركات الأم) وتلك الناشئة في مختلف الفروع في الدول الأجنبية؛
- اكتساب المزيد من الخبرة بظروف الأسواق المحلية والأجنبية من خلال الصادرات والاستثمار المباشر؛
- زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال المحلية عند توظيفها مع المشروع الأجنبي، وتشجيع الأفراد والمستثمرين المحليين على عدم تهريب أموالهم للخارج باعتبار أن المشروع المشترك يعمل على تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني، عكس الاستثمار الأجنبي المملوك بصفة كاملة للطرف الأجنبي الذي يخدم مصالح دول المركز أساسا؛
- تساعد الشراكة على تخفيف العبء على ميزان المدفوعات حيث سيتم التقليل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط، كون أن المشروع المشترك قائم في جزء كبير من رأسماله على المدخرات الوطنية،

[1] -بن عزوز محمد،الشراكة الأجنبية واقعها وآفاقها ،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2001، ص ص13-14.

كما تساعد أيضا على رفع الطاقات التصديرية للبلد والتقليل من الواردات وتوفير مناصب الشغل؛

- تشجيع المساهمة المحلية إلى جانب الشريك الأجنبي، وهذا في الواقع يمثل ضمانا لهذا الأخير وتقليلا للمخاطر؛
- سهولة اكتساب الأسواق المحلية والحصول على المواد الأولية وبراءات الاختراع والابتكارات واليد العاملة الرخيصة؛
- الحصول على امتيازات وإجراءات تفضيلية في هذه الدول لا يمكن أن تحصل عليها في بلدانها الأصلية؛
- الإنتاج بتكاليف منخفضة؛
- التحويل التكنولوجي وتحويل مناهج التسيير وإمكانية الحصول على التمويل.

المطلب الثالث :دوافع الشراكة الأجنبية وأسبابها

1- الدوافع المؤدية للشراكة :

أصبحت الشراكة في أيامنا ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها،خاصة في الدول النامية وهذا من أجل معاصرة العالم والتغلب على المشاكل ولمواجهة التحديات التكنولوجية والمالية، إضافة لذلك تنحصر الدوافع والأسباب الحقيقية لاختيار هذا البديل الاستراتيجي في العناصر التالية :

- ظهور وتنامي ظاهرة العولمة،والتي شملت المجالات المالية والتسويقية والإنتاجية والتكنولوجية،كما شملت أسواق السلع والخدمات والعمالة،وقد أصبح مسؤولوا المؤسسات يتعاملون مع عالم تلاشت فيه الحدود الجغرافية والسياسية وسقطت الحواجز التجارية بين أسواقه بعد العمل باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة[1] ؛
- تعاظم تكلفة التكنولوجيا وتعقدها، وبالتالي ارتفعت معها تكاليف البحث والتطوير، ولهذا تبحث المؤسسات بما فيها الرائدة عن إستراتيجية الشراكة في صيغتها الفنية، والتي تتيح لها نقلاً أرخصا للتكنولوجيا بدلا من استثمار مبالغ ضخمة في تطوير تكنولوجيا معينة، دون ضمان نجاحها ؛
- تناقص نسبي لفرص الاندماج والشراء أو الابتلاع،إما بسبب مشكلات في بورصات الأوراق المالية أو فرض قيود حكومية أو اعتبارات قانونية كدخول طرف ثالث معارض لعمليات الاندماج أو الشراء ؛

[1] - أحمد سيد مصطفى ،،تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، دار الكتب، القاهرة ،2000 ،ص 58.

- إن الإخفاقات الكبيرة والمتعددة التي حدثت لعمليات الاندماج والشراكة أصبحت دافعا لتطور الشراكة الإستراتيجية كبديل جديد يسمح بتجنب التصادم السياسي،الثقافي والتنظيمي الذي يسببه الاندماج،كما أن الشراكة تنحصر في مجال تعاون محدد، مما يسهم في تحسين أداء ذلك النشاط وتطويره[1].

بالإضافة إلى ما سبق،هناك دوافع أخرى أدت إلى اللجوء إلى هذا الخيار الاستراتيجي، أولها مواجهة التحديات والمخاطر والأزمات،وثانيها ضمان توفير الاحتياجات من المهارات والموارد والخبرة اللازمة لاختراق الأسواق الجديدة، وثالثها تحقيق رافعة تمويلية جديدة وبتكلفة محدودة كما تحقق الشراكة قدراً كبيراً من فرص التحول للعالمية، بأسلوب متدرج ومخطط[2] .

2- أسباب اللجوء إلى الشراكة :

تلعب الشراكة دورا هاما وأساسيا بالنسبة للمؤسسة وهذا راجع للأسباب الرئيسية التالية[3]:

2-1-أسباب داخلية:

هي دوافع تكمن في المؤسسة الاقتصادية سواء في البلدان النامية أو المتقدمة لأنها أسباب مشتركة إلى حد ما فيما بينها:

2-1-1-الرغبة في النمو:

تعتبر هذه الرغبة المحرك الرئيسي لقيام الشراكة الأجنبية، لأن نمو المؤسسة الاقتصادية يتحقق بطريقة سريعة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات الأجنبية فتتوسع معها الحصة التسويقية للمؤسسة ،من أجل الحفاظ على حجم مبيعاتها، كما أنها تمثل فرصة لاكتشاف أسواق جديدة لتصريف فائض المنتجات[4].

2-1-2-الرغبة في التعاون:

يعتبر السعي وراء تحقيق التعاون أحد الأسباب المؤدية للشراكة الأجنبية حيث تسعى المؤسسات لتطبيق التعاون الذي ينتج عنه تبادل الخبرات والأفكار والكفاءات، وذلك قصد الحصول على مرونة أكبر في العلاقات المتبادلة وهذا ما يؤدي إلى التقليل من حدة المنافسة بين المؤسسات العملاقة[5] .

---

[1]- B.Garrette et P.Dussauge ,Les strategies d'alliance Paris :Ed d'Organisation ,1995,P62.

[2]- فريد النجار ، مرجع سابق الذكر ، ص 30

[3]- تم تحميله من الموقع الالكتروني: http :www.ta3line.com/montada/showtherad.php ?t=5628 بتاريخ: 2014/03/09

[4]-Begriche Mlila, Partenariat : alternative stratégique pour les entreprises publiques à l'ère de l'économie de marché pp 59 – 60.

[5]- قلش عبد الله، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04 ،2006، ص06.

2-1-3-البحث عن تخفيض التكاليف:

تتطلب العملية الإنتاجية توفر خبرات متنوعة لا تتوفر في المؤسسة ما يجعلها تلجأ إلى إبرام عقود الشراكة مع الأجانب وذلك من أجل توفير تلك الخبرات وهذا من شأنه خفض التكاليف وبالتالي السيطرة على المخاطر التي تواجهها المؤسسة[1].

2-1-4-السيطرة على الأسواق ومراقبتها:

مثل الشراكة سلاحا استراتيجيا يضمن للمؤسسة التحرك بحرية أكبر في السوق تنافسي، بحيث كلما زاد عدد الشركاء، كلما أصبحت التغطية أكبر ومتحكم فيها للسوق[2].

هذه أهم أسباب لجوء الدول إلى الشراكة الأجنبية، خاصة في ظل العولمة واتفاقيات تحرير التجاري الخارجية وتعميق الثورة التكنولوجية التي حولت العالم إلى قرية واحدة متناسقة تختفي فيها الحدود السياسية، وتتفق في إطارها الدول والتكتلات الاقتصادية والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات على قواعد لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتكوين أشكال جيدة العلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف المختلفة[3].

2-2-أسباب خارجية:

تتعلق هذه الأسباب بالمحيط الدولي ويمكن تلخيصها كالآتي:

2-2-1-تنامي ظاهرة العولمة:

ظهور العولمة وتناميها يعتبر سببا رئيسيا لظهور الشراكة الأجنبية، بحيث أصبح التعامل في عالم تلاشت فيه الحدود والحواجز بين الأسواق والدول[4].

2-2-2-تزايد حدة المنافسة:

يعتبر ازدياد حدة المنافسة من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور إستراتيجية الشراكة الأجنبية، فهي وسيلة هامة للتعاون والاتحاد قصد مواجهة هذه الظاهرة، وذلك من خلال تمكن المؤسسة من استغلال كل إمكانياتها المتوفرة وتزويدها بطاقات جديدة ومعارف متطورة من خلال الشراكة[5].

يدفع نظام السوق المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام كل طاقاتها في مواجهة المنافسة محليا ودوليا والشراكة باعتبارها وسيلة للتعاون والاتحاد بين المؤسسات

---

[1] - صلاح عباس، العولمة في إدارة المنظمات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 83 - 84.

[2] - Marcadé (M, B), Janin (P, H), les contacts de coopération entre entreprise Edition jurichiques, la fibre, Paris, 1974, p09.

[3] - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية منظماتها، شركائها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر ،ط01، 2006، ص 23.

[4] - أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، دار النهضة العربية، ط03، القاهرة، 2000 ص 58.

[5]- نفس المرجع، ص59.

الاقتصادية بإمكانها مواجهة ظاهرة المنافسة باستغلال المؤسسة لإمكانياتها و التي تشكل ثقلا لا باس به، ومن أهم هذه الإمكانيـات نجــد:

- التقدم و الابتكارات التكنولوجية؛
- اقتحام السوق؛
- السيطرة أو التحكم بواسطة التكاليف.

2-2-3-التطور التكنولوجي وسرعة التغيير:

انتهاج الشراكة الأجنبية يساعد على مسايرة هذه التطورات التكنولوجية الحديثة خاصة وإن التطور التكنولوجي يشكل عاملا أساسيا في تطور المؤسسة وانفتاحها على الأسواق الخارجية حيث أصبح من الصعب على هذه الأخيرة مواكبة الثورة التكنولوجية لوحدها بسبب ارتفاع التكاليف الأمر الذي يبرر اللجوء إلى الشراكة الأجنبية لتقليص تكاليف الأبحاث التكنولوجية[1].

2-2-4-دولية الأسواق:

شهدت تكاليف النقل و الاتصال انخفاضا وتقلصا بارزا نتيجة وسائل الإعلام الآلي وأجهزة المواصلات خاصة مع ظهور شبكة الانترنيت ، والذي يعد قفزة في عالم الاتصال ووسيلة لتسهيل مهام المبادلات التجارية والتقنية بين الدول في إطار التعامل الدولي ، علاوة على الدور الذي تلعبه في إحاطة المؤسسة الاقتصادية بكل المستجدات العالمية التي قد تؤثر فيها أو تتأثر بها.

تؤثر المشكلة الدولية المعاصرة على الأولويات الإستراتيجية المختلفة للمؤسسات ألاقتصادية لذلك فمن الواجب إيجاد وسيلة فعالة للمراقبة الدقيقة للتكاليف الخاصة بالإنتاج،و هذا يخلق محيطا مشجعا و دافعا للاستثمار على المدى الطويل لذلك فان الشراكة تعد وسيلة للرد على هذه المتطلبات المتطورة لهذا المحيط المعقد والتنافسي، وهذا كله يرجع للمؤسسة الاقتصادية التي تبادر بسرعة لا برام عقود الشراكة ضمانا لنجاحها، وفي هذا الإطار لكي يتم إنعاش المؤسسة الاقتصادية فانه يلزم تحقيق تنظيم تسييري استراتيجي وضروري للوصول للأهداف المسطرة و التي يمكن تحديدها كما يلي :

- معرفة السوق أو إدماج نشاطات جديدة في السوق ووضع الكفاءات والمصادر الضرورية المؤهلة للاستغلال الأمثل؛
- الحصول على التكنولوجيا الخارجية و ممارسة النشاطات التجارية بكل فعالية؛
- الاستثمار في نشاطات جديدة و التحكم في استثمارات المؤسسة الخارجية؛

[1] - محمد يعقوبي، لخضر عزي، ، مرجع سابق الذكر، ص07.

- العمل على ضمان وجود شبكة توزيع منظمة و مستقرة بغرض استغلال جميع المتوجات على المستوى العالمي؛
- وضع برامج إستراتيجية دائمة لتقليص التكاليف الإنتاجية و الحصول على مكانة إستراتيجية تنافسية؛
- تطوير الإمكانيات الإعلامية.

المبحث الثاني: مسار الشراكة الأورو متوسطية

تعد الشراكة الأجنبية الوسيلة المنتهجة من طرف البلدان النامية لتحقيق التنمية من خلال جعلها إطار للعلاقات شمال جنوب، كالشراكة الأورو متوسطية التي جاءت نتيجة بيان برشلونة (عملية برشلونة) سنة 1995 والذي اقترحه إسبانيا ونظمه الاتحاد الأوروبي لتعزيز علاقته مع بلدان جنوب الحوض المتوسط في شمال إفريقيا وغرب أسيا.

المطلب الأول:التعاون شمال – جنوب حوض المتوسط قبل اتفاق برشلونة

سعت الدول العربية، بعد حرب 1973 إلى إجراء حوار مع المجموعة الأوروبية، طالبت فيه بمناقشة كافة أوجه العلاقات التي تربطها، غير أن الجانب الأوروبي أصر على أن يكون الحوار مقتصرا على الجانب الاقتصادي فقط. وقد جاءت هذه الاتفاقيات أوسع نطاقا من الاتفاقيات السابقة، وذلك لأنها شملت تقديم معونات للدول الجنوبية خاصة المغاربية، وكذلك احتوت على أوجه تعاون أخرى بالإضافة إلى التبادل التجاري.

أطلق على هذه الاتفاقيات اتفاقيات التعاون،بحيث جاءت من أجل تعزيز وتوطيد التعاون الشامل بين الطرفين المتعاقدين بغرض الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل الدول المتعاقدة مع الضفة الشمالية،مما أدى إلى اتخاذ إجراءات في مجالات التعاون الاقتصادي والفني والمالي وفي مجال التجارة.

قدمت المجموعة الاوروبية مساعدات للدول العربية على غرار الدول المغربية،بحيث وقعت بروتوكولات في شكل مساعدات مالية ، ابتدأت عام 1976 مباشرة بعد التوقيع على الاتفاقيات وينتهي الرابع منها عام 1996، ومدة كل واحد منها خمس سنوات، تكون في شكل قروض من البنك الأوربي للاستثمار باعتباره هيأة مالية للمجموعة الأوربية، أو من ميزانية المجموعة الأوروبية مع شروط تفضيلية محددة وفقا لظروف كل حالة على حدة. وقد خصصت هذه المساعدات المالية في الميادين التالية:

- مشاريع استثمار في الإنتاج والمنشآت الإنتاجية والبيئية؛
- نشاطات التعاون التقني سواء التمهيدية أو اللاحقة لمشاريع استثمارية؛
- نشاطات التعاون في ميدان البحث والتكون.

والجدول التالي يوضح المساعدات المالية التي قدمتها المجموعة الأوروبية للدول العربية خلال الفترة (1996-1978) ضمن أربع بروتوكولات مدة كل منها خمس سنوات .

الجدول رقم(02-02): المساعدات المالية الأوروبية المخصصة للبلدان العربية المتوسطية وفق بروتوكولات (1996-1978)

وحدة : بالمليون إيكو

البلد	البروتوكولات	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	من ميزانية المجموعة	المجموع

			الأوروبية	
الجزائر	الأول (1978-1981)	70	44	114
	الثاني (1982-1986)	107	44	141
	الثالث (1987-1991)	183	56	239
	الرابع (1992-1996)	280	52	222
المغرب	الأول (1978-1981)	56	74	130
	الثاني (1982-1986)	90	109	199
	الثالث (1987-1991)	151	173	224
	الرابع (1992-1996)	220	218	438
تونس	الأول (1978-1981)	41	54	95
	الثاني (1982-1986)	78	61	139
	الثالث (1987-1991)	131	61	224
	الرابع (1992-1996)	168	101	269
مصر	الأول (1978-1981)	93	77	170
	الثاني (1982-1986)	150	126	276
	الثالث (1987-1991)	249	200	449
	الرابع (1992-1996)	280	242	522
الأردن	الأول (1978-1981)	18	22	40
	الثاني (1982-1986)	37	26	63
	الثالث (1987-1991)	63	27	100
	الرابع (1992-1996)	80	44	124
لبنان	الأول (1978-1981)	20	10	30
	الثاني (1982-1986)	34	16	50
	مساعدات طارئة (1977-1978)	20	-	20
	مساعدات طارئة (1982-1986)	50	-	50
	الثالث (1987-1991)	53	20	73
	الرابع (1992-1996)	45	22	67
سوريا	الأول (1978-1981)	34	26	60

	الثاني (1982-1986)	64	33	97
	الثالث (1987-1991)	110	36	146
	الرابع (1992-1996)	115	41	166
المجموع	الأول (1978-1981)	332	307	639
	الثاني (1982-1986)	560	415	975
	الثالث (1987-1991)	940	615	1555
	الرابع (1992-1996)	1908	720	1908
المجموع العام		3840	2050	5077

المصدر: شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الإقتصادية الأورو- متوسطية- حالة دول المغرب العربي-أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،2004/2003،ص88.

المطلب الثاني :مفهوم الشراكة الأورو متوسطية

الشراكة هي نهج أوروبي للتبادل الحر والتعاون مع الدول التي كانت في السابق تحت سيطرتها بأسواقها ومواردها الأولية وبما فرض عليها من ثقافة ولغة[1].

كما يمكن اعتبار الشراكة الأورو متوسطية امتداد للمبادرات والاتفاقات السابقة بين دول جنوب شمال البحر الأبيض المتوسط أهمها كانت بين سنة 1973- 1992 ثم السياسة المتوسطية كانت في الفترة 1992 – 1996.

أعلن عن المشروع الأورو متوسطي بقمة برشلونة في 27- 29 نوفمبر 1995 من طرف اللجنة الأوروبية*ويشكل هذا الاتفاق خطوة هامة نحو خلق منطقة تبادل حر ما بين دول ضفتي المتوسط في غضون 2010 من خلال إيجاد اتفاقيات شراكة بينها ومن بين العوامل التي ساعدت في إقامة هذه الاتفاق[2]:

- القرب الجغرافي ومشكلة الهجرة، بحيث يبلغ عدد المهاجرين من الجنوب إلى بلدان الاتحاد الأوروبي حوالي 11 مليون مهاجر رسمي.
- أن أمن بلدان الاتحاد مرهون بتنمية بلدان الجنوب، ولذلك استوجب تقديم مساعدات لدعم الإصلاحات الاقتصادية وخلق فرص عمل.

[1]- نصيف حتي ، المأزق العربي، مجلة المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 215،مارس1996 ، ص94.

*حيث شاركت فيه نحو 12 دولة من جنوب المتوسط(الجزائر، مصر، الأردن، قبرص، فلسطين تونس، المغرب، لبنان، مالطا، سوريا، إسرائيل) إلى جانب 15 دولة في الاتحاد الأوروبي.

[2] - بوشنافة الصادق ، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية، حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 – 2007، ص، 221 – 222.

- تمثل اقتصاديات جنوب المتوسط أسواقها للاتحاد، حيث تمثل التجارة الأوروبية مع الدول الجنوبية بنسبة 40% من إجمالي مبادلات الاتحاد مع العالم.
- اشتراك دول الاتحاد (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، اليونان) مع دول الجنوب في نفس البحر يطرح مشكلة المخاطر البيئية والأمنية.
- تمثل دول الجنوب شريكا جوهريا لبلدان الاتحاد كونها مصدرا أساسيا للبترول والغاز ويعتمد عليها في تموينه.

تتكون الشراكة الأورو متوسطية كغيرها من الشراكات من طرفين يتمثل الطرف الأول في الاتحاد الأوروبي والثاني يتمثل في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.

1. الاتحاد الأوروبي:

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج، حيث يضم 27 دولة* سنة 2007 .

1.1.مؤسسات الاتحاد الأوروبي:

يتكون الاتحاد من أجهزة رئيسية تساهم في عملية صنع القرار داخله ومن أهمها[1]:

- **المجلس الأوروبي المجلس الأوروبي:**

يعتبر السلطة العليا في الاتحاد ويضم رؤساء الدول والحكومات، بجمع المجلس مرتين في السنة وهو الإطار الذي يجتمع فيه وزراء الدول الأعضاء في التخصصات المختارة.وظيفته الرئيسية إقرار التشريعات المختلفة الصادرة عن الاتحاد (الرفض أو الموافقة على التشريعات بالأغلبية دون القيام بإعدادها)

- **اللجنة الأوروبية:**

تعتبر تجسيدا لفكرة الاتحاد تتكون من أعضاء ممثلين دائمين للدول الأعضاء يعينون لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، حيث تتولى القيام بتنفيذ القرارات التي يقرها مجلس الوزراء، وإدارة الصناديق الخاصة التي تسير وفقا لقرارات المجموعة ،تقوم بثلاث وظائف رئيسية[2]:

- إعداد التشريعات وقوانين مختلفة ،ثم تقديمها للمجلس للموافقة عليها.
- مراقبة تنفيذ التشريعات والاتفاقيات التي يتبناها الاتحاد.
- القيام بالتنفيذ عن طريق الإشراف على إدارة عدد من سياسات الاتحاد.

* **27دولة:** بلجيكا، المجر، كرواتيا، ، قبرص، الدنمارك، إستونيا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، بريطانيا، هولندا، التشيك، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، فنلندا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد

[1] - مصطفى يوسف، جمال الدين برقوق، الاقتصاد الدولي، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن، طبعة 01، 2016،ص317.

[2]- محمد مصطفى كمال،صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية ،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،بيروت ،لبنان، 2001،ص47

بالإضافة إلى ذلك تقوم اللجنة الأوروبية بالدفاع عن مصالح الاتحاد وتمثيله في الخارج وعقد اتفاقيات كاتفاقيات التعاون والشراكة.

- **البرلمان الأوروبي**:

يعتبر الواجهة الديمقراطية للاتحاد الأوروبي ،هدفه الأساسي توسيع عملية المشاركة في صنع القرار ، حيث يتم انتخاب أعضائه من دول الاتحاد وتتمثل مهمته الأساسية في التشريع كما يقوم بالإشراف على أداء اللجنة الأوروبية و مناقشة التقرير السنوي لها والموافقة على مشروع المزانية الخاصة بالاتحاد.

- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية**:

وهي لجنة تتكون من أعضاء معينين من طرف المجلس الأوروبي لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد، وتعمل هذه اللجنة باستقلالية كاملة عن الدول الأعضاء لتنفيذ أهداف الاتحاد الأوروبي الاقتصادية والاجتماعية.

- **محكمة العدل الأوروبية:**

هي بمثابة الجهاز القضائي للاتحاد تتولى النظر في القضايا التي ترفعها إحدى دول الأعضاء، وتعقد جلساتها بصورة علنية،تتكون من قاض عن كل دولة وتتولى المحكمة النظر في المسائل التالية[1]:

- الخلاف بين الدول الأعضاء؛
- الخلاف بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء؛
- الخلاف بين مؤسسات الاتحاد؛
- إعطاء آراء بخصوص الاتفاقيات الدولية للاتحاد؛
- إصدار أحكام أولية في المسائل التي تحال عليها المحاكم الوطنية.

-محكمة المحاسبة الأوروبية:

تقوم هذه الهيئة بمراجعة الجوانب المالية لأوروبا الموحدة، وكذا نفقات وإرادات المجالس واللجان الأوروبية.

يمثل الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية هائلة تؤثر على موازين القوى العالمية في شتى المجالات الاقتصادية، ومن أهم أهدافه ما يلي[1]:

- تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لدول أوروبا؛
- لإقامة اتحاد نقدي وإنشاء المؤسسة النقدية الأوروبية والتي تتحول إلى بنك مركزي يتولى إصدار عملة أوروبية موحدة؛
- إقامة اتحاد سياسي يتم بموجبه صياغة سياسات خارجية وعسكرية مشتركة؛

[1] - هيثم ابراهيم جعفر ،مستقبل التعاون الاقتصادي بين سوريا والاتحاد الأوروبي في إطار المشاركة الأوروبية المتوسطية،أطروحة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد،كلية التجارة،جامعة عين شمس،مصر،2006،ص48.

- تبني سياسات تعليمية وصحية وثقافية وبحثية مشتركة؛
- تحقيق وحدة اقتصادية تتمثل في إزالة جميع العقود المفروضة على تحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والمالية بين دول الاتحاد الأوروبي؛
- إقامة البرلمان الأوروبي.

2.1.النظام النقدي الأوروبي:

وحدة النقد الأوروبية عبارة عن سلة من الأوزان النسبية *لعملات الدول الأعضاء في المجموعة،وفي يوم 01 جانفي 1999 تم التأكيد على أهمية إصدار عملة أوروبية وحيدة في إطار جدول زمني على ثلاث مراحل[2]:

- **المرحلة الأولى:**بدأت في 01 جانفي 1999 ،حيث يتم التعامل بالأورو حسابيا ،ائتمانيا والكترونيا وكان هدف المرحلة تحقيق وخلق العادة للعملة الموحدة والقبول بها وتوفير القدرات الفنية التكنولوجية اللازمة لإنجاح عملة الأورو.
- **المرحلة الثانية**:بدأت في جانفي 2001 إذ تم إدخال الأورو إلى جانب عملة محلية في التداول النقدي ،وتم طرح وإدخال كل الأوراق النقدية والقطع المعدنية لعملة الأورو في سوق التداول مع سحب الأوراق النقدية الورقية والقطع المعدنية للعملة المحلية على أن يتم التحويل بشكل تلقائي.
- **المرحلة الثالثة:**بدأت في 01 جويلية 2002 وهي مرحلة سيادة الأورو في جميع التعاملات

(النقدية،الحسابية،الالكترونية).

وبالرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته عملة الأورو،إلا أنه ظهر العديد من المشاكل والعقبات ساهمت في عدم إنجاح أسواق المال والأسواق المالية بين دول الأعضاء في الاتحاد (عدم قبول انضمام بريطانيا للاتحاد النقدي والأزمة الاقتصادية اليونانية ومحاولة التوسع نحو أوروبا الشرقية).

2- دول جنوب البحر الأبيض المتوسط (الدول المتوسطية العربية)

يشمل الطرف الثاني في علاقة الشراكة الأورو متوسطية 12 دولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط منهم 08 دول عربية " سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، مصر، الجزائر، المغرب وتونس".

---

[1] - يوسف السعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر 2010، ص173.

*يتحدد الوزن بمدى مساهمة العملية في الدخل الوطني والتجارة الخارجية لكل دولة،ويتم تغيير الأوزان النسبية دوريا كل خمس سنوات وكذلك طبقا للمستجدات الاقتصادية .

[2] -محسن أحمد الخضيري،اليورو،مجموعة النيل العربية،ط1 ،2002،ص ص 26-28.

ولقد سعت هذه الدول بالإضافة إلى الدول العربية الأخرى لوضع تكتل اقتصادي عربي، ومن أبرز أهدافه هو إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى ومجلس التعاون الخليجي وكذلك الاتحاد المغاربي.

فالعمل الاقتصادي العربي بدأ بعد إنشاء الجامعة العربية سنة 1945، تأثر في بداية الأمر بتوحيد الرؤية للوحدة العربية، إلا في السبعينيات و الثمانينيات طغى عليه أسلوب إقامة المشاريع العربية المشتركة (ذات التمويل الحكومي بالغالب) وعمل المؤسسات المالية وصناديق التمويل العربية الوطنية، أما في التسعينيات انعكست آثار النظام التجاري العالمي عليه، فكان الإعلان عن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية تتويجا لمفاوضات العمل العربي المشترك طول العقود الماضية وانسجاما مع مسار علاقة الدول العربية بالمنظمة العالمية للتجارة وبدولها ومجموعاتها الرئيسية[1].

2-1. تعريف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA :

في سبتمبر 1995 أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قراءة بإعداد مشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الاقتصاديات العربية بإقامة منطقة تجارة حرة عربية تتدفق ضمنها السلع العربية المنشأ بين الأعضاء دون تمييز تجاري.

وفي 19 فبراير 1997 تم الفصل رسميا في تحديد 01 جانفي 2008 قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى، حيث يتم التحرير الكامل للتجارة البينية السلعية العربية عن طريق التقليص التدريجي للحواجز الجمركية، وقد انضمت جميع الدول العربية إلى الاتفاقية ما عدا موريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر[2].

2-2.مقومات نجاح منطقة التجارة الحرة العربية:

هناك العديد من المقومات على الساحة العربية يمكن أن تساهم في نجاح منطقة التجارة الحرة العربية، وتتمثل هذه المقومات فيما يلي[3]:

- توفر الإرادة السياسية بحيث إنشاء المنطقة الحرة العربية للتجارة كان صادر عن رؤساء ومماليك الدول، وبالتالي فإن أي تفاعل اقتصادي هو عبارة عن عملية سياسية اقتصادية في آن واحد؛
- توفر السند القانوني حيث تستند منطقة التجارة الحرة إلى اتفاقية تيسيرا وتنمية للتبادل الموقعة في جامعة الدول العربية سنة1981؛
- توفر البرنامج الزمني الخاص بالإعفاء الجمركي التدريجي؛

---

[1] - يوسف السعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر 2010، ص173.

[2] - نور الدين جوادي، ظاهرة الاحتباس التجاري، مأزق اقتصادي غربي يعكر احتفالات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بانضمام عضوها 18 – الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 50، 2010، ص 157

[3] - مصطفى يوسف، جمال الدين برقوق، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص، 357 – 358.

- توفر جهة للإشراف على تنفيذها وهو المجلس الاقتصادي الاجتماعي؛
- توفر نظم اقتصادية تقوم على الحرية الاقتصادية وأعمال آلية السوق وذلك عن طريق التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل بين الدول على أساس المزايا النسبية والتنافسية؛
- توفر قواعد إنتاجية متنوعة؛
- التقارب بين الدول من حيث التطور الاقتصادي.

المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأورو متوسطية

تختلف دوافع الحوض في الشراكة الأورو متوسطية من طرف إلى آخر

1- أهداف الاتحاد الأوروبي :

جاءت الشراكة الأورو متوسطية بناءا على طلب دول الاتحاد الأوروبي فهي تخدم مصالحهم بالدرجة الأولى ومن أهم أهدافهم ما يلي[1]:

- تطوير عملية الاندماج الأوروبي؛
- تدعيم إبراز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض البحر الأبيض المتوسط؛
- تدعيم الموقف الأوروبي في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الصين؛
- الرغبة الأوروبية للعب دور المؤثر في السياسات العالمية ؛
- تحقيق المزيد من الاندماج والتكامل في المجالات السياسية، الاقتصادية والأمنية من أجل تطوير حوض المتوسط إلى مناطق التعاون ولضمان السلام والاستقرار؛
- العمل على توفير عوامل استقرار في دول جنوب شرق المتوسط من خلال العمل على إحداث نمو متواصل، ورفع مستويات المعيشة فيها، وذلك عن طريق دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي، بما يعمل على تقليل الهجرة إلى الشمال؛
- دعم وتشجيع الإصلاح السياسي، واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي، وتطبيق مصطلح الحكم الراشد؛
- زيادة التعاون بين أطراف الشراكة الأورو متوسطية في العديد من المجالات مثل المحافظة على سلامة البيئة، وإمدادات الطاقة والهجرة والتجارة والاستثمار وغيرها؛

2-أهداف الدول العربية:

[1]-نور الدين جوادي، ظاهرة الاحتباس التجاري، مأزق اقتصادي غربي يعكر احتفالات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بانضمام عضوها 18 – الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 50، 2010، ص 157.

تسعى دول جنوب البحر الأبيض المتوسط على غرار الدول الغربية مجموعة من الأهداف على المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث ترى أنه يمكن تحقيق مصالحها من خلال توقيع اتفاق الشراكة والغوص فيها، ومن أهم أهدافها[1]:

- الحصول على الإعانات المالية والقروض قصد تمويل مختلف المشاريع، إضافة إلى ذلك جذب تدفق رؤوس الأموال الأوروبية في شكل استثمارات؛
- تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية؛
- فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي؛
- التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها، وخاصة البطالة واحتواء الشباب الذي بدأ يعرف ميول أخرى لا تخدم الطبقات السياسية.

المبحث الثالث: مضمون الشراكة الأورو متوسطية

لقد ارتبطت دول جنوب وشمال البحر الأبيض المتوسط بالعديد من الاتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري منذ الأزل، وعلى إثر هذه الاتفاقات جاءت فكرة التوسيع الأوروبي نحو دول جنوب المتوسط ضمن سياق التفكير السيولبرالي القائم على تعظيم المنافع بأقل تكلفة وبالتالي خلق مكانة أكبر في النظام الاقتصادي العالمي.

وفي سنة 1992 بدأ التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي، حيث أشارت قمة لشبونة (جويلية 1992) إلى أن شرقي وجنوبي المتوسط هي مناطق جغرافية لها أهمية كبيرة للاتحاد الأوروبي في إطار الأمن والاستقرار الجماعي[2].

ومن ثم جاء مشروع برشلونة بمشاركة الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط سنة 1995.

المطلب الأول: مضمون مؤتمر برشلونة

[1] -سمير ميموني، الشراكة الأورو متوسطية بين الطموحات و الواقع مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006/2005،ص 89

[2] -يوسف سعداوي، آثار الشراكة الأورو متوسطية على الاقتصاديات العربية، ندوة علمية دولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأورو متوسطية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08-09ماي2004،ص04

تم الإعلان عن المشروع الأورو متوسطي في مؤتمر برشلونة يومي 27 و29 نوفمبر 1995، ويشكل هذا الاتفاق خطوة هامة تتمثل في الامتيازات والتفضيلات من دول شمال وجنوب المتوسط، مقارنة بالاتفاقيات السابقة التي كانت تستند على الجانب الاقتصادي فقط، فمؤتمر برشلونة كان عبارة عن مسار الشراكة بمنهج كلي، وقد حضر المؤتمر خمسة عشر دولة أوروبية * وأثني عشر دولة من جنوب المتوسط**

تضمن إعلان برشلونة المحاور التالية:

1- المحور السياسي والأمني:

الذي يلتزم الشركاء من خلاله خاصة بالسهر على ترقية فيما بينهم حوار سياسي مدعم ومنتظم قائم على المبادئ الأساسية للقانون العالمي لحقوق الإنسان، وتطوير دولة القانون والديمقراطية في نظامها السياسي واحترام سلامة الإقليم ووحدة كل عضو من أعضاء الشراكة وعند الاقتضاء تسوية الخلافات التي قد تنشّب بينهم بطرق سلمية قصد إنشاء فضاء سلمي ومستقر في منطقة البحر الأبيض المتوسط[1].

2-المحور الاجتماعي والثقافي والإنساني:

جاءت الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية بغية التقريب بين الشعوب وتعزيز التفاهم فيما بين الأطراف، حيث تقوم الشراكة على أساس الاحترام المتبادل، والإقرار والاعتراف بتنوع التقاليد والثقافات والحضارات، وكذلك التشبع الثقافي والتعليمي واحترام الأديان لدى شعوب المنطقة، وكذلك ضرورة تنمية الموارد البشرية والنهوض بالقطاع الصحي، بالإضافة إلى معالجة بعض التحديات الأخرى كمعدلات النمو السكاني المرتفعة والهجرة والإرهاب[2].

3- المحور الاقتصادي والمالي:

يهدف إلى بناء منطقة رفاهية مقسمة وقائمة على إرساء منطقة التبادل الحر بطريقة تدريجية من جهة، وعلى تعاون متزايد في مجالات تتسم بالأولوية (البيئة، الطاقة، النقل، الدعم التقني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة...) خاصة بفضل تطبيق أداة التعاون المالي للشراكة[3].

3-1- إقامة منطقة تجارة حرة:

*دول الاتحاد الأوروبي هي: ألمانيا، فرنسا ، بلجيكا، الدانمرك، اليونان، إسبانيا، إيطاليا، أيرلندا، بريطانيا، البرتغال، النمسا، السويد، هولندا، فلندا، لكسمبورغ

**دول جنوب المتوسط هي: الجزائر، تونس ، المغرب ، سوريا، لبنان، الأردن، مصر ، فلسطين ، تركيا ، قبرص، مالطا، إسرائيل

[1] - إليزابيث نتاربل، دور الجمارك في العلاقات التجارية الدولية(سلسلة القانون الجمركي)، ترجمة دار النشر ITCIS، الجزائر، 2008 ، ص 125.

[2] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،الشراكة العربية الأوروبية الدوافع والمنافع، سلسلة الخلاصات المتوكزة، السنة الرابعة، إصدار 01/03 ، الكويت ، ص04

[3] - إليزابيث نتاربل، مرجع سبق ذكره ، ص 125.

من بين دوافع اتفاق الشراكة الأورو متوسطية هو إنشاء منطقة التبادل الحر، وقد حددت الأطراف سنة 2010 تاريخ الإنشاء التدريجي لهذه المنطقة، ويتم ذلك بإلغاء الحواجز الجمركية بين الأطراف، ولإنجاح ذلك حددت جملة من التدابير نذكر منها[1]:

- الإلغاء التدريجي للقيود التعريفية على المنتجات الصناعية أو تحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات وفقا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة.
- اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية.
- إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق، وتكلل الاقتصاد الوطني آخذ بعين الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية.
- تحديث وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية، مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج، وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق إلى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على هذا التعديل.
- إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا.

تسعى أطراف الشراكة إلى زيادة التعاون الاقتصادي وتعميقه، وذلك عن طريق توسيع وتعميق العلاقات في عدد من المجالات أهمها[2]:

- إنشاء بيئة مواتية للاستثمار، يمكن من خلالها نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير؛
- ووضع برنامج عمل لوضع حلول لعقبات الاستثمار بما في ذلك القطاع المصرفي ومناخ الاستثمار؛
- التعاون الإقليمي باعتباره عاملا يشجع على إنشاء منطقة التجارة الحرة؛
- التعاون الصناعي بتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحديث وإعادة هيكلة قطاع الزراعة؛
- تطوير الحوار والتعاون في قطاع الطاقة؛
- تشجيع التعاون في مجال النقل والبنى التحتية وتطور التكنولوجيا المعلومات وتحديث الاتصالات السلكية واللاسلكية.

2-3- التعاون المالي من خلال برنامج ميدا MEDA:

يعتبر التعاون المالي أداة مساعدة لإنشاء منطقة التجارة الحرة في حوض البخر الأبيض المتوسط، لذا سعى الاتحاد الأوروبي لإنجاح ذلك بتقديم مساعدات مالية لدول

[1]- عابد شريط، مرجع سبق ذكره ، ص 136.

[2] - Declaration de barcelone , voic le cite d' nternet : www.cvce.eu/obj/déclaration de barcelone 27 november 1995, p 07

جنوب المتوسط، وتم بالفعل برنامج "ميدا" بناءً على القانون رقم 96/1488 الصادر بتاريخ 23 جويلية 1996، وقد اهتم برنامج "ميدا" بالأولويات التالية[1] :

- دعم التحولات الاقتصادية من أجل تطبيق مبادئ منطقة التبادل الحرة.
- تعزيز ودعم التوازن الاجتماعي من خلال وضع إجراءات مناسبة في المجال الاجتماعي.
- تعزيز العمليات الإقليمية من أجل إكمال النشاطات التنافسية بين الدول.
- مساندة المرحلة الانتقالية وترقية القطاع الخاص.

وجاء برنامج "ميدا" للتعاون المالي على مرحلتين، الأولى خلال الفترة 1996/ 1999 والتي خصص الاتحاد الأوروبي حوالي3424.5 مليون ايكو* من ميزانية الاتحاد الأوروبي، أما الثانية خلال 2000/ 2006 بقيمة 5380 مليون أوروا من ميزانية الاتحاد الأوروبي كذلك[2].

بالإضافة إلى القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار *.

يوضح استعراض كامل فصول إعلان برشلونة وتحليل برنامج العمل الملحق به أن الإعلان عبارة عن ميثاق عمل متكامل يشمل كل النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية بما في ذلك التطرق إلى تفاصيل دقيقة. ومن شأن ذلك أن يثير تساؤلات عدة حول مدى توافر فهم مشترك موحد لكل المقولات المطروحة مع اقتناع جميع الأطراف الموقعة عليه بتنفيذه فعلاً أو حول إمكانية تنفيذه في حال توافر الإرادة الطيبة لذلك. ففي تجربة التعاون الأوربي مع دول أفريقية والكاريبي والمحيط الهادي أثيرت خلافات كبيرة حول مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا بحيث اتخذ مجلس وزراء الاتحاد الأوربي في 28 أكتوبر 1991 قراراً حول «حقوق الإنسان الديمقراطية والتنمية» حمل فيه مسؤولية فشل التنمية في هذه البلدان على العوامل الداخلية: وجود علاقة بين الرشوة وخرق حقوق الإنسان والتخلف. كما أدان تهريب الأموال غير المشروعة والتي 60% منها حسب تقديرات البنك الدولي تم من قبل المسؤولين القياديين في هذه البلدان. كما أدخل الاتحاد الأوربي شروطاً في سياسة التعاون من أجل التنمية وأوقف صرف المعونات المقررة لبعض البلدان الأفريقية التي عدَّها لم تلتزم بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان على الرغم من التزامها بنصوص

---

[1]- عديسة شهرة، أثر الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007 – 2008، ص 94

***ايكو:** الوحدة التنفيذية الأوروبية وهي عملة دفترية اعتمدتها المجموعة الأوروبية قبل تأسيس الاتحاد الأوروبي والاتحاد التنفيذي " يورو".

[2] -Journal officiel de l'union européen, 24/08/2006, c2000/ p 4.

***البنك الأوروبي للاستثمار:** هو مؤسسة مالية تابعة للاتحاد الأوروبي، يتمتع بالاستقلال المالي، ويجمع الجزء الأكبر من موارده في مجال الإقراض على صعيد أسواق المال الدولية بإصدار السندات

الاتفاقيات الموقعة. بل أصبحت الشروط السياسية وسيلة يعتمدها الشريك الأوربي لتقليص الالتزامات المالية المقررة. وهكذا يتم تحويل موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان ذريعة للتحلل من الالتزامات إذ ليس هناك معايير محددة لتقويمها فعلاً.

وهناك خلاف فيما يتعلق بمبادئ السلام في الشرق الأوسط مثل: حق تقرير المصير أو الأرض مقابل السلام أو عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة... الخ. وإلا كيف يمكن فهم مواقف إسرائيل الرافضة أن يأخذ الاتحاد الأوربي أي دور في عملية السلام أو يمكن فهم موقفها من عدم الانسحاب من الجولان السوري المحتل ومن جنوب لبنان، عدم اعترافها بحق الشعب الفلطسيني في تحرير أرضه المحتلة على الأقل المحتلة في عام 1967، وإقامة دولته على ترابه الوطني... إلخ. وإسرائيل قد وقعت على الإعلان .

وبعيداً عن الجانب السياسي والثقافي والاجتماعي يمكن تسجيل الملاحظات التالية على مضمون الإعلان فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي[1]:

1- سجل إعلان برشلونة تراجعاً عن مبدأ عدم المعاملة بالمثل الذي كانت الاتفاقات السابقة تمنحه للمنتجات الصناعية في دول جنوب وشرق المتوسط (باستثناء إسرائيل) بالانتقال إلى مبدأ منطقة التجارة الحرة على الرغم من اعتماد مبدأ التدرج في تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الأوربية وتحديد فترة انتقالية تنتهي في عام 2010 ،وهي مدة غير كافية بسبب الهوة بين مستويات التطور في مجموعتي البلدان قد اتسعت عما كانت عليه في الماضي.

كما أن وضع الدول المتوسطية الأخرى لم يكن أحسن حالاً لأن المزايا التي منحها الاتحاد الأوربي للمواد المصنوعة المستوردة من المتوسط دون المعاملة بالمثل لم تكن كافية لزيادة الصادرات بسبب عجز هذه البلدان عن إنتاج سلع من النوعية والمعايير التي تتطلبها سوق متطورة كالسوق الأوربية إضافة إلى ذلك حسب رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، فإن الرسوم الجمركية والنظام الجمركي في الاتحاد الأوربي ليس لهما سوى دور نظري في تحديد الشروط الحقيقية لدخول البضائع ودائماً كان حجم الصادرات المتوسطية بتعريفة مخفضة أقل من الكميات المرجعية وكذلك من الحد المقرر بمستويات التعريفة.

لقد كانت نتيجة ثلاثين عاماً من التعاون بين أوروبا والدول المتوسطية الأخرى، مع المزايا الممنوحة للصناعات المتوسطية، سلبية على صادرات المتوسط من جهة وعلى الوضع العام الاقتصادي من جهة أخرى، كما تشير دراسات وآراء مؤسسات المفوضية الأوربية نفسها. كما إن معظم دول أفريقية والكاريبي والمحيط الهادي لم تستطع أن تستفيد من الفرصة الممنوحة لها بتطبيق الأفضليات الخاصة في إطار اتفاقية لومي وعلى العكس

[1] - مطانيوس حبيب ،الاقتصاد السوري ومتطلبات الشراكة السورية ـالأوربية،المستقبل العربي،بيروت ،ب ط ،2006،ص120.

من ذلك تراجع نصيب صادرات هذه الدول من سوق الاتحاد الأوربي من 6.7% عام 1976 إلى 2.8% فقط عام 1994.

2- تشترط الاتفاقية في كل بنودها ضرورة انسجام أحكامها مع الالتزامات المترتبة على إنشاء منظمة التجارة العالمية وأحكام الاتفاقية العامة للجات وبالتالي تصبح هذه الاتفاقية جزءاً من إطار العولمة الذي لا يأخذ بالحسبان، سوى إلى حدٍ معين، اختلاف مستويات النمو بين الدول الصناعية والدول النامية. وهذا يجعل من الشراكة الأوربية المتوسطية نقطة عبور إلزامية نحو آلية ضبط عالمية (عولمة). وفي أحسن الحالات ستكون مجرد تكامل إقليمي بين المركز (أوربا) وتخوم محيطه به (البلدان المتوسطية) وفي إطار أقلمة العالم إلى مجموعة أقاليم ـ عوالم متعاونة أو متناحرة فيما بينها[1].

3-يشير الإعلان إلى إجراء تصحيح هيكلي اقتصادي اجتماعي يتيح تنشيط القطاع الخاص وبناء نظام مؤسسي ملائم لاقتصاد السوق. غير أن الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في بلدان العالم الثالث برعاية البنك وصندوق النقد الدوليين قادت إلى مآسي اجتماعية وتراجع اقتصادي كبير في عدد غير قليل من هذه البلدان[2]. تؤكد تجارب المكسيك وتونس ودول أمريكة اللاتينية أن النجاحات الأولية التي حققتها الإصلاحات الاقتصادية ما لبثت أن تحولت إلى إخفاقات كبيرة فيما يتعلق بتراجع معدل النمو، بارتفاع العجز في الميزان التجاري وكذلك في زيادة المديونية الخارجية ناهيك عن زيادة معدلات البطالة وتردي أوضاع الطبقات الاجتماعية الفقيرة.

وهذا يقتضي البحث في أساليب تصحيح اقتصادي تساعد في تحقيق النمو دون التسبب في حدوث مشاكل اجتماعية لا يمكن تحمل نتائجها سياسياً واقتصادياً. وفي هذا الصدد ترى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (إحدى لجان المفوضية الأوربية) ضرورة اعتماد برامج تصحيح هيكلي مختلفة جذرياً عن تلك التي يوصي بها خبراء صندوق النقد الدولي، ذلك أنه حسب رأي خبراء اللجنة فإن وصفات البنك وصندوق النقد الدوليين تركز على العوامل الداخلية ولا تعطي اهتماماً كافياً للعوامل الخارجية،مما أسهم في تفاقم مسألتي العجز التجاري والمديونية الخارجية. وتوصي اللجنة بضرورة تعديل فلسفة الإصلاحات الاقتصادية تعديلاً جذرياً، وتقدم خطة تفصيلية لبرامج الإصلاح الهيكلي تراها ملائمة لظروف البلدان المتوسطية كتخفيض المديونية، التركيز على النمو والعمالة، تحفيز العرض وليس تقليص الطلب وذلك بالتركيز على الاستثمارات العامة، رفع الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وتحسين وضع ميزان المدفوعات، تنويع الاقتصاد الوطني مع متابعة العمل على الارتقاء بمستوى الرفاهية الاجتماعي. مع الإشارة إلى أن المفوضية الأوربية ومجلس وزراء الاتحاد لم يأخذا بمثل هذه التوصيات على

[1] ـ سمير أمين وآخرون،العلاقات العربية الأوربية،قراءة عربية نقدية،مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار الأمين للنشر والتوزيع،القاهرة،2002،ص33.

[2] ـ نفس المرجع،ص48.

الرغم من التأكيد عليها غير مرة من قبل اللجنة. مما يقتضي تنسيق مواقف أطراف الشراكة في المؤسسات الاقتصادية الدولية لتبني برامج تصحيح هيكلي ملائمة للدول المتوسطية الأخرى الأعضاء في الشراكة ما دام إعلان برشلونة واتفاقيات الشراكة الموقعة تؤكد على ضرورة الانسجام مع توصيات المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية.

4-ينص إعلان برشلونة على تحرير تجارة المواد الزراعية تدريجياً وحرية دخولها إلى أسواق الطرفين على أساس تفضيلي متبادل دون الأخذ بالحسبان الفروق الكبيرة في إنتاجية العمل الزراعي بين المجموعتين ولا في نسبة السكان الزراعيين في مجموع السكان. يضاف إلى ذلك أن اختلاف الشروط المناخية ونقص المياه في جنوب المتوسط يزيد من تكلفة الإنتاج الزراعي ويخفض من القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المتوسطية وبخاصة بعد بلوغ حد كبير من الاكتفاء الذاتي الأوربي من المنتجات المتوسطية بانضمام اليونان واسبانية للاتحاد.

5-الشراكة الأوربية المتوسطية بالصيغة التي تطرح فيها من خلال إعلان برشلونة مشروع أوربي خالص يتوجه لتحقيق الأهداف الأوربية على نحو واضح[1]:

- إدماج اقتصاديات الدول المتوسطية في اقتصاد السوق.
- جذب الاقتصاديات المتوسطية إلى العولمة عبر نافذة أوربة.
- التركيز على معالجة قضية الهجرة المتوسطية إلى أوربا وبخاصة الهجرة غير المشروعة، وضرورة تحمل البلدان المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين إلى الأقطار الأوربية مسؤولية إعادتهم إليها.
- تحرير تجارة المواد المصنوعة في الاتجاهين وعلى أساس المعاملة بالمثل مع إلغاء نظام الأفضلية المعممة، وهذا من شأنه أن يفتح أسواق بلدان جنوب وشرق المتوسط أمام الإنتاج الأوربي المتفوق تكنولوجياً والأقوى تنافسياً،دون مقابل نظراً لعدم توافر إنتاج صناعي متوسطي يمكن أن يصدر إلى أوربا (مع بعض الاستثناءات طبعاً).

فقد كانت اتفاقيات التعاون الموقعة بين أوروبا والدول المتوسطية الأخرى تلحظ تبادل تشجيعي لصالح الدول المتوسطية: تطبيق نظام الأفضلية المعممة على الإنتاج الصناعي المتوسطي (باستثناء الإسرائيلي) عند دخوله إلى دول الاتحاد الأوربي، بمعنى إعفاء المنتجات الصناعية المتوسطية من الرسوم الجمركية دون شرط المعاملة بالمثل، إضافة إلى السماح بإدخال كميات محددة (نظام الحصص) من الإنتاج الذي كانت تعده المفوضية منافساً دون رسوم وفرض الرسوم فقط على الكميات التي تتجاوز هذه الحصص[2]. بالرغم من كل هذه التسهيلات تراجعت حصة الصادرات المتوسطية من

[1] - شريط عابد، مرجع سبق ذكره،ص87.

[2] - مغاوري شلبي،الأورو الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم،مكتبة زهراء الشرق،القاهرة،2000 ، ص05

السوق الأوربية (باستثناء النفط والمواد الأولية)،كما لم يتحقق التنوع المرغوب في بنية الصادرات. إضافة إلى تردي أوضاع الدول المتوسطية سواء لجهة زيادة عجز الموازين التجارية أو تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك زيادة المديونية الخارجية لهذه الدول ونفس النتيجة حصلت مع دول أفريقية والكاريبي بعد ثلاثين سنة من تعاونها مع أوروبا.

لقد جاءت التزامات البلدان المتوسطية مقابل وعود بعيدة المنال مشكوك في تنفيذها مثل الحق في التنمية، احترام حقوق الإنسان ومعالجة موضوع كره الأجانب، بالإضافة إلى الوعد بالتعاون المالي، وتقديم قروض أوربية يسميها الإعلان بالمساعدات المادية. وقد خلت هذه المساعدات من الهبات التي كانت تمنح سابقاً لبعض دول المنطقة باستثناء ما خصص منها لدعم الإصلاحات الاقتصادية للإسراع بالاتجاه نحو اقتصاد السوق. في الحقيقة إن القروض المالية ليست أكثر من تعاون بين طرفين يستفيد كل منهما من عملية الإقراض، فالمُقرض يبحث عن مجال لتشغيل أمواله الفائضة من جهة وعن سوق لتصريف منتجاته لقاء القروض الممنوحة من جهة ثانية، وفي كلتا الحالتين يحقق فائدة مزدوجة. والمقترض يسعى إلى الحصول على عامل الإنتاج النادر الذي ينقصه- أي رأس المال- فيحاول بذلك تشغيل عنصر الإنتاج الفائض لديه أي قوة العمل غير أن هذا الدمج بين العنصرين في عملية الإنتاج (صناعات حديثة الولادة) يحتاج إلى رعاية كبيرة وسوق محمية حتى تتحقق الفائدة منه. وتجربة بلدان العالم الثالث تشير إلى عكس ذلك بالرغم من بعض المعاملة التفضيلية التي حصلت عليها منتجاتها الصناعية في السابق وبمبادرة أوربية أصلاً (نظام الأفضليات المعممة)،دون اشتراط المعاملة بالمثل كما تفترضها الشراكة الأوربية المتوسطية، كما أن جميع تقارير المفوضية الأوربية تؤكد على ذلك.

إن سعي أوربا لمواجهة مشاكل التزايد السكاني السريع وما يترتب عليه من هجرة متوسطية كثيفة واتساع انتشار الحركات الأصولية الإسلامية أمر مبرر من النواحي لسياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن هذه المواجهة لا يمكن أن تعطي ثمارها المجدية لأوربا والدول المتوسطيـة إلا بتحقيق تنمية حقيقية، تنمية

اقتصادية واجتماعية على الجانب الآخر من المتوسط، وهذه التنمية لا تتحقق من خلال بعض الموارد المالية الموجهة لدعم الإصلاحات الهيكلية باتجاه اقتصاد السوق وتنشيط القطاع الخاص فقط، بل ستتحقق بخلق آليات انتشار التنمية من الأقطاب (أوربا) إلى المحيط،أي بجعل المركز الأوربي مركز إشعاع النمو إلى البلدان الأخرى وليس مجرد مركز جذب للفوائض الاقتصادية كما يتحقق من خلال آلية العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة.

وكما تشير دراسات المفوضية الأوربية فإن الشراكة بين بين أوروبا والدول المتوسطية الأخرى لم تؤدِي إلى تحسين أوضاع الدول غير الأوربية الأعضاء،وتذهب

دراسات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمفوضية إلى أن العلاقة بين الاتحاد الأوربي ودول شرق وجنوب المتوسط تلخصت في ظاهرتين مختلفتين:

*تزايد في اختلالات الدول المتوسطية بسبب خروج الموارد من المتوسط نحو أوربا بفعل عدم تناظر المبادلات التجارية بين الطرفين من ناحية.

*زيادة تبعية دول شرق وجنوب المتوسط تجاه شمال أوربا، من جهة أخرى مما يشير إلى الاستقطاب الأوربي. وتقترح هذه الدراسات ضرورة تغيير نموذج التنمية الأوربي على نحو يؤمن تحقيق تنمية متوازنة في جميع مناطق المتوسط وتجاوز التهميش وإقامة منطقة إستراتيجية أوربية متوسطية ومجال اقتصادي واحد ينعم بالنمو في كل أجزائه.

الجدول التالي يوضح مفاوضات الدول الجنوبية مع الاتحاد الاوروبي للدخول في اتفاقية الشراكة

الجدول (03-02) تاريخ توقيع الشراكة الأوروبية المتوسطية

البلدان	نهاية المفاوضات	التوقيع على الاتفاقية	الدخول حيز التنفيذ
تونس	جوان 1995	17 جويلية 1995	01 مارس 1998
إسرائيل	سبتمبر 1995	20نوفمبر 1995	01 جوان 2000
المغرب	15 نوفمبر1995	26 فيفري 1996	01 مارس 2000
فلسطين	ديسمبر 1996	24 فيفري 1997	01 جويلية 1997
الأردن	16 أفريل 1997	24 نوفمبر 1997	10 ماي 2002
مصر	06 جانفي 2001	25 جوان 2001	01 جوان 2004
لبنان	10جانفي 2000	17 جوان 2002	01 مارس 2003
الجزائر	19 ديسمبر 2001	22 أفريل 2002	01 سبتمبر 2005
سوريا	سنة 1997	19 أكتوبر 2004	2007

المصدر: من إعداد الطالبة على ضوء المعلومات المتحصل عليها من اتفاقات الشراكة الأورو متوسطية

المطلب الثاني:المؤتمرات الوزارية التي تلت مؤتمر برشلونة

بعد إعلان برشلونة ساهم البنك على عقد مؤتمرات وزراء خارجية الدول الأورو متوسطية سنويا، ويكون مكانها كل مرة في دولة من الدول المشاركة، إلا أن الدول العربية كان لديها بعض من التحفظ وذلك بسبب إسرائيل، ففي ظل المعطيات السابقة تم إعلان مؤتمر بمالطا ويعد المؤتمر الثاني بعد برشلونة

1- مؤتمر فآليتا(مالطا):

انعقد هذا المؤتمر في مدينة فآليتا بمالطا يومي 15 و16 أفريل 1997 بحضور جميع وزراء خارجية الدول المشاركة في اتفاق الشراكة.

وقد حقق هذا المؤتمر تراجعا مقارنة بمؤتمر برشلونة بسبب مشاكل سياسية أهمها تراجع إسرائيل عن مضمون الشراكة ورفضها للسلام في الشرق الأوسط وركز البيان على متابعة تطور إقامة منطقة التبادل الحر بين الشركاء بواسطة تدعيم التعاون الإقليمي

عن طريق إبرام المعاهدات، ودعم الإصلاحات الاقتصادية في دول جنوب الحوض المتوسط تحت إشراف و متابعة المفوضية الأوروبية ، كما شجع على اعتماد المشاريع الإقليمية في مجال التراث الثقافي الرامي إلى تحسين التفاهم المشترك و التقارب بين الشعوب ودعم الحوار بين المجتمعات المدنية و المنظمات الغير حكومية[1].

2- مؤتمر باليرمو (إيطاليا):

عقد مؤتمر باليرمو يومي 3 و4 جوان 1998 بمشاركة 27 دولة، وتم إصدار بيان ختامي لهذا المؤتمر الذي أحرز تقدما جوهريا مقارنة بسابقه (مالطا)، حيث أكد على بيان برشلونة من خلال دعم عملية السلام في الشرق الأوسط، والأمن لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، ومن أهم المحاور التي أدرجت بهذا المؤتمر ما يلي[2]:

- التأكيد على الالتزام بالمشاركة الحقيقية التي تخدم مصالح جميع الأطراف.
- مراجعة النتائج الفعلية والواقعية المنجزة على أرض الواقع.
- شرح أسباب عدم التقدم أو التأخر المسجل في مناطق مقارنة بالأخرى.
- التعهد بمراعاة توفير السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.
- أكد المشاركون بخصوص عملية الإصلاح المرتبطة بالتحول الاقتصادي على أن نسبة التقدم في هذه العملية متفاوتة، وهي بحاجة إلى دعم ومتابعة من الاتحاد الأوروبي.

3-مؤتمر شتوتغارت (ألمانيا):

عقد المؤتمر يومي15 و16 أفريل 1999 بشتوتغارت بألمانيا بمشاركة جميع دول الأعضاء، وأكد المشاركون على تنفيذ مضمون الشراكة، وأبى المشاركون ارتياحهم للتقدم الحاصل في التحولات الاقتصادية الخاصة بالمنطقة ونص البيان على ما يلي[3]:

- ترسيخ الأسلوب المتبع في الإصلاحات خاصة في مجال الإدارة والضرائب والقطاع المصرفي.
- تحسين المستوى المعيشي للفئات الأقل دخلا والقضاء على البطالة.
- إعطاء الأولوية للقطاعات الخاصة بالتنمية وتوفير المحيط المشجع للاستثمار عن طريق توفير البنى التحتية والفضاء القانوني، والنقل البحري والمواصلات ...الخ.

---

[1]- المؤتمر الوزاري الأورو متوسطي،يومي 15و 16 أفريل 1997، فالينا، مالطا،تم التحميل من الموقع الإلكتروني التالي:htpp://www.euromed rights.net/français/Barcelone/pem/malte.html، بتاريخ 2011/02/22

[2] - المؤتمر الوزاري الأورو متوسطي، 03 و04 جوان 1998، باليرمو، إيطاليا، تم التحميل من الموقع الإلكتروني التالي: htpp://www. euromed rights.net/français/Barcelone/pem/palerme.htm:، بتاريخ 2011/02/22

[3] - المؤتمر الوزاري الأورو متوسطي، يومي 15و 16 أفريل 1999 ، شتوتغارت ، تم تحميله من الموقع الإلكتروني التالي: htpp :www.mio-ecsde.org/old/bulletin/docs/bulle16f.rtf ،بتاريخ 2012/05/22

- دعم الشراكة الاجتماعية والإنسانية عن طريق تفعيل دور المرأة ومشكل الهجرة والحوار بين الحضارات والثقافات ومكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والقضاء على العنصرية.

4-مؤتمر مرسيليا (فرنسا):

انعقد يومي 15- 16 نوفمبر 2000 بمدينة مرسيليا، وكان مضمونه سياسيا أكثر من المجالات الأخرى بسبب حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل منذ انتفاضة الأقصى الشريف، التي أخذت حيزا أكبر في هذا المؤتمر[1].

5- مؤتمر فالنسيان (إسبانيا):

عقد مؤتمر فالنسيان يومي 22- 23 أفريل 2002 بإسبانيا، فلم يسلم هذا المؤتمر من تبعات الصراع في منطقة الشرق الأوسط، حيث كانت حساسية بين الدول العربية وإسرائيل (عندما ألقى ممثل إسرائيل كلمة انسحبوا ممثلي الدول العربية).

كما غابت عنه سوريا ولبنان، ولقد تضمن المؤتمر ما يلي[2]:

- خلق استقرار ورفاهية لمنطقة حوض المتوسط.
- إحداث منطقة التبادل الحر في أفق 2010 وتقريب الشعوب.
- تطوير آليات جديدة للتعاون السياسي ترتكز أساسا على مسألتين: الديمقراطية وحقوق الإنسان
- إدراج موضوع الإرهاب على أجندة المسلسل الأورومتوسطي وذلك بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001.
- خلق آلية مالية جديدة في البنك الأوروبي للاستثمار تهتم أساسا بتمويل القطاع الخاص.
- دعم الاستثمارات في ميادين البنية التحتية، شبكات النقل، الاتصال والطاقة.
- إنشاء مؤسسة للتبادل الثقافي والفكري والاجتماعي.
- إقرار برنامج حول الهجرة السرية، الجريمة المنظمة، الإرهاب والمخدرات.

6- مؤتمر لشبونة (البرتغال):

انعقد المؤتمر الأورو متوسطي يومي 08 – 09 ديسمبر 2007 وجاء لتعزيز بيان برشلونة والمؤتمرات التي تلتها.

المطلب الثالث:شروط اللازمة لنجاح الشراكة الأورومتوسطية

يجب أن تتوفر عدة شروط لتحقيق نجاح اتفاقات الشراكة الأورومتوسطة أهمها[1]:

---

[1]- المؤتمر الوزاري الأورو متوسطي،15 و16 نوفمبر 2000،مارسيليا، تم تحميله من الموقع الإلكتروني التالي:
http :www.france.Diplomatie.fr/europe/accreditation/rela-euro-med.html. بتاريخ 2012/05/22

[2] - مؤتمر فالنسيا، 22و23 أفريل 2002، فالنسيا، إسبانيا، تم تحميله من الموقع الإلكتروني التالي:
http: www. Marc.gov.ma/arabe/partema Eur Ar.html بتاريخ 2012/05/22

1. الاستقرار الاقتصادي:

ينبغي على الطرف المتوسطي أن يتبنى سياسة صرف مناسبة ومدعمة بسياسات مالية ونقدية ،حتى تلغى تلك السياسات أثر انخفاض القيمة الحقيقية لسعر الصرف الناتج عن إزالة الحواجز الجمركية بين طرفي الاتفاق في إطار قيام منطقة التجارة الحرة بينهما ،ويساعد الاستقرار الاقتصادي على جذب المزيد من المستثمرين.

2. تقليل الاعتماد على الرسوم الجمركية:

حيث ينبغي على هذه الدول تغيير هيكل الضرائب بها ،ويؤدي ذلك إلى زيادة الضوء على الاتفاق العام من أجل تحجيم الأثر المالي الناتج عن منطقة النجارة الحرة.

3. تخفيض أعباء الدين الخارجي:

يؤدي تضخم الدين الخارجي إلى تعقد الإصلاحات الاقتصادية وحجب الاستثمار الخاص ،لأن ارتفاع خدمة الدين يحمل الميزانية العامة للدولة أعباء ثقيلة ،وهذا يجعل المستثمرين يخشوا من أن يعمل ذلك على زيادة الضرائب أو التحكم في التجارة والصرف.

المبحث الرابع: محصلة التعاون و الشراكة الأورو متوسطية

[1] -ميرفت ميخائيل ،مستقبل التعاون الاقتصادي بين مصر والاتحاد الأوروبي في ظل المتغيرات العالمية -دراسة مقارنة مع بعض الدول- ،جامعة عين شمس ،كلية التجارة،2000،ص 55.

تختلف السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي عن سابقاتها وذلك أن الأولى كانت ترتكز على الجانب التجاري فقط، بينما الحديثة فكانت تحمل في طياتها جملة من الميادين والمجالات.

لقد حققت الدول الأورو متوسطية جملة من الأهداف لكلا الطرفين إلا أن الطرف الأول (الاتحاد الأوروبي) استفاد أكثر من نظيره.

المطلب الأول: محصلة التعاون الاقتصادي

1-التعاون التجاري

إن إنشاء منطقة التبادل الحر في غضون 2010 لم يدخل حيز التطبيق في هذه السنة وذلك بسبب الاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية خاصة كل واحدة على حدى وذلك راجع للأسباب التالية:

- تحديد المبادلات التجارية غالبا ما يناقش على المنتجات الصناعية، الزراعية، الصيد والخدمات، وتختلف أهداف كل بلد من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط باختلاف نوعية السلع.
- مجمل الاتفاقيات غير متجانسة وذلك راجع لاختلاف بين الاتفاقيات من ناحية المحتوى أو تواريخ الإمضاء وبداية العمل بها.

تهدف سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط بإقامة منطقة التبادل الحر إلى تحديد منتجاتها الصناعية، وتبقى الحماية على المنتجات الزراعية، وقامت بتأجيل تحديد الخدمات إلى اتفاقيات أخرى، حيث هذه الاتفاقية غير متوازنة من ناحية الأطراف فتكون بين المركز وأطرافه.

2- التعاون المالي:

تبقى المبالغ المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج "ميدا" أو "ميدا 02" غير كافية مقارنة باحتياجات الجنوب.

2-1- برنامج ميدا 01 (1996 - 1999)

في سنة 1996 قرر المجلس الأوروبي منح مبلغ 9000 مليون أورو إلا أنه استفادت دول جنوب شرق المتوسط حوالي 403 مليون أورو، ولم يصرف منه إلا حوالي 50 مليون أوروا، ولكن تم استدراك ذلك التأخر، فاستفادت المنطقة المتوسطية خلال (1998 - 1999) بـ 1.8 مليار أوروا منها 60% كإعانات ممنوحة من ميزانية الاتحاد الأوروبي و40% كقروض مقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار وقد كان التأخر راجع إلى[1]:

- ضعف طاقات الامتصاص لدى الدول المتوسطية.
- مدة تنفيذ المشروع طويلة نوعا ما تراوح ما بين (2 سنوات – 8 سنوات)

[1]- سليمة الباب،الشراكة في الميدان،مجلة الشراكة الأورومتوسطية،مارس1997،ص12.

- الثقل البيروقراطي للإجراءات.

2-2- برنامج "ميدا 02 " (2000 – 2006):

نتيجة التناقضات التي أظهرها برنامج " ميدا 01 "، اقترح المجلس الأوروبي إعادة النظر في برنامج وسير الصندوق خلال "ميدا 02" في الفترة (2000 - 2006)، لقد تم تخصيص 5,35 مليار أوروا في إطار مساعدات مالية، إلا أنه لم يأخذ برنامج "ميدا" مساحته أو حجمه ضمن المتفق عليه في مؤتمر برشلونة[1].

الجدول رقم (04-02) المساعدات الفعلية المالية للدول العربية (1995 - 2003)

الوحدة: مليون أوروا.

البلد	المتعهدات	النسبة من مجموع الالتزامات	المدفوعات الفعلية	نسبة المدفوعات
الجزائر	345,8	%7,90	62,80	%3,25
مصر	880,5	%20,13	366,6	%19,02
الأردن	423,4	%9,68	300,4	%15,58
لبنان	237,7	%5,43	63,7	%3,30
المغرب	1181,3	%27	412,9	%21,42
سوريا	734,6	%4,15	20,8	%1,07
تونس	388,8	%16,79	411,7	%21,36
فلسطين	488,8	%8,88	288,3	%14,95
المجموع	4680,9	%100	1 927,20	%100

المصدر : اللجنة الأوروبية،تم التحميل من الموقع الالكتروني التالي:
http://ec.europa.eu/comm/external_relations/euromed/rsp/index-htm.

نلاحظ من الجدول أن المغرب وتونس تملآن أكبر نسبة ثم تليها مصر مقارنة بالجزائر، بها نسبة ضئيلة جدا من هذه المساعدات المالية يمكن القول إن هذه المساعدات تؤثر على البرامج التنموية الاقتصادية في هذه الدول، حيث كانت هذه الإعانات المالية مخصصة في ذلك.

2-3- آلية تمويل أوروبية للجوار والشراكة ENPI

الآلية الأوروبية للجوار والشراكة **ENPI** * هي آلية تمويلية أساسية يتم من خلالها تقديم المساعدات لبلدان سياسة الجوار الأوروبية، فتحت نشاطها في جانفي 2007 حيث

[1] - نفس المرجع،ص13.

* ENPI : الآلية الأوروبية للجوار والشراكة

حلت هذه الآلية (**ENPI**) محل برنامج "ميدا" حيث خصص لها مبلغ بقيمة 12 مليار أوروا خلال الفترة 2007 – 2013[1].

تهدف هذه المساعدات إلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي التدريجي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الشريكة بوجه خاص، وتنفيذ اتفاقيات الشراكة والتعاون وغيرها من الاتفاقيات الحالية والمستقبلية، كما تشجع الجهود التي تبذلها البلدان الشريكة من أجل تعزيز الحكم الرشيد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة.

2-4- آلية تمويل أوروبية للجوار ENI

في سياق المنهج الجديد لسياسة الجوار الأوروبية المذكورة في 25 ماي 2011 وتم تطبيقها في سنة 2014 للاستغناء عن آلية **ENPI** لتحل محلها آلية 2* **ENI**، والتي ستوفر المزيد من الدعم لدول جنوب وشرق المتوسط.

قدرت الميزانية المقترحة لآلية التمويل الجديدة بـ 18,2 مليار أوروا خلال الفترة 2014- 2020 مما يشكل نسبة 40 % زيادة مقارنة بآلية الجوار والشراكة حيث تكون هذه الآلية أسرع وأكثر مرونة[3].

وستكون هذه الآلية الجديدة مبنية بشكل أكبر على السياسات ، وستوفر المزيد من التفضيل والمرونة وشروط أكثر صرامة وحوافز لأفضل المؤديين، بما يعكس طموح كل شراكة. بناء على الإنجازات التي حققتها الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، ستساهم آلية الجوار الأوروبية في تعزيز العلاقات الثنائية مع البلدان الشريكة وتحقيق منافع ملموسة لكل من الاتحاد الأوروبي وشركائه في مجالات مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسيادة القانون والحكم الرشيد والتنمية المستدامة، وسوف تواصل آلية الجوار الأوروبية تقديم الجزء الأكبر من التمويل لدول الجوار الأوروبي، وذلك عن طريق برامج التعاون الثنائية والإقليمية والعابرة للحدود أساس.

وتكمن أهداف الآلية الاوربية للجوار إلى[4]:

- تعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية وسيادة القانون والديمقراطية المستدامة والحكم الرشيد والمجتمع المدني؛
- تحقيق الاندماج تدريجي في السوق الداخلية ؛
- خلق الظروف الملائمة للتنقل عبر الحدود يحظى بإدارة وتشجيع التواصل بين الشعوب؛
- تشجيع التنمية والحدود يحظى بإدارة فعالة وتشجيع التواصل بين الشعوب؛
- تشجيع التنمية والحد من الفقر، والتماسك الاقتصادي والاجتماعي والاقليمي الداخلي والتنمية الريفية ، والعمل لمواجهة التغير المناخي والكوارث؛

---

[1] ا-لآلية الأوروبية للجوار والشراكة :تم التحميل من الموقع الإلكتروني التالي: www.ces.med.eu/ar/enpc بتاريخ 2015/12/21

[3]-الآلية الأوروبية للجوار،مرجع سابق الذكر.

[4]-الآلية الأوروبية للجوار والشراكة،مرجع سابق الذكر.

- تعزيز بناء الثقة وغيرها من التدابير التي تساهم في تحقيق الامن وتسوية النزاعات ؛
- تعزيز التعاون الواسع النطاق على المستوى دون الإقليمي فضلا عن التعاون عبر الحدود.

والجدول التالي يوضح مخصصات المالية في إطار الآلية الأوروبية للجوار

الجدول رقم 03-02 مخصصات المالية في إطار الآلية الأوروبية للجوار

الوحدة:مليون يورو

البرمجة الثنائية – جنوب 2014-2017	الحد الأدنى	الحد الأقصى
الجزائر	121	148
المغرب	728	890
تونس	202(2014-2015)	246
لبنان	130(201-2016)	159
ليبيا	36(2014-2015)	44
الأردن	312	382

المصدر: المركز الإعلامي للآلية الأوروبية للجوار، تم الاطلاع من الموقع التالي:WWW.ENPINFO.EU،تم الاطلاع بتاريخ:2016/05/20.

2-1- تقييم القروض الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار

خصص الاتحاد الأوروبي مبالغ على شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار لدول جنوب البحر المتوسط، حيث قدرت في الفترة (1996 - 1999) حوالي 720 مليون أوروا، أما في الفترة الممتدة ما بين (2000 - 2006) كان مبلغ القروض مقدر بـ 6,425 مليار أوروا من طرف البنك الأوروبي للاستثمار.

2-2- محصلة القروض الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار

خصص الاتحاد الأوروبي مبالغ على شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار لدول جنوب البحر المتوسط، حيث قدرت في الفترة (1996 - 1999) حوالي 720 مليون أوروا، أما في الفترة الممتدة ما بين (2000 - 2006) كان مبلغ القروض مقدر بـ 6,425 مليار أوروا من طرف البنك الأوروبي للاستثمار.

المطلب الثاني: نتائج الشراكة الأورو متوسطية على الدول العربية

كأي استراتيجية فالشراكة آثار إيجابية وآثار سلبية تنعكس على سياسات واقتصاديات الدول الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

1-الآثار الإيجابية :

يمكن تلخيصا فيما يلي[1]:

- خلق مناخ ملائم لمعالجة مشاكل متعلقة بالاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط وحل العديد من القضايا السياسية الموجودة في المنطقة؛
- تعزيز العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية، وإقامة لغة الحوار بين الأطراف؛
- التحرير التدريجي للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وجلب الاستثمارات وخلق فرص العمل، وذلك بزيادة الدعم الفني والإداري الممنوح للدول العربية من الاتحاد الأوروبي؛
- تقديم العون التقني في مجال التعليم والتدريب المهني وتدعيم البحث والتطوير في الدول العربية المتوسطية؛
- الاستفادة من الخبرات والمهارات، والقدرات التكنولوجية في العديد من القطاعات الاقتصادية؛
- تقديم المساعدات المالية والفنية لمقاومة التلوث البيئي وضمان الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، قصد التنمية المستدامة؛
- زيادة فرص الاستثمار في الدول العربية، مما يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال نحوها؛
- تنمية وتشجيع القطاع الصناعي ورفع القدرة التنافسية للصناعات العربية والمساهمة في تحديث وإعادة هيكلة الصناعة؛
- التعاون مع الاتحاد الأوروبي لتنمية قطاع النقل والمواصلات، وهذا عن طريق بناء وتحديث البنية التحتية؛
- تحسين المستوى المعيشي بتوفير نظم الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي اللازم، وهذا بفضل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

2-الآثار السلبية:

يمكن تلخيص الآثار السلبية للشراكة الأورو متوسطية على البلدان العربية في النقاط التالية[2]:

- محدودية المزايا التي توفرها هذه الشراكة للدول العربية نتيجة غياب التكامل العربي في المفاوضات، حيث جرى التفاوض مع الاتحاد الأوروبي كتكتل وكل دولة عربية على حدي مما جعلها تفقد العديد من المزايا؛

[1]- سلوى محمد مرسي، المشاركة الأورو عربية ، ما المهام وما عليها وسبل تفعيلها ، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأورو عربية، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر 08 – 09 ماي 2004،ص،ص 05 – 07.

[2] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق الذكر، ص05.

- إقصاء المنتجات الفلاحية من منطقة التبادل الحر، علما أن هذا القطاع يلعب دورا هاما في التنمية للدول العربية، وذلك بسبب السياسة الحمائية التي يمارسها الاتحاد الأوروبي على منتجاته الزراعية لمواجهة المنتجات الزراعية العربية، بينما يمارس سياسة تحريرية في العديد من المنتجات التي ليس للدول العربية مصلحة في تحريرها؛
- ضعف النسيج الصناعي للدول العربية، وهذا ما يجعله أمام المنافسة الشديدة للمنتجات الصناعية الأوروبية وذلك بسبب التحرير الجمركي؛

- تؤثر منطقة التبادل الحر على مستوى التشغيل والمداخيل الجمركية والميزان التجاري للدول العربية بالسلب؛
- ليس من المنطقي تحرير التجارة وتحرير رأس المال ولا يكون تحرير لعنصر العمل؛
- ضعف المساعدات المالية والإعانات الفنية المقدمة للدول العربية والمتوسطية؛
- لم تعط أهمية للتعاون التقني والعلمي، حيث لم تشمل التحول التكنولوجي والتحكم في الأساليب الجديدة للإنتاج؛
- التخلي عن مبدأ المعاملة بالمثل الذي كان معمولا به في إطار الاتفاقيات الثنائية القديمة؛
- لم يمس التعاون المجالات الحيوية للنمو الاقتصادي والمتمثلة أساسا في الصناعة؛
- بالإضافة إلى أن الأهمية التي تم إعطاؤها لقطاع الطاقة هو في صالح الدول الأوروبية، حيث الهدف منها يتمثل في تقوية السياسة الطاقوية للاتحاد الأوروبي وضمان تأمينها[1].

المطلب الثالث: آفاق وسبل تفعيل التعاون الأورو متوسطي

الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية كأي استراتيجية لابد من أن تكون هناك عراقيل ومشاكل أخرت من تحقيق أهدافها في شتى المجالات خاصة الاقتصادية.

1- التعاون في إطار سياسة الجوار الأوروبية

[1] - عبد المجيد قري، الجزائر ومسار برشلونة، الندوة الدولية حول أندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأورو عربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08 -09 ماي 2004، ص02.

تم تطوير سياسة الجوار الأوروبية بهدف تجنب نشوء خط تقسيم جديد بين الاتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه والعمل على تعزيز الاستقرار والأمن والرخاء لجميع الأطراف ومن أهم مبادئها:

- الالتزام المشترك في مجال سيادة القانون.
- الحكم الصالح
- حقوق الإنسان وتشجيع علاقات الجيرة الحسنة.
- الالتزام بمبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة.

وقد أوضحت المفوضية الأوروبية في تقدير سياسة الجوار الأوروبية الذي أعدته في نوفمبر 2005 أن خطة العمل المتفق عليها مع كل شريك تعتبر مرتبطة باحتياجاته وقدراته و المتفقة مع مبدأ الملكية المشتركة، وقد تم تصميم الشراكة على نحو يكافئ التقدم ويوفر مزيدا من الحوافز والفوائد، وأنها تختلف تماما عن أي إمكانية للانضمام للاتحاد.

2- الاتحاد من أجل المتوسط

أقر القادة الأوروبيون في قمة بروكسل في مارس 2008 مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي قدمته فرنسا ويهدف إلى تعزيز التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي المطلة على المتوسط ودول جنوب المتوسط، وقد حصل المشروع على دعم كبير من مجلس رؤساء الدول والحكومات (27 دولة) في 13 مارس 2008 ،وينص المشروع على إطلاق تسمية الاتحاد من أجل المتوسط على عملية برشلونة، والذي كان برئاسة فرنسا آنذاك[1].

وكان يهدف المشروع إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها[2]:

- يريد ساركوزي إقامة كتلة اقتصادية توجد جنوب أوروبا وتشمل إفريقيا وإسرائيل وتتخذ شكل اتحاد اقتصادي يشمل العرب وإسرائيل باعتبار أن ذلك أمر جوهري لمستقبل السلام في الشرق الأوسط.
- يريد ساركوزي أن يخفف من المد الأمريكي الذي يتجه نحو القارة الأفريقية بشمالها ووسطها وجنوبها.
- يسعى ساركوزي إلى إيجاد روابط أوثق بين الشركات الفرنسية (جازدي فرانسي، سويز توتال) وبين شركة النفط والغاز الجزائرية سونطراك.
- يريد ساركوزي أن يبقى المهاجرون المحتملون في مكانهم وأن يجعل فرص العمل في متناول أيديهم في بلادهم بدلا من أن يهاجروا تحت شعار "ابقوا أماكنكم، نحن الذين سنأتي إليكم ".

[1] - عبد القادر رزيق الأخادمي ، الاتحاد من أجل المتوسط " الأبعاد و الآفاق" ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، 2009 ،ص،31 – 32

[2]- نفس المرجع،ص37.

- يريد ساركوزي لتركيا أن تلعب دورا قياديا في الاتحاد المتوسطي ليكون هذا الدور بديلا عن دخول سبعين مليون مسلم تركي إلى الاتحاد الأوروبي.

3-الفرص والتحديات في التعاون الأورو متوسطي

3-1- الأزمة المالية العالمية:

أدى الركود الاقتصادي سنة 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى سلسلة من الهزات الاقتصادية والتي تعاقبتها تأشيرات على الأسواق المالية والاقتصادية الأوروبية، وقد أثرت الأزمة المالية بشكل كبير على دعم الشراكة الأورو متوسطية، وذلك بسبب أنه أصبحت الدول المنظمة للاتحاد الأوروبي هي الأولى بالقروض والمساعدات حوالي 17 دولة[1]. ومن ثمة ستفتقد دول الجنوب المتوسطي الكثير من التحفيزات المبرمجة ،ويحتمل أن يضفي هذا الأمر نوع من اللاثقة لعلاقات الشراكة خصوصا اتجاه شركاء الضفة الجنوبية.

إن الوضعية التي خلقتها الأزمة في منطقة الاتحاد الأوروبي يمكن أن تستغل من قبل الشركاء المتوسطيين من خلال خلق مشاريع مشتركة تمكنهم من الاحتكاك بالخبرات الأوروبية، وتحصيل نوع من المعارف التقنية لدعم المؤسسات المحلية مستقبلا في بناء تقنيات ذاتية في الإنتاج[2].

3-2- الربيع العربي

قد أثر الربيع العربي الذي شهدته بعض الدول العربية على غرار مصر، تونس سوريا...الخ على تعميق بيان برشلونة خاصة بالنسبة لدول الضفة الجنوبية، بينما يرى الاتحاد الأوروبي فرص لإعادة إعمار بلدان الربيع العربي المنهارة لكنه ينظر بخوف وريبة بسبب انتشار الأسلحة،وتأثر إمدادات النفطكتأثير على المدى القريب ، المتوسط والبعيد و ما يعنيه إمكانية صعود تيارات إسلامية لها خيارات أخرى للشراكة وبشروط مختلفة أيضا ويبقى المثال المصري مع حركة الإخوان خير دليل على واقعية تلك الهواجس الأوروبية من الناحية الأمنية بانتهاج سياسات ضد إسرائيل ومن الناحية الاقتصادية يمكن أن تفضي إلى مقاطعة طاقوية[3].

---

[1] -إبراهيم قلواز، مستقبل الشراكة الأورومتوسطية فيظل التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة، الحوار المتمدن، العدد11،2016/08/225، تم تحميله من الموقع الالكتروني التالي:www.ahewar.org/debat/show.art.asp2aid بتاريخ: 2016/11/15.

[2] - صبحت كاربوز، موارد الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط: التحديات والفرص في الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط،2012، عمان، دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2013، ص 215.

[3] - نفس المرجع ،ص 217.

3-3- الأمن الطاقوي:

يعتبر الأمن الطاقوي عصب العلاقات الأوروبية العربية عامة ودول المغرب العربي خاصة ،إذ تمثل الاحتياطات العربية 58 % من الاحتياطي العالمي للنفط نصيب دول المغرب العربي منها يبلغ 4%،أما الاحتياطات الغازية فان الجزائر ثالث ممول لأوروبا بالغاز بعد روسيا والنرويج. وتشهد المنطقة عند الاكتشافات الطاقوية تركيب تحالفات من أجل صياغة الخارطة الطاقوية في المنطقة، ومن المحتمل أن يفتح هدا الملف آفاق واسعة لتعزيز الشراكة الأورو متوسطية، مع دخول إسرائيل على الخط الطاقوي من خلال الحقول الطاقوية المشتركة واستغلال الأمر لتدفع مسار التطبيع في إطار الشراكة الأورو متوسطية[1].

تشهد المنطقة منذ الإعلان هذه الاكتشافات الطاقوية إعادة تركيب للتحالفات في المنطقة من أجل إعادة صياغة الخارطة الطاقوية في المنطقة، ومن المحتمل أن يفتح هذا الملف آفاق واسعة لتعزيز الشراكة الأورومتوسطية مع دخول إسرائيل على الخط الطاقوي من خلال الحقول الطاقوية المشتركة واستغلال الأمر لتدفع مسار التطبيع في إطار الشراكة الاورومتوسطية.

يعكس نجاح الشراكة الأورو متوسطية مدى إسهام الاتحاد الأوروبي في بناء علاقات مستقرة ومتكافئة حيث يكون التعاون قضية مصالح مشتركة، وكذلك يعكس نجاح إقامة منطقة التبادل الحر، ويبقى الدور على دول الضفة الجنوبية لإقحام الأسواق الأوروبية وانتزاع الاعترافات القيمية من الاتحاد لخصوصية شعوب المنطقة، وكل مكتسب مستقبلي من وراء هذه الشراكة سيقدم تحفيزات جديدة لتعميق وتعزيز التكامل الأورو متوسطي، كما أن الإصلاحات الديمقراطية في الضفة الجنوبية فتحت المجال أمام إمكانية إعادة صياغة العلاقات الأورو متوسطية على نحو أكثر واقعية من مجرد أهداف نظرية.

خلاصة الفصل:

يمكن القول بأن الشراكة الأجنبية هي تعاون اقتصادي بين طرفين مختلفين الجنسية والمكانة الاقتصادية في العالم كقيام شراكة بين طرفين أحدهما من بلد نامي والآخر من

[1]- جوردي باديا و شابيير أراغال، استطلاع رأي الشراكة الأورومتوسطية لعام 2010 تقييم الشراكة الأورومتوسطية- الاتحاد من أجل المتوسط وآفاق2012 ، دار فضاءات للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2012، ص 152.

بلد متقدم، وهذا من أجل الوصل كليهما إلى مساعي ومصالح اقتصادية وتقارب وجهات الرأي والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة بأقل تكلفة ممكنة والدخول إلى الأسواق العالمية ومجابهة المنافسة الدولية.ارتبطت الدول العربية المتوسطية بعلاقات التعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية منذ أوائل ستينات القرن العشرين لأكثر من ثلاثة عقود متتالية، حيث منحت الدول الأوروبية من خلال اتفاقيات التعاون بعض التسجيلات للدول العربية المتوسطية وفي ظل التغيرات التي شهدها العالم على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ، ومن أبرز هذه التغيرات سقوط النظام الاشتراكي ، وانتهاء الحرب الباردة، وتنامي ظاهرة العولمة والانفتاح العالمي للاقتصاد، بدأ الاتحاد الأوروبي في تحضير سياسة جديدة تجاه دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

وفي 1995 جاء إعلان برشلونة كمبادرة للانطلاق في مشروع الشراكة الأورو متوسطية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب الحوض المتوسط وإلغاء الاتفاقيات السابقة ، وقد ركز هذا المشروع على المحاور الرئيسية التالية :

- المحور السياسي والأمني
- المحور الاقتصادي والمالي.
- المحور الاجتماعي والثقافي.

حيث شكل المحور الاقتصادي والمالي الركيزة الأساسية لهذه الشراكة، بإستراتيجية إقامة منطقة التبادل الحر وإستراتيجية المساعدات المالية والإقراض من قبل الاتحاد الأوروبي.

بالرغم من الانعكاسات الإيجابية التي توفرها الشراكة الأورو متوسطية على الاقتصاديات العربية المتوسطية، والمتمثلة على وجه الخصوص في التزام هذه الأخيرة بتعزيز وتشجيع النهج الإصلاحي الذي باشرته من أجل إعادة تأهيل نسيجها الصناعي وجعله أكثر تنافسية وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، والاستفادة من الدعم المالي والفني الأوروبي وكسب الخبرات وتحويل التكنولوجيا، إلا أنها تبقى هذه المكاسب ضئيلة جدا مقارنة مع التضحيات التي تقدمها، وذلك لهشاشة اقتصادها واختلاف مستويات التنمية من دولة إلى أخرى.

نستنتج من خلال دراستنا لهذا الفصل أن سعي دول الاتحاد الأوروبي للشراكة الأورو متوسطية كان من أجل تعزيز قوتها وهيمنتها أمام التكتلات الاقتصادية والسياسية ومجابهتها في جميع الميادين.

تسعى الدول المتوسطية إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كونها تصبح سندا سياسيا واقتصاديا لها في المستقبل خاصة بعد الدخول في نظام عالمي الجديد، كذلك تساهم الشراكة في تضييق الفجوة التنموية بين الطرفين وذلك من خلال تبادل الخبرات وانتقال التكنولوجيا و المساعدات المالية والقروض والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير

المباشرة رغم كل التحفظات التي يمكن أن نسوقها على مسار الشراكة و التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط .

ورغم التعثرات التي حالت دون تحقيق أهداف مسار برشلونة وما نتج عنه من مسارات جديدة إلا أننا نعتقد بأنه لا يجود بديل آخر، وذلك بسبب احتياج كل طرف للآخر في جميع الميادين خاصة الاقتصادية، وكل هذا من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة وإقامة الديمقراطية في المنطقة.ومن خلال ما تطرقنا اليه نستنتج أن هناك مسلمات وحقائق تتعلق بالشراكة الأورومتوسطية أهمها:

- موازين القوى التي جرت ولازالت تجري في إطارها مفاوضات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط خاصة الدول العربية، تميل بشكل حاسم لصالح الاتحاد الأوروبي خصوصا وأن الدول العربية تدخل هذه المفاوضات وحيدة ومتفرقة، ولذلك لا نتوقع أن الطرف العربي هو الأكثر استفادة منها.
- تتعلق بالسياق العالمي والإقليمي لمفاوضات المشاركة الأوروبية، فقد جاءت هذه المفاوضات في ظل تحولات هائلة للنظام الدولي وبالتالي فقد صممت اتفاقات المشاركة لتصبح أداة لتنشيط الدور السياسي للاتحاد الأوروبي في العالم خاصة أنها تعد منطقة قريبة تهدد الأمن الأوروبي، خصوصا بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو.
- أن القدرة على استغلال الفرص وتعظيم المكاسب التي تتيحها اتفاقيات المشاركة إلى أقصى حد ممكن، أو تجنب المحاذير والخسائر المحتملة أو تقليصها إلى أدنى حد ممكن، يتوقف أولا وأخيرا على قدرة وكفاءة النظم السياسية المحلية.

المشكلة الحقيقية لا تكمن إذن في نصوص الاتفاقيات نفسها ولكنها تكمن في قدرة الدول العربية على الإدارة الرشيدة لعلاقاتها مع الخارج.

الفصل الثالث: مسار التعاون الأورو مغاربي ومستقبل العلاقات بينهما

تمهيد:

سادت العلاقات المغاربية الأوروبية نوع من الخصوصية وذاك بحكم القرب الجغرافي ، الثقافي ، التاريخي و الاقتصادي، خاصة وأن في القرن العشرين أخذت مسار آخر عن طريق الاستعمار الأوروبي لدول شمال إفريقيا لفترة طويلة إلا أنها استرجعت استقلالها، لكن كان جزئيا حيث أن دول شمال إفريقيا بما فيهم الجزائر، تونس والمغرب لم تتخلص منه كليا وذلك للروابط الاجتماعية ،السياسية والاقتصادية ، حيث حظيت هذه الأخيرة اهتماما كبيرا من قبل الدول الأوروبية خاصة المطلة على البحر الأبيض المتوسط، كما ساهم القرب الجغرافي في توطيد تلك العلاقة وتكثيف المعاملات بين الطرفين في جميع المجالات.

ومع بروز التكتلات الاقتصادية أصبح الاتحاد الأوروبي مدركا أنه غير كافي لمواجهة الدول المنافسة خاصة في المجال الاقتصادي. فقام بإعادة ترتيب وتقييم علاقاته مع دول شمال إفريقيا من أجل مسايرة التغيرات التي تطرأ على العالم ،لذا لجأ إلى صيغة جديدة للتوسيع .

عملت الدول المغاربية منذ الحصول على الاستقلال على قوية علاقاتها التجارية مع المجموعة الأوروبية،بحيث بقيت معاملاتها محصورة مع هذه القارة بحكم العلاقات التاريخية التي تربط المنطقتين وكانت مستعمرة من طرف بعض الدول الأوروبية.يجذ التعاون بين الجانبين أساسه القانوني في ضرورة احترام مبادئ الاتفاقية العامة حول التعريفة الجمركية والتجارة والتي أصبحت المنظمة العالمية للتجارة حاليا بعد توقيع على جولة لأوروغواي 15 أفريل 1994،والتي تنص على الحذف التدريجي للرسوم الجمركية وتقليص القواعد التجارية الأخرى التي تعيق المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء ،كما نصت المادة 24 من اتفاقية الجات على إمكانية القيام بمنطقة التبادل الحر،وهو ما سعى إليه الطرفان ووقعا عليه من خلال إعلان برشلونة وتعميق التعاون تحت اسم الشراكة الأورو متوسطية وقد أعلنت عليها في ميثاق برشلونة سنة 1995، وأصبح منذ ذلك اليوم ميلاد جديد للعلاقات بين دول جنوب وشمال البحر الأبيض المتوسط وشملت كافة الميادين،سعيا وراء احترام خصوصيات الطرفين خاصة الدول السائرة في طريق النمو ومنها الدول المغاربية تم تحديد مجموعة من المبادئ والقوانين التي تنظم المبادلات التجارية بينهما منذ 1976.

ونخصص في هذا الفصل العلاقات الأورو مغاربية وعلى وجه الخصوص المغرب، تونس والجزائر.

المبحث الأول:دول المغرب العربي من التعاون إلى الاتحاد

ظهر اتحاد دول المغرب العربي في عهد الموحدين (1269-1147)، أصبح فيما بعد معظم بلدانه تحت حماية الإمبراطورية العثمانية ، بدأ الاتحاد يأخذ مسارا خلال فترة النضال ضد الاستعمار في بداية الخمسينات، إذ شكلت إطارا مرجعيا كحركة التحرر في المنطقة خاصة من قبل الدول الثلاث (الجزائر، المغرب وتونس) في طنجة سنة 1959،و نفس البلدان قامت بالمبادرة سنة 1963 مع إمضاء عدة اتفاقيات تنص على التعاون الثنائي في المجال الاقتصادي، المالي والتجاري.

المطلب الأول: روابط دول المغرب العربي وإمكانياته

1. الروابط

1.1.جغرافيا:

المغرب هو مصطلح قديم يستعمله الكثير من الأشخاص لكن تعريفه ومفهومه مرتبط بالشمس حيث عرف بالبلدان التي تغرب من جهتها الشمس على مستوى العالم العربي.

بعد استقلال الجزائر عادت ظهور فكرة الاتحاد ليشمل المغرب ،الجزائر وتونس مع إدراج الصحراء الكبرى، بحيث لم تكن تشمل موريتانيا وليبيا فضلا عن ارتباطها بأوروبا باتفاقية لومي و استبعدت باعتبارها غير معنية بالمغرب التاريخي، اندمجت ليبيا مع المجموعة المغاربية بعد إخفاقاتها المتكررة لتحقيق الوحدة مع مصر، أما موريتانيا لم تندمج في المجموعة المغاربية إلا بعد سنة 1974 بسبب قضية الصحراء الغربية من أجل تعزيز روابطها مع العالم العربي. يعتبر هذا التوسع استجابة لإرث العلاقات المعتبرة للمبادلات التجارية والثقافية التي وجدت منذ القرون الوسطى بين هذه الأقطار الواسعة[1].

تتربع دول المغرب العربي على مساحة قدرها 5.8 مليون كلم^2 مربع تمثل 4.3% من مساحة العالم تفوق

تقريبا 80% من مساحة الاتحاد الأوروبي، تمثل19% من مساحة القارة الإفريقية و40% من مساحة العالم العربي، وهذا ما يؤدي إلى رفع حظوظها في امتلاك موارد متنوعة.يبلغ طول ساحلها المطل على البحر المتوسط 5000كلم أما الساحل الأطلنطي فهو يمتد على طول 700 كلم ، كما أن المغرب تقسمه سلسلتين جبليتين من الغرب إلى الشرق، وهي ما يطلق عليها الجيولوجيين الأطلس التلي في الشمال والأطلس الصحراوي في الجنوب، بين هاتين السلسلتين الجبليتين توجد سهول وهضاب الأطلس التلي في مجمله مسقي باستثناء الجزء الموجود في الغرب الجزائري الذي يتلقى كميات قليلة من تساقط الأمطار أما الغرب الأطلنطي للمغرب فيتلقى أمطار غزيرة، في حين هذه الأمطار في الشرق قليلة باستثناء الشمال التونسي .تحتل الصحراء مساحة هامة للبلدان الخمسة كونها غنية جدا بالثروة

[1]-Yves la coste géopolitique de méditerranée,perspectives géoplitiqhes ,Armand Colin,Paris,2006,p22.

البترولية والمعادن الأخرى النفيسة . تخضع البلدان المغاربية للمناخ المتوسط الذي يتميز أساسا بشتاء بارد ممطر وصيف حار وجاف.

2.1. تاريخيا :

تعود فكرة انشاء الاتحاد المغاربي إلى أعماق التاريخ، فلقد تشكلت وحدته خلال العصور السالفة مع العلم أنها كانت تتميز بقصر مدتها تحت اشراف الفتوحات الإسلامية(عرب وأمازيغ) .في القرن الحادي عشر كانت هناك عدة محاولات لبناء الوحدة المغاربية، ترجع أساسا للفاطميين والزيريين (1171-973)، وكذلك المرابطين الموحدين في القرن 11 (1205-1269)، ليأتي بعد ذلك عهد الاندماج في الحضارة العثمانية كما ذكرنا سابقا[1].

عملت الأجيال السالفة لبناء المغرب العربي كما دعت إليه الحركات الوطنية للقطر المغاربي ،وذلك من أجل تحقيقه وبلورته على أرض الواقع. وبعد الاستقلال تكرست الرغبة الملحة لوضع دعائم المغرب العربي الكبير الموحد على كل المستويات وفي مختلف الأوساط رغم اختلاف الطرق والأساليب.[2]

ترجع الفكرة الأولى لإنشاء إتحاد المغرب العربي إلى المؤتمر المغاربي الذي انعقد بجمهورية مصر العربية بالقاهرة في فيفري سنة 1947، وتبلورت الفكرة في المؤتمر الأول للأحزاب المغاربية الذي انعقد في مدينة طنجة من 28 إلى 30 أفريل من سنة 1957، والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، حيث عبرت آنذاك عن بعد ودقة النظرة المغاربية الاستراتيجية لواقع ومستقبل التحولات الإقليمية والعالمية اقتصاديا، وبعد استقلالها تدعمت بإنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي سنة 1964، والتي كان الهدف منها:

- تنسيق السياسات الاقتصادية والجمركية؛
- حرية تنقل السلع الصناعية؛

2. الإمكانيات :

1.2.الموارد:

تعتمد الاقتصاديات المغاربية على التنوع وعدم التخصص الذي هو عنصر هام لتوحيدها وتوجيهها نحو التكامل الاقتصادي، وتتوفر بلدان المغرب العربي على موارد هامة وكثيرة .

---

[1]- مغاربي بين العولمة والإقليمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص ص82-83.-فضيل رابح، التكامل الاقتصادي الأورو

[2]- طرفاني عتيقة، التكامل الاقتصادي: حالة إتحاد المغرب العربي، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 1996، ص278 .

●**المغرب**: يتوفر المغرب على ثروات طبيعية هامة تشمل الموارد الفلاحية والمعدنية والسمكية، يعتمد في اقتصاده على الصناعة المتوسطة والاستخراجية. يغلب الفوسفات ومشتقاته على صناعة استخراج المعادن ،حيث تتوفر على أكثر من 75%من الاحتياطات العالمية. فضلا عن ذلك توجد عدة مناجم معدنية أخرى (الحديد243ألف طن ،الرصاص111 ألف طن ،الزنك 17200 طن والنحاس37 ألف طن ،الفضة تحتل المرتبة الثانية في إفريقيا 240 طن ....الخ)سنة 2002.* بالإضافة إلى طاقة توليد القدرة بإنتاج 3707 ميغاواط. كما يعمل في مجال الحوامض والأسمدة العضوية. وتتمثل الموارد الفلاحية(الحبوب،الحمضيات ،الزيتون.....الخ) و يقدر إنتاج الثروة السمكية 97515 طن سنة 1999[1].

●**الجزائر**: يعتمد الاقتصاد الجزائري على المحروقات،حيث تمثل 60%من الميزانية العامة و97%من حجم الصادرات وتتمثل أهم منتوجاته الرئيسية في:

- البترول: المنتج الأول في إفريقيا 477 مليون طن سنة 2002، يمثل 2% من الإنتاج العالمي الاستهلاك 9900 ألف طن أي سنة2002.
- الغاز الطبيعي (المنتج الخامس عالميا 3.3%) بـ 4077 مليار متر مكعب في سنة 2002 والاحتياطي منه 4523 مليار متر مكعب.
- الحديد: المنتج الثاني في إفريقيا0.7 مليون طن.
- اليورانيوم: المنتج الثاني في إفريقيا 26 ألف طن في سنة2002.
- الفوسفات : 0.28 مليون طن سنويا .
- زيت الزيتون 0.45 مليون طن سنة2002، والتمور 4.73 مليون طن 2002[2].

●**تونس**:الاقتصاد التونسي يعتمد في جزئه على البترول، الفلاحة،الثروة السمكية والسياحة، فاستغلال البترول ومشتقاته 83000 برميل، الصناعة النسيجية والأسمدة العضوية، في الواقع الفلاحة تمثل قاعدة أساسية في الصناعة التونسية، فتونس تحتل المرتبة الرابعة في إنتاج زين الزيتون والثانية في تصديرها. وتتمثل أهم المنتجات التونسية في القمح 422 مليون دولار، والحمضيات 299 مليون دولار، والفوسفات 8304 مليون دولار سنة 2001، والحديد والزنك والرصاص[3].

●**ليبيا**:يعتمد الاقتصاد الليبي على البترول ومشتقاته ،حيث يتم إنتاج حوالي 1336 برميل في اليوم، والغاز الطبيعي 13150 مليار متر مكعب في 1999، هذا بالإضافة إلى

---

*نتحدث عن السنوات السابقة مثلا2002 نظرا لحدوث الشراكة في تلك الفترة وكانت كذلك فترة إيجاد السوق المشتركة بين الدول المغاربية.

[1] - المغرب قي أرقام ،المندوبية السامية للتخطيط،2002 ،ص02.

[2] - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ،احصائيات فيفري2003،ص27.

[3] ،تاريخ http://www.lemoci.com/fiche-pays/tunisie - تونس ،المعطيات العامة، تم التحميل من الموقع الالكتروني التالي: التحميل:2017/05/20

المنشآت الكبرى كمركب الحديد والصلب في مصراتة بكمية إنتاج معتبرة 6 مليار طن من الحديد والصلب، ومع احتياطي للحديد الذي يبلغ 3.90 مليار طن، هناك أيضا وحدات لتكرير البترول ومشتقاته ووحدات صناعية للاسمنت 1082 طن[1].

3. **موريتانيا:** الاقتصاد الموريتاني يعتمد على الصيد والمعادن لاسيما الحديد ،إذ تقدر الثروة السمكية ب38.1مليون دولار سنة 2000 تمثل 10% من الناتج الداخلي الخام، و45% من حصيلة الصادرات مما يساهم في رفع الإنتاج لأن لها احتياطي معتبر وهذا بفضل وضعيتها الجيوستراتيجية إذ أنها تطل على المحيط ،أما الحديد يمثل 12% من الناتج الداخلي الخام[2].

تعتمد الاقتصاديات المغاربية على الموارد الطبيعية كعنصر أساسي لمنتجاتها الأولية والسلع الفلاحية، كما أنها تمتلك احتياطي معتبر من المنتوجات الطبيعية، الثروة البترولية ،الصناعة الاستخراجية والتحويليةو المؤهلات الفلاحية.

- ✓ البترول يمثل 8% من الاحتياطي العالمي.
- ✓ الغاز الطبيعي يمثل 25% من احتياطي البلدان العربية (40% عالميا).
- ✓ الفوسفات 50 مليار طن، أي 36% من الاحتياطي العالمي.
- ✓ اليورانيوم 56 ألف طن.
- ✓ الرصاص 4% من الاحتياطي العالمي.

فضلا على هذا الأراضي المغاربية تزخر بمعادن أخرى كالذهب، الفضة الحديد، النحاس،فالاحتياطي مثل هذه الأنواع من المعادن يمكن أن يساهم في إيجاد قاعدة اقتصادية متكاملة زيادة عن حجم السوق الذي يشمل خمس بلدان.الاّ أن الكمية المنتجة للبلدان المغاربية غير كافية، ناهيك عن معاناتها من حجم المديونية الخارجية المقدرة ب 68 مليار دولار، وعليه التكامل الاقتصادي المغاربي يصبح هدف استراتيجي من أجل الولوج في الشراكة الأورومغاربية ،فهي تساهم في خلق نظام اقتصادي إقليمي مغاربي إفريقي عربي أو متوسطي أطلنطي يقوم على التخصص ،التوافق ،الفعالية الإنتاجية والتنمية والاستقرار.

إضافة إلى ذلك الثروة البشرية المغاربية فخلال الأربعين سنة الأخيرة ارتفع عدد سكان البلدان المغاربية بمعدل 3.2% في السنة، فانتقل من 30 مليون سنة 1960 إلى 62 مليون في سنة 1989 إلى 80 مليون اليوم وتوقعات الأمم المتحدة، قدرت أن يكون عدد سكان المغرب في حوالي 130 مليون نسمة سنة 2050[3].

---

[1] ،تاريخ التحميل:www.diplomatie.gouv.fr.2017/05/20 - تقديم ليبيا ،تم التحميل من الموقع الالكتروني التالي:

[2] -الغوث ولد الطالب،الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الخصخصة في موريتانيا ،مجلة فكر العلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية،العدد1،المغرب، 2008 ،ص71-104.

[3] - حسن مصدق،اقتصاديات المغرب العربي ومعوقات التكامل،جريدة العرب،العدد10355،بتاريخ 2016/08/04،تم التحميل من الموقع الالكتروني التالي:http://www.alarab.co.uk/.2017/05/20 ،تاريخ التحميل

2.2. الثروة الفلاحية:

تمتلك بلدان المغرب ثروات فلاحيه معتبرة ، فالمساحة الفلاحية المستغلة هي 25.66 مليون هكتار ، ولكن هذه الأخيرة لا تمثل سوى 4.44% من المساحة الإجمالية للاتحاد .

أما فيما يخص المساحات المسقية ، فالبلدان المغاربية تتأثر بعوامل الجفاف (اذ يمكن أن نعتبر أن 21% فقط من الأراضي المغاربية تتلقى 400 ملم من كمية التساقط في السنة)، وهكذا فالإنتاج الفلاحي المغاربي لاسيما الحبوب الجافة يبقى رهين كميات التساقط، في حين أنه من المفروض أن يكون مرتبط بتقنيات الري خاصة في المناطق التي تكون فيها المياه متاحة، ففي المغرب بذلت جهود معتبرة في هذا الميدان، حيث ارتفعت نسبة الأراضي المسقية، أما بقية البلدان فكانت هذه الزيادة ضعيفة[1] .

3.2. الهياكل القاعدية:

فالمنطقة المغاربية تتميز بخط طويل يمتد من بن غازي بليبيا إلى مراكش بالمغرب يضم أربع دول، كما أن هذه المنطقة تقع في أكبر عبور للصحراء، أما بالنسبة لخطوط السكك الحديدية فطول المنطقة المغاربية حوالي 9000كيلومتر، فالاتصالات بين تونس والجزائر والمغرب تمتد على مسافة 2290 كيلومتر أما الموانئ البحرية فهي 22 ميناء منها 12 تستجيب للمقاييس العالمية

ملاحظة :كانت هناك مشاريع في طور الانجاز مثل الطريق السريع المغاربي، خط السكك الحديدية الليبي، الذي سيربط صفاقص (تونس)و طرابلس (ليبيا) ، ومشروع القطار المغربي السريع الذي سينجز في إطار التعاون مع فرنسا،إلأا أنها لم رى النور وذلك لفشل التكتل المغاربي.

كانت هناك مشاريع اقتصادية مشتركة، كمشروع نقل الغاز المميع الذي يربط الجزائر بايطاليا مرورا بتونس والمشروع الآخر لنقل الغاز الذي يربط الجزائر باسبانيا مرورا بالمغرب.

كما توجد عدة مشاريع المشتركة بين البلدان المغاربية الأربع منها الجزائر، المغرب، تونس وموريتانيا وهذا في مجالات الصناعة الكيماوية الصناعة الميكانيكية، والبنى التحتية والبنوك والتأمينات وتكوين الإطارات... فمثل هذه المشاريع والمبادرات تشكل بالنسبة للمغرب مكتسبات غير قابلة للتراجع عنها.

المطلب الثاني: تأسيس إتحاد المغرب العربي

1. ميلاد الاتحاد

[1] -دول المغرب العربي،معلومات أساسية،قسم البحوث والدراسات على موقع الجزيرة نت،تم التحميل من الموقع الالكتروني التالي:www.aljazeera.net/specialfiles.2017/05/20، تم التحميل بتاريخ:

بتاريخ 10جوان 1988 اجتمع قادة الدول المغاربية القمة المغاربية بمشاركة الحسن الثاني ملك المغرب، حيث اعتبرالاجتماع إعلانا رسميا عن ميلاد مرحلة جديدة من العلاقات المغاربية عامة والمغربية الجزائرية خاصة والتي تم خلالها إصدار بيان زرالدة الذي عبر عن رغبة القادة المغاربة في إقامة اتحاد مغاربي يهدف إلى تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي ،نتج عنه تشكيل لجنة سياسية مغاربية كبرى و5 لجان متخصصة تسجل كل واحدة في عاصمة من العواصم الخمسة المختلفة ما بين 14 و24 سبتمبر من نفس السنة[1].

- اجتمعت اللجنة الجمركية والمالية بالرباط من 14إلى16 سبتمبر وتلخصت مناقشاتها في تخفيض القيود الجمركية من أجل تحقيق الاندماج المالي والجمركي والبحث في إجراءات تمويل الحركة المشتركة المغاربية.

- اجتمعت اللجنة الاقتصادية بالجزائر العاصمة يومي 17 و18 سبتمبر، كلفت بدراسة مجموع النقاط الاقتصادية المغاربية واقترحت مشروعا يهدف لتخفيض التكاليف الغذائية وضمان الأمن الغذائي.تم بناء البرنامج على أربعة مراحل[2]:

- إنشاء منطقة التبادل الحر من خلال رفع الحواجز الجمركية أمام حركة تدفق السلع المنتجات الصناعية والزراعية ذات المنشأ المغاربي ،وكان لابد أن يتحقق قبل 1992.
- وضع وحدة جمركية من خلال توحيد النظام الجمركي أي وضع تعريفة جمركية موحدة ، الدول الأعضاء قبل سنة 1995.
- إنشاء سوق مشتركة من خلال لتوحيد السياسات الاقتصادية ،وتتعلق بانتقال رؤوس الأموال والأشخاص وكان من المتوقع الوصول إليها سنة 2000
- الاندماج الاقتصادي المغاربي من خلال توحيد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- اجتمعت اللجنة التنظيمية والهيكلية بطرابلس يومي 17و18 سبتمبر وناقشت توحيد البرامج التدريسية والطرق البيداغوجية وإعداد الموازاة بين الشهادات المدرسية وتعميم تدريس اللغة العربية، وتولد عن ذلك المشاريع المخصصة لإنشاء:

- مكاتب صحفية.
- محطة إذاعية محلية.

[1] - بوكساني رشيد، أحمد وبيش،مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي في :التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ،دار الهدى ،2005،ص214.

[2] 290 .-- طرفاني عتيقة، مرجع سبق ذكره، ص 288

- اجتمعت لجنة الشؤون الاجتماعية، البشرية والأمنية بتونس يومي 23 و 24 سبتمبر، وجاءت لتدعيم فكرة حرية انتقال الأشخاص في المنطقة ووضع بطاقة تعريف موحدة. ومنه مشروع إلغاء التأشيرة واتفاق السماح بتنقل الأشخاص.

- اجتمعت اللجنة السياسية الكبرى اجتماعا آخر كان يومي 27-28 أكتوبر سنة 1988 بالرباط، من أجل دراسة حصيلة أشغال اللجان الفرعية.

وتم انعقاد مؤتمر بمراكش في 17 فيفري 1989 والذي نتج عنه معاهدة إتحاد المغرب العربي لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو إتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وإفريقية.وهناك عدة دوافع وخلفيات أدت إلى الخوض في ذلك من طرف كل الدول المشاركة من أجل تجسيد تعاون وتكامل واندماج اقتصادي بين بلدان المغرب العربي، من أبرزها[1]:

- المقاربات السياسية والاقتصادية من البدلان الفقيرة والمتطورة وداخل بعضها البعض؛
- سياسة السيطرة والاستغلال التي تتميز بها علاقة الدول النامية بالدول الرأسمالية؛
- التطور السريع في القوى الإنتاجية وما يتطلبه ذلك من مجالات اقتصادية وجغرافية واسعة، كثيرة ومختلفة؛
- تعقيد وكثرة المشاكل في عملية التنمية الاقتصادية والتنوع في تطوير الفروع الصناعية والتجارية والزراعية والمالية وغيرها للتنمية الشاملة وتبعيتها للأسواق الرأسمالية ؛
- الأزمات الحادة والمتعددة في الأنظمة الاقتصادية الحرة، وما يترتب عنها من أثار سلبية تؤثر على الأوضاع المالية والاجتماعية؛
- تضارب المصالح بين الدول الغنية والفقيرة؛
- قلة الإنتاج المغاربي ومحدوديته الكبيرة، مقارنة مع ما يقابله من إنتاج في التكتلات الأخرى؛
- نقص نصيب الاقتصاد المغاربي كميا ونوعيا، بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل أو بالنسبة للتجارة الخارجية؛
- المعاناة من الركود الاقتصادي ومن التأثير السلبي لثقل المديونية؛
- الحاجة الماسة إلى تحسين مستوى المعيشة والى خلق الرفاهية والازدهار في ارتباط المجتمعات المغاربية ؛
- الطلب المستمر والملح في تخفيض للميزان التجاري وميزان المدفوعات؛

[1] - موسى بودهان، مستلزمات وشروط تحقيق الاندماج الاقتصادي المغاربي وثيقة مقدمة للملتقى العلمي :الاندماج الاقتصادي المغاربي المنظم من طرف الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر جوان 2000، ص58 .

وبالرجوع إلى لقاء مراكش الذي يعتبر نقطة بداية لرسم الطريق المغاربي المستقبلي تم التوقيع على ثلاثة وثائق هامة وهي[1]:

- البيان النهائي الذي يتضمن بعض الأفكار والمبادئ الأساسية، ويعتبر شهادة سياسية عن ميلاد الإتحاد.

- معاهدة إنشاء إتحاد دول المغرب العربي وهو شهادة قانونية للإتحاد.
- القرار المتضمن لمشاريع العمل الوحدوي ويعتبر معاهدة اقتصادية للإتحاد.

وخلال الفترة الرئاسية الأولى التي أعقبت ميلاد الإتحاد والذي شغل منصبها المغرب تم وضع هياكل للإتحاد و تصورات شاملة من أجل انطلاقة سليمة بغية إقامة مجموعة مغاربية اقتصادية، وبإنشاء مجال اقتصادي متكامل وتحقيق حرية تنقل الأفراد وممتلكاتهم وإقامتهم في البلدان الخمسة، وإلغاء الحواجز المعيقة لذلك والمطالبة بأن يكون للإتحاد استراتيجية اقتصادية ولقد حددت المعاهدة بعض الأهداف:

1. تطبيق سياسة مشتركة في كل المجالات، وحرية التنقل بالنسبة للسلع، الخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال؛

2. حماية كل دولة من الدول الاتحاد، وتعتبر المعاهدة أن كل اعتداء على أي دولة عضوة يعتبر اعتداءا شاملا للاتحاد؛

3. تتعهد الدول الخمسة بأن لا تسمح بأي نشاط على أراضيها يمس بأمن المنطقة السياسي والإقليمي؛

4. إمكانية الدول المغاربية القيام بإبرام الاتفاقيات الثنائية سواء فيما بينها أو مع دول أو تجمعات أخرى؛

5. السماح لكل دولة عربية أو إفريقية تريد الانضمام للإتحاد.

2. أجهزة الاتحاد:

يتواجد مقر إتحاد المغرب العربي في الرباط بالمملكة المغربية وتتمثل هياكله من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية يعتمد عليها في مزاولة نشاطاتهاومهامها في[2]:

1.2.مجلس الرئاسة: يتكون من رؤساء الدول الأعضاء (الخمسة)، له سلطة أخذ القرار ، وهو أعلى جهاز في الاتحاد ويتناوب رؤساء الدول الأعضاء على رئاسته سنويا (لمدة سنة واحدة).

2.2.مجلس وزراء الخارجية: هذا المجلس يتألف من وزراء الخارجية للدول الأعضاء، يتلقى أعمال لجنة المتابعة أو اللجان الوزارية المختصة. يقوم بدراسة هذه الأعمال ويقدم ملاحظاته عليها ثم يقدمها الى المجلس الرئاسي ،تكمن مهمته في التحضير

[1] - ديدي ولد السالك، اتحاد المغرب العربي :أسباب التعثر ومداخل التفعيل، المستقبل العربي،العدد 2005،312 ص52-69.

[2] ديدي ولد السالك مرجع سابق الذكر،ص52-69.

لدورات مجلس الرئاسة والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة(لا تصح دوراته إلا بحضور جميع الأعضاء).

3.2.لجنة المتابعة:وتتكون من أعضاء يتم تعينهم من طرف المجالس الوزارية للدول الأعضاء تعمل بالتنسيق مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المختصة. وتعرض نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية.

اللجان الوزارية المختصة:يضم الإتحاد أربعة لجان وزارية مختصة ،تهتم كل لجنة بالدراسة والبحث في مجال اختصاصها هي:

- لجنة الأمن الغذائي.
- لجنة الاقتصاد والمالية.
- لجنة البنية الأساسية.
- لجنة الموارد البشرية.

4.2.الأمانة العامة:

مقرها الرباط ويرأسها أمين عام يعين من طرف مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، تتمثل مهامها في:

- تنفيذ قرارات مجلس رئاسة الاتحاد بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى؛
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة؛
- إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق وإبداء الرأي المتخصص؛
- إعداد التقارير الدورية حول تقدم بناء الاتحاد؛
- الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء، ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة بالتعاون مع البلد المضيف، وتوثيق هذه الأعمال؛
- حفظ الوثائق الرسمية للاتحاد ووثائق المصادقة على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الاتحاد؛
- التنسيق بين الأجهزة المختصة في المجالات الإعلامية والتوثيق، لتوفير المعلومات والإحصاءات اللازمة عن الدول الأعضاء؛
- ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتعزيز العمل العربي المشترك، والتعاون مع التجمعات الإفريقية والدولية المماثلة؛
- ربط الصلة بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الإتحاد.

5.2. مجلس الشورى:

يعتبر الجهاز التشريعي في الإتحاد يضم عشرين عضوا عن كل دولة في الإتحاد، مهمته إبداء الرأي فيما يمليه عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات، كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

6.2.الهيئة القضائية:

مقرها نواكشط، تضم قاضيين عن كل دولة عضو، يتم تعيينهم لمدة ست سنوات تجدد نصف الهيئة كل ثلاث سنوات ويرأسها قاض ينتخب من بين أعضائها لمدة سنة واحدة، مهمتها النظر في النزاعات المتعلقة بتطبيق المعاهدات المبرمة والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع، وتعتبر أحكامها نهائية وملزمة[1].

7.2.المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية:

تم توقيع اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي بتاريخ 03مارس 1991بتونس ،يهدف إلى إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية وكذلك في تشجيع انسياب رؤوس الأموال وتوظفيها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها[2].

المطلب الثالث : أهداف دول الاتحاد والعراقيل التي واجهها

1. الأهداف: تتمثل أهداف اتحاد المغرب العربي المنصوص عليها ضمن ميثاقه في[3]:

- توطيد علاقات الأخوة بين دول الأعضاء وشعوبها؛
- تحقيق التقدم والرخاء لصالح مجموعاتها الوطنية والدفاع عن حقوقها وسيادتها؛
- تأمين حرية التنقل لفائدة الأشخاص والخدمات والبضائع والأموال بين دول الأعضاء وذلك على نحو تدريجي؛
- اعتماد سياسة موحدة في كل المجالات تهدف إلى تحقيق تنمية للدول المغاربية اقتصاديا واجتماعيا؛
- يطمح الإتحاد المغاربي أن يكون مجموعة متكاملة تتعاون مع المجموعات المماثلة، وتسعى إلى المشاركة في إثراء الحوار العالمي ووضع إمكانياتها في خدمة توطيد استقلال أعضائها وصيانة مكاسبها؛

---

[1] - بوكساني رشيد، مرجع سبق ذكره،ص 222.

[2] - www.aljazeera.net/NR/exeres/6DA79546-693A-4BA4-88CA-6C7B58C2AD8E.htm2009/01/12 ،بتاريخ ا- تحاد المغرب العربي ،الأهداف والهيكل التنظيمي تم الاطلاع على الموقع التالي :

[3] – عبد الوهاب حميد رشيد ،التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة :النظريةوالتطبيقات الدولية والتجربة العربية،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت ،1982،ص33.

- يطمح لتكوين علاقات قائمة على التعاون الصادق والاحترام المتبادل؛

يعتبر إتحاد المغرب العربي مرحلة أساسية لتمهيد طريق الوحدة العربية وأرضية صلبة لبناء إتحاد أوسع يضم بلدانا أخرى عربية وافريقية،لذا تقدمت مصر بطلب الانضمام الى الاتحاد خلال الدورة السادسة عشر لوزراء خارجية ، والتي حضرها وزير الخارجية المصري بصفة مراقب، إن الدعوة لمصر لم توجه من قبل مجلس الرئاسة أو أي هيئة إتحادية على الرغم من وجهة النظر التي ترى امكانية قيام الاتحاد من ست دول من بينها مصر .فمصر هي التي شهدت تكوين مكتب التعاون المغاربي ولجنة تحرير المغرب العربي، لأن الدعوة الرسمية جاءت من قبل الجزائر والمغرب وليبيا، بينما رفضت تونس .

2.الصعوبات والعراقيل التي واجهها الاتحاد المغاربي

مرت أكثر من 26 سنة على انطلاق مشروع اتحاد المغرب العربي (فيفري 1989)، وإذا نظرنا إلى المساعي والأهداف المرجوة من جهة والى حجم الانجازات من جهة أخرى لوجدنا هناك فرق كبير بين ما خطط ونفذ ،وذلك بسبب جملة من الصعوبات أدت إلى تباطؤ و فشل تجسيد هذا المشروع على أرض الواقع.

1.2. تداخل العوامل السياسية والاقتصادية لظاهرة التكامل الاقتصادي:

في أغلب الحالات يصعب التمييز بين الجوانب السياسية والجوانب الاقتصادية ،ويصبح أكثر تداخلا وتعقيدا بين العوامل السياسية والاقتصادية عند الدول النامية كالبلدان المغاربية، ذلك أنه تتميز بتسييس القضايا الاقتصادية و الاجتماعية بل أن العوامل السياسية تلعب دورا هاما في تحديد الأوضاع الاقتصادية أي أن التغيير يبدأ من البنية الفوقية لينعكس عن البنية التحتية[1].

إذن لا يمكن تجاهل العامل الاقتصادي على العامل السياسي أو العكس بالنسبة إلى أية عملية تكاملية، فلا يمكن للقرارات الصادرة بشأنها أن تضمن نجاح واستمرارية لأي تكتل ، بل يكون مآلها الفشل والركود والانهيار بسبب المنازعات والخلافات السياسية .

فالدول المغاربية غنية بالمؤسسات والأجهزة التي أنشئت من أجل الاتحاد، غير أنها لازالت ضعيفة الفعالية في تجسيد خطوات العمليات التكاملية التي أنشأت من أجلها، وبدون شك هناك جملة من العوامل السياسية الداخلية والخارجية التي أثرت وأضعفت فعالية هذه المؤسسات والأجهزة وبالتالي أعاقت التكامل الاقتصادي. تعتبر الإرادة السياسية محصلة الكثير من العوامل السياسية الأخرى بل وحتى الاجتماعية والاقتصادية.

2.2 مدى توافر الإرادة السياسية اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي المغاربي:

[1]- عارف دليلة، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي، طبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت 1978، ص59.

يعتبر التكامل الاقتصادي عملية تجميع اقتصادي بين مجموعة من الدول، تنجر عنها تغيرات هامة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة في الدول الأطراف وكذلك علاقاتها مع الخارج. فان أية دراسة للتكامل الاقتصادي لابد أن تتطرق إلى الإطار السياسي الذي تتم فيه ،خاصة وأن الجانب السياسي هنا يتطلب قدرا من المرونة في التعامل، كتنازل كل دولة عضو في العملية التكاملية عن جزء من سلطتها في اتخاذ أنواع معينة من القرارات لصالح التكامل.

ونظرا لأهمية هذه التغيرات المرافقة للعملية التكاملية الاقتصادية ونظرا لعمق انعكاساتها على مختلف جوانب الحياة في كل دولة عضو، فإنها لا ولن تتحقق ما لم تتوافر هناك إرادة سياسية، أي مالم تقرر وتوافق الأجهزة والهيآت التي تمارس السلطة السياسية في كل دولة عضو.

ولا يمكن الاكتفاء بمجرد إصدار تلك القرارت الموافقة على قيام التكامل الاقتصادي، بل العامل الأساسي هو وضع تلك القرارات موضع التنفيذ ومتابعة مسيراتها والعمل على إزالة المعوقات التي تعترضها، أي تتميز بجدية في إصدار القرارات والالتزام بهاو الاستمرارية في متابعة و تنفيذ تلك القرارات ميدانيا.

كذلك هناك دوافع سياسية أخرى أدت إلى فشل التكتل المغاربي أهمها مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب فيما يخص الصحـراء الغربيـة على المستوى التاريخي ،لأن هذه الأخيرة وليدة صراع الزعامـة بين

الدولتين في منطقة المغرب العربي المستمر منذ حرب الرمال* سنة 1963 .

وقد ساعدت ظروف الحرب الباردة في السبعينات من القرن الماضي في عقدها وإخراج وسائل حلها من أيدي أطراف المنطقة، وقضية الصحراء الغربية هي الملف الوحيد المتبقي في منطقة المغرب العربي لم يرى النور ويحل حلا نهائيا

3.2.ضعف التبادل التجاري بين البلدان المغاربية:

إن مؤشر المبادلات التجارية ثابت خلال ثلاث عقود من الزمن (1960-1989) ،حيث لم ترى تطورا ملحوظا التجارة الخارجية والتجارة البينية المغاربية. ففي سنة 1975 معدل الصادرات البينية المغاربية كان 0.8% معدل الواردات 0.5% من مجموع الواردات المغاربية.وذلك راجع إلى أن المنتجات متناظرة أو متشابهة ، ويكمن الاختلاف بينها في

بسبب مشاكل حدودية، بعد عام تقريبا من استقلال 1963من عام في أكتوبر والجزائر **حرب الرمال**: هو صراع مسلح وحرب اندلعت بين المغرب* وحاسي بيضة، ثم انتشرت إلى فكيك الجزائر وعدة شهور من المناوشات على الحدود بين البلدين. اندلعت الحرب المفتوحة في ضواحي منطقة تندوف حيث انتهت بوساطة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية. قامت المنظمة المغربية واستمرت لأيام معدودة. توقفت المعارك في 5 نوفمبر عاصمة دولة مالي، ولكنها خلّفت توترا مزمنا في العلاقات في مدينة باماكو 1964 فبراير 20الإفريقية بإرساء اتفاقية لوقف نهائي لإطلاق النار في المغربية الجزائرية مازالت آثارها موجودة إلى الآن

تكاليف إنتاجها وفي نوعيتها وجودتها مما يؤدي إلى إشباع مختلف أذواق المستهلكين.و هذا يثبت أن الأجهزة الإنتاجية المغاربية ضعيفة المستوى[1].

هناك فوائض ونواقص متشابهة في موارد البلدان المغاربية، ولكن طالما أنه لم تعطى فرص لتكامل هذه الموارد كانت لها انعكاسات سلبية على اقتصاديات هذه البلدان، وأدى إلى خلق فوائض متشابهة في بعض المنتوجات وهذا ما يجعل هذه البلدان تتباعد في مبادلاتها البينية التجارية،ما ينجم عنه تباعد في مخرجاتها (منتوجاتها) بسبب عدم إتاحة الفرصة لتكامل مدخلاتها (الموارد).

4.2. الخدمات التجارية:

تتطلب عمليات التصدير والاستيراد معلومات متدفقة باستمرار عن البلدان التي تنتج وماذا تنتج، وكم تنتج، وبأي سعر تنتج، وبأي جودة ونوعية لمنتوجاتها، ومدى مطابقتها للشروط الصناعية والصحية. كما أن التبادل التجاري يقتضي أيضا معلومات متدفقة على وسائل وإمكانيات الدفع، وطرق التأمين التجاري لعمليات التصدير والاستيراد وعلى وسائل النقل والخدمات المقدمة في الموانئ المتعلقة بعمليات شحن السلع تفريغها و احترام الآجال المحددة لذلك، إذ أن كلما تأخرت مدة الشحن أو التفريغ كلما أدت إلى زيــادة

التكاليف.فالبلدان المغاربية لا تمتلك خطوط نقل متطورة برية كما لا تتوفر على الخدمات والوسائل والمعلومات اللازمة في عملية التبادل الخارجي، مما أذى إلى ركود عملية التكامل فيما بينهم.

5.2. وسائل وإجراءات الدفع :

للعملية التجارية جانب عيني كالسلع والخدمات وجانب نقدي، فأغلبية عمليات الدفع المتعلقة بالصادرات والواردات بين البلدان المغاربية تتم بالعملة الصعبة، في الوقت الذي هي في حاجة إليها، مما يجعل كل دولة من الدول المغاربية تفضل التعامل مع غيرها رغبة في الحصول على العملة الصعبة، وهكذا فان استعمال العملات الأجنبية في المبادلات التجارية المغاربية البينية ساهم هو الآخر في إضعاف حجم المبادلات التجارية وبالتالي تباطؤ خطوات سيرورة التكامل المغاربي[2].

و يستوجب على البلدان المغاربية خلق صيغ أخرى للتكامل النقدي الجزئي فيما بينها في مرحلة أولى (اتحاد، مقاصات ،اتحاد دفع ...) فمثل هذه الصيغ تساهم في تخفيف معوقات التكامل وتسهل حركة المبادلات المغاربية البينية ،وعليه لا يمكن أن نتصور تزايد حجم هذه الأخيرة في غياب حل أو حلول لمشاكل وإجراءات الدفع،خاصة أنه من الصعب أن تصبح عملات كل الدول المغاربية قابلة للتحويل بدون مشكل .

[1]- BOUZIDI. A. Panarma, des économies des pays du Maghreb, 35.

[2]-FODIL. RABAH ,Les contraintes de lintégration économiques maghrébin in revu INPS,2003 , P 43.

كان من المفروض ايجاد عملة مغاربية مشتركة لتسهيل المبادلات البينية أو اختيار شكل من أشكال الاتحاد النقدي سابقة الذكر، إلا أن تحقيق ذلك يبقى رهين الإرادة السياسية، فالاتحاد الأوروبي شرع في تنظيم تعاون نقدي بين دوله منذ فيفري 1969 ليتم التنفيذ في 1 جانفي 1999 بميلاد الوحدة النقدية الأوروبية الموحدة
(الأورو) والتي أصبحت اليوم العملة الوحيدة والمقبولة في التداول .

3.التباين في مستوى الدخل الوطني والفردي:

يصل متوسط الدخل الفردي في البلدان المغاربية إلى 1820 دولار وهذا المتوسط يبلغ في ليبيا 3800 دولار كما يفوق مثيله في موريطانيا بأربع مرات، وإذا ما انتقلنا إلى الدخل الداخلي الخام PNB للبلدان المغاربية لوجدنا أن في الجزائر يصل إلى 46 مليار وهو ما يفوق مثيله في موريتانيا بـ 41 مرة كما يفوق PNB لثلاث دول مجتمعة موريتانيا، ليبيا وتونس.

ملاحظة:

لا تقتصر الفروقات المذكورة سابقا على اقتصاديات البلدان المغاربية فقط، بل كذلك بلدان الاتحاد الأوروبي عرفت ولا زالت تعاني من هذا النوع من الفروقات ،ولكن لم تصل إلى درجة توقيف المسار التكاملي فيما بينها بل أخذت هذه الفروقات بشكل واع إذ أن هذه البلدان شرعت في تطبيق سياسة التعويض للمناطق الأقل نموا والأقل حظا من الاستفادة من عملية التكامل (كما هو الحال في اليونان)

وبهذه الكيفية حققوا نوع من التوازن فيما بينهم وهو ما يثبت أن رسم سياسات اقتصادية واجتماعية واحترام تطبيقه يؤدي إلى المساهمة في تخفيض الفروقات بين الدول المنظمة وتعزيز العملية التكاملية.

المبحث الثاني : أهمية دول المغرب العربي في السياسة المتوسطية

تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط متميزة كونها تربط بين ثلاث قارات، فأدركت أوروبا ذلك بتوحيد سياساتها السياسية والاقتصادية من جهة، وربط توحيدها بالدول شمال إفريقيا خاصة المغرب، تونس، الجزائر من جهة أخرى، حيث أن هذه الدول تعد بوابة ربط بين أوروبا والدول الإفريقية الأخرى (عمق إفريقيا)، كما أدرك المغرب العربي انه لا بد من توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع الاتحاد الاوروبي وذلك من اجل مواكبة العولمة الاقتصادية ورسم معالم علاقات التكامل والتبادل بين الطرفين.

المطلب الاول: استراتيجية القرب الجغرافي والتاريخي للتعاون الاورو مغاربي

يعتبر البحرالأبيض المتوسط همزة وصل بين دول الشمال والجنوب اذ يربط ثلاثة قارات (أسيا، أوروبا، إفريقيا) يتربع على مساحة تقدر بمليونين ونصف كيلومتر مربع (2.5 مليون كلم^2) [1]، وهذا جعله فضاء هاما في السياسة الجغرافية العالمية ويعتبر البحر الأبيض المتوسط من الناحية التاريخية مفترق طرق الديانات والحضارات هذا من الناحية الجغرافية.وجعله فضاء هاما في الجغرافيا السياسية العالمية من حيث أنه تراث ثقافي مشترك متعدد الهوية إذ أنه لم يشهد وحدة كاملة إلا خلال عهد الإمبراطورية الرومانية حيث كان يسمى قديما باللاتينية Mare-Nostrum وهو يعتبر مهد الإنسانية وأول ملتقى لتبادل الثقافات والأديان والتوحيد، وهو مشتق من كلمتين لاتينيتين هما Medius أي المتوسط و Terra أي الأرض وبذلك فهو يعرف بالبحر الذي يتوسط الأرض في العالم القديم وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أطلقت دول الشمال عليه اسم Méditerranée وهذه التسمية جاءت بعد اكتشاف أوروبا للأهمية الإستراتيجية الكبرى التي احتلها البحر الأبيض المتوسط في الخريطة السياسية العالمية. ولعل هذه التسمية الجديدة أي المتوسط تظهر وتحدد بوضوح الأهمية الجيوستراتيجية للمكان فهي لا تعني بالمتوسط ذلك البحر الذي يتوسط ثلاث قارات (إفريقيا-أوروبا-آسيا) وإنما تعني الإقليم المتوسطي ككل أي البحر الأبيض المتوسط وكل الدول التي لها واجهة متوسطية عليه، وقد بلغ عدد الدول والجزر التي تطل عليه 22دولة

[1] - موسوعة ويكيبيديا حول تحديد البحر المتوسط ثم تحويله من الموقع الالكتروني التالي : https://orwikipedia.org/wiki/ ، بتاريخ :2016/11/24.

في القارات الثلاثة (إفريقيا-أوربا-آسيا) والبحر المتوسط من الناحية التاريخية ليس مجرد فضاء جغرافي فهو مفترق طرق حضارية وتاريخية بين الديانات، حيث يبلغ تعداد سكانه ما يقارب 560مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى 670مليون نسمة مع سنة 2010 ،فهو بذلك

يمثل مهدا للحضارات القائمة على تعدد الديانات، وبالرغم من الانقسامات والأعراق والتوجهات إلا أن الشعوب المتوسطية مدفوعة بالبحث عن التعايش فيما بينها باختلافاتها وتكتلاتها ومصالحها المشتركة والمتضاربة[1] .

عرفت منطقة البحر الأبيض المتوسط العديد من الأحداث التاريخية التي متّنت وحدتها ومصيرها وأمدتها بالمخزون الثقافي والاجتماعي والحضاري بدءا بالفينيقيين وصولا إلى المد العربي الإسلامي من جهة الشرق والتحرر من الدولة البيزنطية المهيمنة في ذلك الوقت إلى الانفتاح التجاري والثقافي بالمشرق العربي وإفريقيا جنوبا والأندلس شمالا .ومع سقوط الأندلس 1492م وانحسار تأثير الثقافية الإسلامية عن بلاد المغرب، فقد عرفت هذه الدول هجرة نخب وعمال حرفيين كما نقل الأندلسيون خلاصة حضارتهم ومعارفهم إلى المغرب وبالتالي كانت عوائد الهجرة الأندلسية إلى المغرب نقلة نوعية في تاريخه.ومع نهاية القرن الخامس عشر الميلادي

عرف المغرب العربي موجة عارمة من الفوضى والغموض نتيجة تطاحن الإمارات فأصبحت دول المغرب العربي لقمة سائغة تدفع الإتاوات لكل من الإمبراطورية الإسبانية والبرتغالية وأصبح العديد من المواقع الساحلية تحت الاحتلال. وبسطوع نجم الدولة العثمانية سقطت دول المغرب العربي وظلت تحت الخلافة العثمانية إلى وقت سقوطها سنة 1827[2].

تعرض المغرب العربي لهجومات استعمارية واسعة النطاق على أثرها تم احتلال وقد تأن التنافس بين الدول الأوروبية على استعمار دول المغرب العربي، فاحتلت فرنسا الجزائر، وسارعت ايطاليا لاحتلال تونس وفي مؤتمر برلين قايضت ألمانيا إطلاق يد فرنسا في تونس بإطلاق يدها في فرض، وفي سنة 1880حصلت فرنسا على حق حفظ الامن وملاحقة الثوار الجزائريين داخل المغرب وقد امتد أثر،هذه السياسات الاستعمارية على المنطقة حتى بعد حصولها على الاستقلال، وذلك عن طريق اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على شكل اتفاقيات وتعاون بين الطرفين[3].

[1] - أبحري سفيان،الشراكة الأورو-مغاربية وآثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقصاذية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 2012-2013،ص 98.

[2] المغرب العربي تاريخه وثقافته ،دار الهدى، الجزائر ،2000،ص 196. :- رابح بونار

[3] يحيى بوعزيز، الاستعمار الاوروبي الحديث في افريقيا واسيا وجزر المحيطات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1988، ص36.

المطلب الثاني: اتفاقيات التعاون الاوروبي المغاربي .

تعتبر العلاقات بين دول المغرب العربي ودول المجموعة الاوروبية الاقتصادية جد وطيدة وذلك بسبب الانتداب الاستعماري لشمال افريقيا، واعتبرت الاتفاقيات آنذاك ثنائية بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية EEC* ودول جنوب البحر الابيض المتوسط خاصة المغرب ،تونس والجزائر كونهم غنية بالثروات الطبيعية وتعتبر كذلك ممر بوابة للدول في قلب القارة الافريقية، بالإضافة الى العنصر البشري (اليد العاملة) الناطق بلغات الدول الاستعمارية سابقا.

وقد واجه هذه الاتفاقيات عدة صعوبات ومشاكل بسبب امتداد السياسة الاوروبية على السياسة الزراعية وكذلك بسبب تدهور معدلات التبادل الاوروبية على حساب دول جنوب المتوسط فأصبحت هذه الاخيرة تعتبر مصدرا فقط للمواد الأولية وسوقا استهلاكيا يخدم المصـالح الأوروبية [1] .

انتقد البرلمان الاوروبي غياب تقييم موحد للعلاقات بين المجموعة الاوربية الاقتصادية EEC وبلدان جنوب المتوسط لتصبح اكثر اهتماما في المستقبل، وتبنى البرلمان وثيقة تتضمن توجيه السياسة المتوسطية الشاملة مهدت إلى تسهيل التبادلات التجارية والدعم من خلال المساعدات والاستثمار .

شهدت البروتوكولات المالية الاربعة سنة 1976 تدفقا لرؤوس الاموال والاستثمارات الى بلدان المغرب العربي وقدرت بأكثر من 5.5 مليار ايكو وفي ظل السياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة بعلاقات سياسية أكثر تنظيما مع بلدان المتوسط. وقد شكلت قمة باريس أكتوبر 1972مصلا في تاريخ العلاقات الاوروبية المتوسطية.[2]

فعلى اساس قمة باريس تم عقد اتفاقيات تعاون مع البلدان الثلاثة كل واحدة على حدي، فكان بهدف اتفاق المغرب وتونس الى تجديد وتحديث وضعية الشراكة لسنة 1969، أما الجزائر فكان اتفاقها حول الاندماج في السياسة المتوسطية الشاملة.

تجسدت الاتفاقيات الزراعية في الحوامض، المواد النباتية والسمكية والخمور وقد خضعت لنظام تفضيلي.أما الاتفاقيات الصناعية تجسدت في السماح بالدخول الحر إلى الاسواق الاوروبية وذلك بالاعتماد الجمركي باستثناء المواد البترولية المصفاة والفلين.

أما الجانب المالي قررت دول المجموعة الاوروبية تقديم مساعدات مالية من خلال التوقيع على البروتوكول لمدة خمس سنوات 1976_1981 من أجل تمويل المشاريع التنموية فاستفادت المغرب من مبلغ مالي قدر بـ 130 مليون إيكو (74 مليون ايكو من موارد

---

* ECC :European Economic Community.

[1]- Franco Rizzi, un Méditerranés diconflitti stana d'un dialogo moncate, Melteur editer Roma,2004,p24.

[2] - اسامة فاروق مخيمر، التعاون بين دول البحر المتوسط_ دراسة المبادرات والقضايا _ رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة القاهرة مصر 1996، ص 89.

الميزانية الاوروبية و56 مليون ايكو من البنك الاوروبي للاستثمار).واستفادت الجزائر بحوالي 14 مليون ايكو عن الميزانية الاوروبية و70 مليون ايكو من البنك الاوروبي للاستثمار وخصصت معظمها للتنمية الريفية اما تونس خصص لها مبلغ مالي قدر بـ 95 مليون ايكو(54مليون من موارد الميزانية و41 مليون ايكو من البنك الاوروبي للاستثمار)[1].

المطلب الثالث: السياسة المتوسطية الموسعة

جاءت السياسة المتوسطية بعد توسع المجموعة الأوربية الاقتصادية وذلك بانضمام أعضاء جدد (اليونان، إسبانيا، البرتغال) وقسمت هذه المرحلة من الاتفاقيات الأوربية المتوسطية إلى عدة حوارات أهمها[2]:

1- حوار 3+3: في سنة 1983 دعى الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران إلى إقامة حوار بين دول غرب المتوسط (الجزائر، تونس، المغرب، إيطاليا، إسبانيا وفرنسا) بغية مناقشة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وذلك سبب المشاكل والنزاعات التي كانت تحصل آنذاك كاشتداد التنافس بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية والحرب الأهلية في لبنان ...إلخ وقد لاقت هذه الدعوة قبولا ودعما من طرف الدول المشاركة إلا أنها لم تتجسد بحلول سنة1988[3] .

2- حوار 5+4: عقد هذا الحوار في طنجة بالمغرب سنة1981 وضم دول الاتحاد المغرب العربي الخمس ودول اوروبا (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، والبرتغال) وكان من أهم بنوده:

- دفع عجلة الحوار إلى الامام من خلال تعزيز اللقاءات خاصة على المستوى السياسي.
- كسر الحواجز وطرح المشاكل التي يعاني منها الحوض المتوسط ومعالجتها.

3- حوار 5+5: شمل لقاءين رسميين الأول في سنة 1990 بروما بحضور الدول 5+4 إضافة إلى ماطا شاركت كعضو مؤقت أما الثاني عقد في الجزائر سنة 1991 بحضور الدول السابقة الذكر 5+4 إضافة إلى مالطا التي حضرت اللقاء كعضو كامل الحقوق وأصبحت معادلة التعاون كاملة 5+5 وتم طرح عدة مسائل تتعلق بالأمن والاستقرار والإنتاج الاقتصادي .

وقد شملت هذه الفترة عدة بروتوكولات في مجال التعاون المالي من أهمها[4]:

1.التعاون التجاري:

تعتبر الاتفاقيات التي وقعتها المجموعة الاقتصادية الاوروبي سنة 1976 مع المغرب والجزائر وتونس متشابهة فهي تنصب على الصادرات من أصل زراعي من جهة

[1] - Commission européenne, union européenne-Maghreb :25 ans de coopération 1978-2001.

[2] -وفاء سعد الشربيني، الابعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوروبية المغاربية، مركز الدراسات الأوروبية، العدد الأول 2007،ص 19.

[3] - نفس المرجع ، ص20.

[4]- Commission européenne, union européenne-Maghreb :25 ans de coopération 1978-2001.

الصادرات من المنتوجات الصناعية والمواد الأولية من جهة ثانية.وهكذا تضبط المبيعات الزراعية المغاربية عن طريق نظام تفضيلي.

الجدول رقم(01-03):التبادلات التجارية بين المغرب العربي إلى المجموعة الأوروبية

الوحدة :مليون

السنوات / الدول	1990		1991		1992		1993	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
المغرب	3051	3573	3175	3705	3312	3950	3393	4233
الجزائر	6952	4958	7615	4382	6881	3984	6322	4131
تونس	2251	2971	2332	3069	2466	3497	2487	3629
ليبيا	7899	2655	8066	2822	6922	2187	6120	2740
موريتاني	239	221	255	213	181	220	220	239
المجموع	20392	14478	21443	14191	19762	13838	18542	14972

ايكو

المصدر: فتح الله ولعلو،المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية،دار توبقال للنشر،الدار البيضاء،المغرب،ط1 ،1997 ،ص152.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن المبادلات التجارية الأوروبية المغاربية تنهي بفائض لصالح المنطقة المغاربية ،ففي سنة1993 قبيل آخر توسيع للمجموعة الأوروبية ارتفعت صادرات الدول المغاربية إلى الاتحاد الأوروبي في حدود 18.5 مليار ايكو مقابل 14.9 مليار ايكو للواردات، يدل تحليل المبادلات الأوروبية المغاربية على وجود بنيتين مخلفتين: بنية الميزان التجاري الفائض التي تنتمي إليه قطرين مصدرين للمواد النفطية :

*ليبيا 6120 مليون ايكو للصادرات مقابل 2740 مليون ايكو للواردات

* الجزائر 6322 مليون ايكو مقابل 2740

لقد كانت الجزائر تعتبر دوما المتعامل الأول مع الاتحاد الأوروبي بسبب أهمية مبيعاتها من المحروقات وتمركز مشترياتها منه ،لكن مشاكلها الاقتصادية والسياسية في النصف الأول من التسعينات فرضت عليها مشترياتها خاصة من المواد التجهيزية وهكذا أصبح المغرب سنة 1993 أول منفذ مغاربي للسلع الأوروبية ،ورغم الانخفاض النسبي للمبادلات الجزائرية الأوروبية بقى الجزائر المتعامل الأول بالنسبة للسوق الأوروبية ،إذ تدخل في صادراتها بنسبة 70%و 59% من وارداتها سنة 1993،فمن أبرز زبائنها (إيطاليا17%،فرنسا 7.7%،اسبانيا6.7%،بلجيكا6.2%،ألمانيا4.3%،بريطانيا1.9%،النمسا0.6%)الأراضي المنخفضة

وتتكون الغالبية المطلقة للصادرات الجزائرية نحو أوروبا من المحروقات بأكثر من 95% ،والباقي للمواد والمنتوجات الغذائية والخام .تتسم بنية وارداتها من نفس الجهة بتنوعها بين مواد التجهيز30%،منتوجات غذائية 26%ومواد استهلاك15%.هناك تشابه بين المبادلات الجزائرية والليبية على المستوى الكمي والنوعي للمبادلات من نظيرتها الأوروبية بحيث تحتل ايطاليا الصدارة في التعامل مع ليبيا ثم ألمانيا وفرنسا في المرتبة الثالثة.

وبنية الميزان التجاري العجز:

- المغرب 3393 مليون ايكو للصادرات مقابل 4233 مليون ايكو للواردات
- تونس 2487 مليون ايكو مقابل 3629
- موريتانيا التي تتسم مبادلاتها مع أوروبا بعجز محدود بسبب ضعف مستوى نظامها الانتاجي بصفة عامة 220 مليون ايكو للصادرات مقابل 239 مليون ايكو للواردات.

تحتل تونس والمغرب مكانة خاصة ،فالاتحاد الأوروبي يتدخل في 55%من الواردات و63%من الصادرات للمغرب وفي 71%من الواردات و79%من الصادرات التونسية فمن أهم زبائنه فرنسا ،اسبانيا ،ايطاليا وبريطانيا،ويذل مضمون المبادلات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي على مدى سياستها خاصة من الناحية النوعية.

تتشكل صادرات المغرب المنتجات النهائية (نسيج وجلود)، المنتجات الطاقوية والزيتية المنتجات الخام من أصل حيواني ونباتي،المنتجات الغذائية،الفوسفات ومشتقاته.أما واردات المغرب من الاتحاد الأوروبي تتمثل في المواد النهائية للاستهلاك وللتجهيز،منتجات خام مثلا من أصل حيواني.

يصل الاستقطاب النوعي من طرف النظير الأوروبي إلى درجة جد عالية لتونس ،فهو يتجاوز 75%من الصادرات التونسية للمواد النهائية للاستهلاك (المنسوجات)والمنتجات الغذائية كزيت الزيتون والمنتجات الطاقوية ،ويزيد على 50%من المنتجات الخام كالفوسفات ومشتقاته.كما أن الواردات التونسية من الاتحاد الأوروبي تتمحور في منتجات نهائية للاستهلاك بنسبة 70%.

ملاحظة:

تعد مبادلات الاتحاد الأوروبي مع موريتانيا ضئيلة جذا مقارنة بالدول المغاربية الأخرى ،كون أن موريتانيا تتعامل بالدرجة الأولى مع اليابان وروسيا في مجال الصيد البحري ،أما الاتحاد الأوروبي فهي تتعامل مع خمسة دول فقط (ايطاليا،فرنسا،بلجيكا،اسبانيا،بريطانيا).

2- التعاون المالي:

قامت السياسات المتوسطية التي وضعها أوروبا في السبعينات بإقرار تعاون مالي وتقني بين المجموعة الأوروبية والمغرب العربي ،فمنذ سنة 1978 وقعت الأقطار المغاربية الثلاثة المغرب،تونس والجزائر بروتوكولات مالية مع الجانب الأوروبي.

2-1-بروتوكول التعاون المالي 1981-1986:

قامت المجموعة الأوربية من خلال هذا البروتوكول بتخصيص للجزائر مبلغ 151مليون إيكو (28مليون إيكو) مساعدات وهبات و123مليون إيكو على شكل قروض) أما المغرب فقد 199مليون إيكو (67مليون على شكل مساعدات و132مليون على قروض) أما تونس فقد المبلغ المخصص لها 139مليون إيكو (37مليون على شكل مساعدات و102مليون على شكل قروض).

2-2-بروتوكول التعاون المالي 1987-1991

خصص للجزائر في هذه الفترة اتفاقية مالية قدرت بـ 239 مليون إيكو (56مليون إيكو على شكل هبات و183مليون في شكل قروض) وخصص للمغرب اتفاق مالي مقداره 324مليون إيكو (173مليون كمساعدات و131مليون في شكل قروض). أما تونس 224 مليون ايكو(93 مليون ايكوكمساعدات 131 مليون على شكل قروض).

2-3-بروتوكول التعاون المالي 1992-1996

قامت المجموعة الأوربية بتخصيص مبلغ مالي لكل من الجزائر وتونس والمغرب قدر بـ 1227 مليون إيكو في شكل مساعدات وقروض وكانت حصة الجزائر آنذاك حوالي 405 إيكو (125مليون مساعدات و280 مليون قروض) أما حصة المغرب فقدرت بـ 498 مليون إيكو (278مليون كمساعدات و220 في شكل قروض) واخيرا قدرت الحصة المالية لتونس حوالي 324مليون إيكو (156مليون في شكل مساعدات و168مليون في شكل قروض).

ولقد حددت المقادير المخصصة من طرف البروتوكولات في شكل موارد مالية في شكل قروض ومساعدات من البنك الأوروبي كما يتجلى من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-03): البروتوكول المالية خلال الفترة 1982-1996.

الوحدة :مليون ايكو

البرتوكولات / الدول	بروتوكول (82-86)			بروتوكول (87-91)			بروتوكول (92-96)		
	الهبات	القروض	المجموع	الهبات	القروض	المجموع	الهبات	القروض	المجموع
الجزائر	28	123	151	56	183	239	125	280	405
المغرب	67	132	199	173	151	324	278	220	498
تونس	37	102	139	93	131	224	156	168	324

المصدر: المجلس الأوروبي- الاتحاد الأوربي- دول المغرب العربي: 25سنة من التعاون 1978-2001.

نلاحظ من الجدول أن المغرب تحصد أكبر حصة من الاتفاقيات المالية تم تليها الجزائر وفي الأخير تونس.

3-التعاون في مجال الاستثمارات:

كانت تدفقات الاستثمارات الأجنبية داخل الأقطار المغاربية لها مصدر غالب هو أوروبا (من60%إلى70%) حسب السنوات السابقة ،لكن منذ نهاية الثمانينات قامت المجموعة الأوروبية بإعداد شبكة اتصال استثمار متوسطي بهدف دعم أعمال الشراكة بين المقاولات الأوروبية والمقاولات التابعة لمجال جنوب وشرق البحر المتوسط.لابد أن نعترف أن القدرة الاستقطابية لمجمل المنطقة المتوسطية للاستثمار الأجنبي المباشر جد محدود ،فاحصائيات صندوق النقد الدولي تذل على أن الجهة الجنوبية وشرق البحر الأبيض المتوسط لم تجلب سوى 17.8 مليار دولار من مجموع 265 مليار دولار أي حوالي 6.7% فقط.

إن معظم هذه الاستثمارات توجه إلى تركيا وإسرائيل وإلى حد ما مصر .ولقد توجهت الاستثمارات بصفة تفضيلية إلى قطاعات التصدير خاصة النسيج والاسمنت والطاقة في كل من تونس والمغرب ،وقذ اغرت ليبيا رؤوس الأموال الايطالية للاستثمار في مجال المحروقات ،في حين أن الجزائر مستوى الاستثمارات الأجنبية جذ محذوذة في الفترات السابقة لأسباب سياسية وأمنية حيث عقدت عدة تعاقدات سنتي 1995 و 1996 بين الجزائر وشركات أمريكية وأوروبية.

الجدول رقم(03-03):الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة نحو بلدان المغرب العربي

الوحدة :مليون دولار

الدول / السنوات	1989	1990	1991	1992
المغرب	167	165	320	424
الجزائر	12	39	12	10
تونس	79	75	125	379
ليبيا	125	195	190	150
موريتانيا	4	7	2	-

المصدر:صندوق النقد الدولي،الإحصائيات المالية الدولية،التقرير العالمي حول الاستثمار 1994.

من خلال الجدول يتضح أن الحصة الأكبر للمغرب ثم تليها تونس ،وقد قدرت الاستثمارات الأجنبية بالمغرب حوالي 500 مليون دولار سنة 1993 . عرفت تونس منذ بداية التسعينات تزايدا ملموسا بسبب التقدم المسجل في مجال التصحيح وانطلاقة الخوصصة مما ساهم في تحسين القدرة الاستقطابية لجلب الاستثمارات الخاصة من طرف اقتصاد البلدين وعلى العكس فلقد لوحظ خلال السنوات الأخيرة تراجع عن الاستثمارات في كل ليبيا والجزائر وتركزها في قطاع الهيدرو كربونات.

المطلب الرابع: السياسة المتوسطية المتجددة

بعد السياسة المتوسطية الموسعة ظهر نمط جديد لهذه الأخيرة في الفترة الممتدة ما بين 1990-1995 سميت آنذاك بالمتجددة وذلك بسبب الأحداث التي حصلت في الفترة من أهما سقوط جدار برلين 1989 وظهور تكتلات اقتصادية وتجارية وميلاد منظمة التجارة الحرة لشمال . وقد تم إعلان ميلاد سياسة متوسطية مجددة لتصحيح نقائص سياسات التعاون السابقة حيث صرح المجلس الأوربي برفع البروتوكولات المالية ما بين 1962-1996 من 1618مليون إيكو إلى 2375 مليون إيكو بالإضافة إلى تخصيص غلاف مالي قدر بـ 300 مليون أورو من أجل دعم سياسة التعديل المطبقة من طرف دول جنوب وشرق المتوسط[1].

إضافة إلى ما سبق أكد المجلس الأوربي في جوان 1992 لإنجاح هذه السياسة لابد من أن يرافقها التعاون شمال جنوب من الناحية التطبيقية أي تبني البرامج المتوسطة من طرف لجنة *MED من خلال تعاون ما بين الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا والتعاون ما بين الجماعة الأوربية والمحلية ودول العالم الثالث من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعطت هذه البرامج نتائج حسنة إلا انها قبلت بالانتقاد من طرف بعض الجماعات الأوربية فتم إلغاؤها سنة 2000.

وفي سنة 1994 تم وضع موازنة جديدة على وضع انتقاد السياسة المتوسطية المجددة باعتبارها هذه الأخيرة ركزت على سياسة تعاون تقليدية بدلا من أن تفتح مشاريع جديدة طموحة فجاءت هذه للتأكيد على ضرورة التوجه إلى مبادئ الشراكة الاقتصادية وتأسيس علاقات جديدة ما بين الشركاء المتوسطيين والمجموعة الأوربية بمشاريع متنوعة وحديثة[2].
قد شملت هذه الفترة عدة مبادرات من أهمها[3]:

1- ميد كامبوس Med compus**:** وسعت هذه المبادرة إلى توسيع نطاق نقل العلمية و التقنية بهدف تحفيز القدرات للنمو بلدان المتوسط غير الأوربية.

[1] -Baltal Paul, La Méditerranée, Défis et enjeux, les cahiers de confluées, éditons L'harmattare, 2000, p13 9

* MED : Méditérranée

[2] -Baltal Paul,op-cit,p15.

[3] -أ بحري سفيان، مرجع سابق الذكر، ص109-110.

2- ميد همست Med hmest**:** تسعى هذه المبادرة إلى تكوين شركات صغيرة في مختلف وتنميتها وتجديدها من برامج الاعتماد والتجارة.

1- ميد أوربس Med orbs: تهدف هذه المبادرة إلى تحفيز النمو المدني لبلدان المتوسط غير الاوربية كغدارة الموارد المائية ومعالجة النفايات وحماية البيئة، التأهيل والإدارة المالية والضرائبية للإدارات المحلية والمبالات في قطاع الاتصالات والمعلوماتية.

2- ميد ميديا Med Medea**:** تسعى هذه المبادرة إلى تحفيز العلاقات بين الشركات العاملة في وسائل الاتصال الجماعي وتبادل البرامج الإذاعية المرئية وتأهيل العاملين المتخصصين.

3- إبن سينا Avicenne: تشكيل برنامج تعاون علمي وتكنولوجي يتعلق بالمحافظة على البيئة، الطب علم الحياة وإدارة الموارد المائية.

4- ميتاب Metab: أعد هذه المبادرة البنك الاوروبي للاستثمار بالتعاون مع البنك الدولي وتهدف إلى تحقيق استثمارات في قطاع الإنتاج البيئي وتستجيب لأولويات سياسة المجموعة وأولويات السياسة المتوسطية المتجددة (PMR) بالنسبة لبلدان المتوسط غير الاوربية مع مشاركة برامج الأمم المتحدة للبيئة (LINEP).

5- ماست Mset**:** يرتبط بالبرنامج السابق ويهدف إلى تحقيق تكنولوجيا متعددة (أقمار صناعية للالتقاط التلفزيوني) أنظمة اعداد المعلومات وقد أكد مؤتمر كورنو الأوربي سنة 1994 أهمية الترابط القائم بين شركاء المتوسط والسعي إلى تطويره التفاوض مع المغرب، تونس أما الجزائر فقد اقترحت مساعدة مالية قدرت بحوالي 300مليون إيكو وفي نفس السنة تم إعلان سياسة متوسطية أكثر شمولا وتطور إقامة شراكة متوسطية جديدة.

المبحث الثالث: اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية

سعى كل طرف من أطراف الشراكة الأورو مغاربية إلى تعظيم المكاسب ولقد كانت اتفاقية الشراكة

الأورو مغاربية مختلفة أي كل دولة على حدي مه شريكاتها الرئيسية حيث اختلفت نصوص الاتفاقية من بلد إلى لأخر وذلك راجع لاختلاف بعض العوامل الأساسية بالوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل بلد مع نظيره الاوروبي.

المطلب الأول: اتفاقية الشراكة الأورو مغربية

عملت المغرب منذ الاستقلال على توطيد العلاقات وتطويرها خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري والمالي على حد السواء وفي إطار الرؤية الجديدة للشراكة بعد ميلاد الاتحاد الأوروبي تم توقيع اتفاقية الأورو مغرب في 26 فيفري 1996 بعد عدة مفاوضات دخلت حيز التنفيذ في مارس 2000 ولقد كانت هذه الاتفاقية مختلفة على سابقتها وذلك إلا أن هذه الأخيرة أكثر شمولا وواسعة حيث نظمت هذه الاتفاقية على ثمانية محاور أساسية نذكر منها:

1- المحور السياسي:

يركز على كل المواضيع التي تمثل المصلحة المشتركة للطرفين كاستقرار الأمن في المنظمة والتنمية في جميع المجالات واحترام الحوار السياسي وأسس الديقراطية حسب المواد5،4،3،2 [1].

2- المحور الاجتماعي:

ينص على تنقل الأفراد بين الدول وتعزيز التواصل بين مكونات المجتمع المدني والنهوض بالتعاون والتنمية الاجتماعية.

3- التعاون الثقافي:

يهدف إلى إقامة حوار متبادل دائم فيما يخص المجال الثقافي والفني.

4- التعاون المالي:

نصت الاتفاقية في المادة 53 تعاون يتمثل في تحقيق التجاري:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد.
- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.
- تحريك وتفعيل الاستثمار الاوروبي من خلال سياسات التشجيع وعرض مزايا ومؤهلات المنظمة.
- وضع نظام ملائم للتمويل خاصة الذي يتمتع بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم إعادة هيكلة القطاع المالي المغربي.
- تحسين عمليات المحاسبة والمراجعة المالية والإشراف واللوائح المتعلقة بالخدمات المالية والرقابة المالية في المغرب.

[1] -Journal officiel de commission européenne N°=L70/3 de le vie le 18/03/2000, p 02.

5.التعاون التجاري:

لقد تضمنت اتفاقية الشراكة الأوروبية المغربية إلى المجال التجاري وكان من أهم المحاور التي تطرق اليها في الشراكة، حددت الاتفاقية بالأساس إنشاء منظمة التجارة الحرة حسب المادة 06 ويتم تطبيقها في فترة انتقالية أقصاها 12سنة ولتطبيق ذلك تم اقتراح ما يلي[1]:

1.5. السلع الصناعية:

نصت المادة 08 من الاتفاقية على عدم وجود أي رسوم على التجار بين الاتحاد الأوروبي والمغرب وحددت المادة 09 إعفاء الواردات الاوروبية من المغرب من الرسوم الجمركية أما واردات المغرب من الاتحاد الاوروبي حددت في المادة 11من الاتفاقية كما يلي :

- يتم إزالة الرسوم الجمركية بمجرد سريان تنفيذ الاتفاقية على السلع الواردة في الملاحق 6,4,3
- بالنسبة للسلع الواردة في الملاحق 3 تعطى رسومها كما يلي:

75 %عند سريان الاتفاق.
50% بعد سنة من الاتفاق.
25% بعد سنتين من الاتفاق.
0% بعد ثلاث سنوات من الاتفاق.

- يتم إزالة الرسوم الجمركية تدرجيا على السلع الواردة ملاحق 3و4 ويتم تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الواردة بالملحق 4 كما يلي:

90% بعد 3 سنوات من الاتفاقية.
80% بعد 4سنوات من الاتفاقية.
70% بعد 5 سنوات من الاتفاقية.
60% بعد 6 سنوات من الاتفاقية.
50% بعد 7سنوات من الاتفاقية.
40% بعد 8سنوات من الاتفاقية.
30% بعد 9سنوات من الاتفاقية.
20% بعد 10 سنوات من الاتفاقية
10% بعد 11 سنوات من الاتفاقية
باقي النسبة في السنة الثانية عشر.

[1] -Journal officiel de commission européenne ,op cit , p 03.

ونصت المادة 11 في البند الرابع أن في حالة وجود صعوبات ومشاكل خطيرة بالنسبة لإحدى السلع في الملحق 4 يعطى المغرب حق مراجعة الجدول الخاص بالتخفيضات وذلك من طرف لجنة الشراكة.

كما نصت المادة 12 على أن المغرب يتعهد بإزالة الأسعار التفصيلية على السلع الواردة بالملحق 05 بعد مضي 3سنوات من سريان الاتفاقية وتستثنى من التخفيضات السلع الواردة في الملحق 06 القائمة 01و02 وفيما يتعلق بصناعة المنتوجات يتعهد المغرب بإلغاء الأسعار التمييزية تدريجيا خلال 3سنوات من سريان الاتفاقية.

وطبقاللمادة 14 من الاتفاقية على حق المغرب في اتخاذ إجراءات استثنائية لفترة محدودة وذلك لحماية الصناعات الوليدة وكذلك القطاعات التي يتعرض لإعادة الهيكلة أو مشاكل خطيرة.

2.5.السلع الزراعية

تنص الاتفاقية على قيام الطرفين بمزيد من التحرير التدريجي للتجارة المتبادلة في السلع الزراعية والمنتجات السمكية حسب المادة 16 تخضع المنتجات الزراعية والسمكية ذات المنشأ المغربي التي يستوردها الاتحاد الاوروبي لأحكام البروتوكولين 01و 02[1].

تخضع السلع الزراعية ذات المنشأ الاوروبي التي يستوردها المغرب إلى أحكام البروتوكول 03 يقوم الطرفان بمراجعة الوضع من 01جانفي 2000 من أجل تحديد الاجراءات المرتبطة بالتحرير التدريجي تكون سارية المفعول في 01جانفي 2000

3.5.أحكام عامـة :

- إلغاء القيود الكمية على الواردات مع بدء سريان الاتفاقية (المادة19).
- لا تتمتع السلع ذات المنشأ المغربي بمعاملة تفصيلية تفوق تلك المطبقة فيما بين الاتحاد الأوروبي.
- عدم فرض قيود جديدة كمية على التجارة بين الطرفين (المادة19).

4.5. التعاون الإقليمي :

لا تستبعد الاتفاقية تأسيس أو الاحتفاظ بالاتحادات الجمركية او مناطق التجارة الحرة أو ترتيبات التجارة على الحدود طالما أنها لا تغير في اتفاقيات الشراكة (المادة23).

5.5. مكافحة الإغراق:

في حالة حدوث الإغراق وفقا لمفهوم اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة أجازت اتخاذ إجراءات ملائمة حسب المادة 24.

وحسب المادة 25 أجازت الاتفاقية اتخاذ إجراءات اللازمة في حالة زيادة كميات المستوردة من السلع وذلك في الحالات التالية[2]:

[1] - Journal officiel de commission européenne ,op cit , p06.

[2] - Journal officiel de commission européenne ,op cit , p07.

- الأضرار بالسلع الناجمة عن المنافسة.
- الاضطرابات الخطيرة في أي قطاع و التي تؤدي إلى تدهور سيء وخطير للقطاع الاقتصادي لمنطقة الطرفين

6.5. حقوق تأسيس الخدمات:

وفقا للمادة 31 يتولى مجلس المشاركة إعداد أول تقسيم بشأن تحقيق الأهداف المشار إليها في موعد لا يتجاوز خمس سنوات بدأ من سريان الاتفاقية، كذلك تنص بشأن تقييم النقل البحري الدولي قصد

التوصل إلى توصيات ملائمة من أجل تطوير هذا القطاع.

7.5. مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في مجال الخدمات:

حسب المادة 32يتعهد الطرفان بموجب الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بخصوص بالالتزام بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية على أساس تبادل في قطاع الخدمات والملزم بتحديدها، يستثنى من ذلك التعاملات:

- المزايا الممنوحة من قبل أحد الطرفين المتعلقة بالاتفاقيات والتكامل الاقتصادي حسب المادة 5 من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.
- مزيا أخرى قائمة طبقا للمبدأ الدولة الأولى بالرعاية المتعلق بالاتفاقية.

8.5.حقوق الملكية الفكرية الصناعية والتجارية:

نصت المادة 39 على قيام الطرفين بتقديم الحماية اللازمة والفعالة لحقوق الملكية الفكرية الصناعية والتجارية بما يتناسب مع أرقى المعايير الدولية، في حالة ظهور مشاكل وصعبات ناجمة في ذلك يحق للطرفين طلب مسودات فعلية للوصول إلى حل.

9.5.تحرير المشتريات الحكومية:

تنص المادة 41 على قيام الطرفين بوضع تحرير تدريجي متبادل لعقود المشتريات العامة.

10.5.التعليم والتدريب:

تنص المادة 46 من الاتفاقية أن يكون التعامل في هذا المجال على النحو التالي[1]:

- تشجيع قيام روابط دائمة بين الأجهزة المتخصصة في إقليم الطرفين لتجميع وتبادل الخبرات والمناهج.
- توفير السبل لتحسين التعليم والتدريب.
- التأكيد على منح النساء قدرمن التعليم بما في ذلك التدريب الفني والمهني والتعليم العالي.

6. التعاون الصناعي:

نصت الاتفاقية في المادة 49 على أن هدف التعاون يتمثل في[1]:

[1] -Journal officiel de commission européenne ,op cit , p11.

- تشجيع التعاون بين الفاعلين الاقتصاديين لكل طرف.
- مساندة جهود تحديث وإعادة هيكلة القطاع العام والخاص المغربي.
- مساندة خلق بيئة مواتية ومبادرات خاصة بغرض تحفيز وتنويع الإنتاج للأسواق الداخلية والخارجية.
- تسهيل الحصول على الانتماء لتميل الاستثمار.

7.التعاون الزراعي والصيد السمكي:

نصت المادة 54 من الاتفاقية أن هدف التعاون يتمثل في[2]:

- تحديث قطاع الزراعة والصيد البحري وإعادة هيكلته من خلال تحديث البنية الأساسية والمعدات وتطوير أساليب التعبأة والتخزين وتحسين سبل التوزيع والتسويق.
- توسيع الإنتاج والأسواق الخارجية.
- تحقيق تعاون في مجال صحة النبات وتقنيات النمو.

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الأورو تونسية

لقد تضمن عقد الشراكة التونسي والأوروبي 96 مادة مقسمة إلى ثمانية أبواب بالإضافة إلى عشر سياسات مشتركة وخمسة بروتوكولات وسبع ملاحق مكملة للاتفاقية.

الباب الأول: الحوار السياسي

تضمنت المواد من 3 إلى 5 كافة المواضيع ذات الاهتمام المشترك للأطراف وخاصة المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية الإقليمية وحفظ الأمن في المنطقة[3].

الباب الثاني: التعاون التجاري (حرية تداول السلع)

حدد من خلاله هذه الاتفاقية لإقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين خلال 12سنة، وذلك ابتداء تنفيذ الاتفاق وفقا لنصوص الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، يحتوي هذا الباب على ثلاث فصول هي:

الفصل 01: المنتجات الصناعية وتشملها المواد من 6 إلى 14.

الفصل 02: المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري وتشملها المواد من 15 إلى 18.

الفصل 03: أحكام مشتركة.

الفصل الاول: المنتجات الصناعية

[1] -Journal officiel de commission européenne ,op cit , p12.

[2] - Journal officiel de commission européenne ,op cit , p13.

[3] - المواد 3،4،5 من اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية ،العدد 2/97 المؤرخ بتاريخ: 1998/03/30،ص ص 2-3.

يحظر الاتفاق في المادة 08 فرض أي رسوم جمركية أو رسوم ذات أثر مماثل على التجارة بين الاتحاد الأوروبي وتونس، ويعفى الاتفاق في المادة 09 واردات الاتحاد الأوروبي ذات المنشأ التونسي من الرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل وكذلك القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر وبالنسبة للواردات ذات المنشأ الأوروبي حدد الاتفاق في المادة 11 ما يلي[1]:

- يتم ازالة الرسوم بمجرد تنفيذ الاتفاق على السلع بخلاف السلع المذكورة في الملاحق 6،5،4،3.
- يتم ازالة الرسوم تدريجيا على السلع المذكورة في الملحق 3و4 للاتفاق التالي:

الجدول رقم (04-03): نسبة لتخفيض الجمركي في اتفاق الشراكة التونسي الاوروبي

نسبة التخفيض	سنة التخفيض
تخفيض الى 85%	بدا من تطبيق الاتفاق
تخفيض الى 70%	بعد سنة
تخفيض الى 55%	بعد سنتين
تخفيض الى 40%	بعد ثلاث سنوات
تخفيض الى 25%	بعد ارع سنوات
لا شيء من الرسوم	بعد خمس سنوات

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجريدة الرسمية للجنة الاوروبية العدد 97، المؤرخة في 1998/03/30،ص05.

[1] - المادة 08 من اتفاق الشراكة الاوروبية التونسية،مرجع سابق الذكر،ص03.

3.سلع تزال عنها الرسوم الجمركية وهي السلع المذكورة في الملحقين 4و5على النحو التالي:

الجدول رقم (05-03): التفكيك الجمركي للسلع الواردة في الملحقين 4 و5 من الاتفاقية

سلع الملحق 04		سلع الملحق 05	
نسبة التخفيض	السنة	نسبة التخفيض	السنة
%92	عند سريان الاتفاق	%88	بعد اربع سنوات من سريان الاتفاق
%84	بعد سنة	%77	بعد05 سنوات
%76	بعد سنتين	%66	بعد06 سنوات
%68	بعد3 سنوات	%55	بعد07 سنوات
%60	بعد4 سنوات	%44	بعد08 سنوات
%52	بعد5 سنوات	%33	بعد09 سنوات
%44	بعد6 سنوات	%22	بعد10 سنوات
%36	بعد7 سنوات	%11	بعد 11 سنة
%28	بعد8 سنوات	النسبة الباقية	بعد12 سنة
%20	بعد9 سنوات		
%12	بعد10 سنوات		
%04	بعد11 سنة		
%00	بعد12 سنة		

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجريدة الرسمية للجنة الأوروبية العدد97، المؤرخة في 1998/03/30،ص05.

ولقد أخذت الرسوم الجمركية المطبقة في 01جانفي 1995 كنسبة أساس لحساب التخفيضات الجمركية وفي حالة وجود صعوبات خطيرة بالنسبة لسلعة معينة يمكن لتونس أن تطالب بتعديل جدول التخفيضات من قبل لجنة المشاركة وذلك بالنسبة للسلع الواردة في الملحقين 3و4.

وحددت المادة 12 من الاتفاقية عدم تطبيق تخفيضات جمركية وازالة القيود على السلع الواردة في الملحق 06 على ان يتم اعادة فحص الترتيبات الخاصة لهذه السلع من خلال مجلس الشراكة بعد اربع سنوات من دخول الاتفاقية حيز التطبيق

واعطى لتونس الحق في اتخاذ الاجراءات الاستثنائية

ترجى التخفيضات الجمركية وتدخل رسومات جمركية جديدة وذلك لفترة محدودة لذا تعلق الأمر بحماية الصناعات الناشئة او القطاعات الخاضعة لإعادة هيكلة او تواجهها صعوبات تؤدي الى مشاكل اجتماعية خطيرة[1].

الفصل الثاني: المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري

تنص المادة 16 من الاتفاق على قيام الطرفين بإجراء تحرير تدريجي على التبادل التجاري بينها في المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري .

وتخضع الواردات من المنتجات التونسية لأحكام بروتوكولين 01و02 أما الواردات من المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبي التي تستوردها تونس يخضع لأحكام بروتوكول 03، على أن يقوم الطرفين بمراجعة الوضع في 01 جانفي 2000 وذلك بغرض تحديد الإجراءات المرتبطة لتحرير التدريجي من طرفها والتي ستسري اعتبارا من 01 جانفي 2003[2].

الفصل الثالث: أحكام مشتركـة

ينص الاتفاق على عدم فرض قيود كمية جديدة بين الطرفين وتلغي القيود على الواردات بدء من تاريخ سريان الاتفاق ولا تتمتع بمعاملة تفصيلية .بالنسبة للتعاون الإقليمي لا يحول الاتفاق دون الاحتفاظ أو إنشاء اتحادات جمركية ومناطق تجارة حرة أو ترتيبات للتجارة على الحدود أن لا يكون لها اثر على تعديل نظام التجارة المنصوص عليه في الاتفاق[3]، وإذا تم حدوث إغراق ،أجاز الاتفاق للطرفين اتخاذ الإجراءات

الملائمة وفقا لمفهوم المادة 06 من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وأجاز الاتفاق للطرفين اتخاذ إجراءات

مناسبة في حالة زيادة الكميات المستوردة من منتج ما وذلك في الحالات التالية:

1. أضرار خطيرة للمنتجين المحليين لمنتجات متماثلة ومتناسقة.
2. الاضطرابات الحادة في أحد قطاعات النشاط الاقتصادي أو الصعوبات التي يمكن أن تؤدي إلى تدهور خطير في الوضع الاقتصادي الإقليمي.

الباب الثالث: حق تأسيس الشركات والخدمات

[1]- المادة 14 من اتفاق الشراكة الاوروبية التونسية،مرجع سابق الذكر،ص 05.

[2] - المادة 18 من اتفاق الشراكة الأوروبية التونسية، مرجع سابق الذكر،ص06.

[2]-المادة 23من اتفاق الشراكة الأوروبية التونسية، مرجع سابق الذكر،ص07.

تضمنه المادتين 31 و32 وقد نصتا على توسيع وتحرير الخدمات بين الطرفين وفق التزامات الأطراف في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات ويلتزم الطرفان بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية على أساس تبادل في قطاع الخدمات ويستثني تلك المعاملة ما يلي[1]:

- المزايا الممنوحة من قبل أحد الأطراف بموجب الاتفاقيات القائمة على أساس المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات الخاصة بالتكامل الاقتصادي.
- المزايا الممنوحة طبقا لقائمة الاستثناءات عن شرط الدولة الأولى بالرعاية الملحقة من الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات.

الباب الرابع: المدفوعات ورؤوس الأموال المنافسة والأحكام الاقتصادية

ويحتوي هذا الباب على فصلين[2]:

الفصل الأول: المدفوعات الجارية وتداول رؤوس الأموال

حسب ما نصت عليه المواد 34 و35 من اتفاقية الشراكة.

الفصل الثاني: المنافسة والأحكام الاقتصادية

حسب ما نصت عليه المواد من 36 إلى 41 من اتفاقية الشراكة،بقوم حسب أحكام هذا الباب بتقديم الحماية الملائمة والفعالة لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية بما يتماشى مع أسمى المعايير الدولية.

الباب الخامس: القانون الاقتصادي

نصت عليه المواد 42 إلى 63 وحدد هدف التعاون الاقتصادي ودعم الجهود التي تبذلها تونس لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي متواصل وحدد مجال التطبيق للميادين المتأثرة بتحرير الاقتصاد التونسي وتشجيع الاندماج الاقتصادي داخل المغرب العربي والمحافظة على البيئة والتوازنات البيـئية والتعاون في المجـــال

الجمركي بتبسيط المراقبة الموحدة وربط بين أنظمة حركة العبور في تونس والاتحاد الأوروبي واتفق الطرفين على التعاون في مجال المواصفات وتقديم المطابقة[3].

الباب السادس: التعاون الاجتماعي والثقافية

[1] - المادة 06 من الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات GATT.

[2] -المواد 34-41 من اتفاق الشراكة الاوروبية التونسية،مرجع سابق الذكر،ص9-11.

[3] -المواد 42-63 من اتفاق الشراكة الاوروبية التونسية،مرجع سابق الذكر،ص 11-14.

واشتمل هذا الباب على أربعة فصول وردت بالمواد من67 الى74 وهي أحكام خاصة والحوار في الميدان الاجتماعي وأنشطته والتعاون في المجال الثقافية.

الباب السابع: التعاون المالي

حيث يتم التعاون المالي لفائدة تونس بالكيفية والوسائل المالية المنافسة، وذلك بهدف مساهمة الكاملة في انجاز أهداف الاتفاق وذلك بالاتفاق المشترك بين الطرفين، يهدف الاتحاد الأوروبي إلى دعم الإصلاح الهيكلي في تونس والتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية من أجل تحقيق السياسات الهيكلية التونسية الموجهة للاستفادة من التوازنات المالية الكبرى ولزيادة النمو.

الباب الثامن: أحكام مؤسساتية عامة واجتماعية

يعقد مجلس الشراكة سويا على مستوى وزاري ،ويتكون من أعضاء حكومة الجمهورية التونسية وأعضاء المجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية وله صلاحيات اتخاذ القرار من أجل تنفيذ الأهداف المحددة ضمن الاتفاق وتعتبر قرارات مجلس الشراكة ملزمة من قبل الأطراف وكل هذا نصت عليه المواد من 78الى86من الاتفاقية بموجبها يحل هذا الاتفاق محل اتفاق التعاون سابقا حول الحديد والصلب بتاريخ 25 افريل 1975.[1]

المطلب الثالث: اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

بعد إعلان برشلونة دخلت الجزائر في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي من أجل الدخول في شراكة معه وانتهت لتوقيع اتفاقية في 22 أفريل 2002 وكانت السابعة عربيا والثالثة مغاربيا وأصبحت سارية المفعول في سبتمبر 2005 وكان يتضمن هذا الاتفاق المعاملة بالمثل ولم يقتصر على الجانب التجاري فقط بل تتمثل عدة مجالات وشملت أهداف الاتفاق في عدة نقاط أهمها[2]:

- توفير إطار مناسب للحوار السياسي يسمح بتعزيز علاقة الطرفين والتعاون في شتى الميادين.

[1]- العيد رزق الله، العلاقات التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي، رسالة ما جستير في العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص85.

[2] -اتفاق الأورو متوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمجموعة الأوربية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 31، بتاريخ 30 افريل 2005.

- توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- تشجيع التبادلات البشرية لاسيما في إطار الإجراءات الإدارية.
- ترقية التعاون في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والمال.
- تشجيع الاندماج المغربي وذلك بتشجيع التبادلات داخل المجموعة المغاربية بينها وبين الاتحاد الأوروبي.

ولقد ضمن الاتفاق على حوالي 110مادة مقسمة إلى تسعة أبواب بالإضافة سبع (07) بروتوكولات وست (06) ملاحق مكملة للاتفاقية عقد الشراكة و14 تصريحا منها 5 مشتركة و4 خاصة بالجزائر و5خاصة بالاتحاد الأوروبي وتضمنت الأبواب التسعة (09) ما يلي:

الباب الأول :الحوار السياسي:

تضمنته المواد 5,4,3 ويتمثل الحوار السياسي لكافة المواضيع ذات الاهتمام المشترك للأطراف وخاصة المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية الإقليمية[1] .

-الباب الثاني: التنقل الحر للسلع:

والذي بموجبه يتم إنشاء منطقة تجارة حرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عبر مرحلة انتقالية تدوم 12سنة اعتبارا من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ والذي نصت ثلاث فصول[2]:

1) الفصل الأول:

ويخص المنتجات الصناعية وتشملها المواد من 7 إلى 10 والتي تنص على:

1- تستورد المنتجات ذات المنشأ الجزائر في المجموعة المعفاة من الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المتماثل.

2- تعفى المنتجات الأوروبية المستوردة من طرف الجزائر الواردة في الملحق

3- يتم الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية والحقوق ذات الأثر المتماثل على المنتجات الأوروبية الصناعية المستوردة والواردة في الملحق 03 حسب الرزنامة التالية:

الجدول رقم (02-03): التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية في اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري الواردة في الملحق 03

نسبة التخفيض	سنة التخفيض
تخفيض الى 80%	بعد سنتين من تطبيق الاتفاقية
تخفيض الى 70%	بعد 3 سنوات من تطبيق الاتفاقية
تخفيض الى 55%	بعد 4 سنوات من تطبيق الاتفاقية
تخفيض الى 40%	بعد 5 سنوات من تطبيق الاتفاقية

[1] - الحربدة الرسمية الجزائرية،العدد2005،31 ص05.

[2] - المادة 06،الجريدة الرسمية الجزائرية،مرجع سابق الذكر،ص5.

تخفيض الى 25%	بعد 6 سنوات من تطبيق الاتفاقية
يتم إلغاء كل الرسوم المتبقية	بعد 7 سنوات من تطبيق الاتفاقية

المصدر: من اعداد الطالبة على ضوء المعطيات الموجودة في الجريدة الرسمية العدد31، الصادرة بتاريخ :2005/05/30.

4-يتم الإلغاء التدريجي للحقوق الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل على المنتجات الأوروبية الصناعية المستوردة من قبل الجزائر غير الواردة في الملحقين 2 و3 حسب الرزنامة التالية:

الجدول رقم (03-03): رزنامة التفكيك الجمركي غير وارد في الملحق 2 و3.

النسبة	السنوات
%90	2007
%80	2008
%70	2009
%60	2010
%50	2011
%40	2012
%30	2013
%20	2014
%10	2015
%05	2016
يتم إلغاء كل الرسوم المتبقية	2017

المصدر: من اعداد الطالبة على ضوء المعطيات الموجودة في الجريدة الرسمية العدد31، الصادرة بتاريخ :2005/05/30.

لكن في حالة ظهور صعوبات كبيرة يمكن تغيير رزنامة التي تم إعدادها وفق الفقرتين 2 و3 من المادة من قبل لجنة الشراكة حيث لا يمكن تمديدها خارج فترة الانتقالية والمحدد في المادة 06 من الاتفاقية بـ 12سنة من دخول حيز التنفيذ.

كما اعطى للجزائر الحق في اتخاذ تدابير وإجراءات استثنائية في تخفيض أو إدخال رسوم جمركية جديدة ولفترة محدودة إذا تعلق الامر بحماية الصناعة الناشئة أو القطاعات الخاصة بإعادة الهيكلة، أو تواجهها مشاكل تؤدي إلى مشاكل اجتماعية خطيرة.

لقد اتخذت الرسوم الجمركية المطبقة في 01 جانفي 2002 كنسبة أساس لحساب التخفيضات في الرسوم الجمركية[1].

[1]- المادة 18،الحربدة الرسمية الجزائرية، مرجع سابق الذكر، ، ص08.

5-النظام الجديد للتفكيك الجمركي بعد تعديل سنة 2012:

في إطار الدورة الخامسة لمجلس الشراكة المنعقد في 2010 تقدمت الجزائر بطلب مراجعة رزنامة تفكيك الرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية و التفضيلات الخاصة بالمنتجات الزراعية و المنتجات المحولة الخاضعة لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي يستند هذا الطلب إلى الإجراءات الاستعجالية التي نصت عليها المادتين 11 و 16 من اتفاق الشراكة .

تنص المادة 11 أنه بإمكان الجزائر مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي لعدد من المنتجات لا يتجاوز 15 %من واردات الاتحاد الاوروبي و ان لا يتعدى الحقوق الجمركية 25 %، أما المادة 16 تسمح للجزائر باعادة النظر في الامتيازات الجمركية للمنتجات الزراعية التي قدمتها للاتحاد الاوروبي في حالة تغيير سياستها الزراعية .ويرى السعيد جلاب مدير متابعة الاتفاقات التجارية الجهوية والتعاون أن الجزائر استطاعت ان تجري العديد من المفاوضات على مستوى ثماني دورات ما بين سنتي 2010-2012 بهدف تأجيل دخولها في منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي الى غاية 2020 بعدما كان ذلك مقررا سنة 2017[1].

2) الفصل الثاني:

المنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري، حسب ما نصت عليه المواد من12 إلى 16 من الاتفاقية، بحيث يتم التحرير التدريجي لهذه المنتجات وفق الملاحق والبروتكولات بما يتماشى مع السياسة الزراعية للطرفين عل ان يتم النظر في هذه الوضعية من مجلس الشراكة بعد مضي 5 سنوات من سريان الاتفاق[2].

3) الفصل الثالث:

يشتمل المواد من17 إلى 29 للاتفاق والتي تخص الاحكام المشترك وتتمثل أساسا في[3]:

- عدم إدخال أي حق او رسم جمركي عند استراد أو تصدير أو رفع تلك السارية عند التطبيق، كما لا يتم أي تقييد كمي جديد.
- إلغاء الحق الإضافي المؤقت الذي يخص المنتجات الواردة في الملحق 4 من قبل الجزائر في 01جانفي 2006 كأقصى حد.
- يُعلِم كل طرف الطرف الآخر بالحقوق القاعدية المطبقة في 10 جانفي 2002.

لا تحظى المنتجات ذات المنشأ الجزائري عند استيرادها إلى المجموعة برعاية أكثر من تلك المعمول بها بين الدول الاعضاء دون الإخلال بما تنص عليه لائحة المجموعة الاقتصادية الأوروبية:

---

[1] - وزارة التجارة، كلمة وزير التجارة، يوم تحسيسي واعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، فندق الشراتون، الجزائر،22 اوت 2012 ،ص03 ،موقع وزارة التجارة، تاريخ الاطلاع :2016/05/25

[2] - المواد 12-16،الجريدة الرسمية الجزائرية ،ص ص7-8.

[3] -المواد من17-29،نفس المرجع ،ص ص 8-9-10.

- إذا محل أحد الطرفين اغراق من قبل الطرف الاخر يمكنه التصرف وفق احكام الذات المكافحة الأعراف.
- لا يحول هذا الاتفاق دون القاء الاتحادات الجمركية او منطقة التبادل الحر وإنشائها طالما لا يترتب عنه تغير تغيير نظام المبادلات المنصوص عليها في الاتفاقية[3].
-

الباب الثالث: تجارة الخدمات

كما تمنح الجزائر لدول المجموعة نفس المعاملة التي تمنحها لشركاتها وفروعها للدول الاخرى سواء تعلق الامر بأداء خدمات عابرة للحد او الحضور التجاري بإنشاء شركة او فرع لها في الجزائر.

اما في جانب النقل مرخص كل طرف بإنشاء واستغلال فروع مستقلة او فروع شركات الطرف الاخر على اقليمية في ظروف لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لشركاته او للفروع المستقلة او الفروع التابعة لشركات دول أخرى إذا كانت أكثر رعاية ولهذا يلتزم الطرفان الدخول الى السوق والتجارة الدولية على اساس تجاري[1].

الباب الرابع: المدفوعات ورؤوس الاموال المنافسة

ويشمل هذا الباب حرية حركة رؤوس الاموال الاجنبية في الجزائر، وكذا تطبق الاجراءات المشتركة للمنافسة، والابتعاد التدريجي عن التمييز بين المتعاملين في مجال التموين والتجارة في السلع لكن اذا واجه احد الطرفين صعوبات في ميزان مدفعاتها ان يتخذ اجراءات لفترة محدودة من اجل تدارك وضعية ميزان المدفوعات وفقا لأحكام الملغات[2].

الباب الخامس: التعاون الاقتصادي

ترجمة المواد من 47 الى 66 بهدف التعاون الاقتصادي الى تدعيم عمل الجزائر من اجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ويشمل عدة مجالات اهمها[3]:

- التعاون في الطاقات الكفيلة يجعل الاقتصاد الجزائري قادرا على خلق النمو ومناصب الشغل بين قطاع الصناعة، الزراعة، الطاقة، النقل، الجمارك الخدمات، المالية السياحة، الاستثمار، الاعلام والاحصاء المجال العلمي والتكنولوجي، البيئة، التربية والتكوين.
- التعاون في مجال تحرير المبادلات بين الطرفين يتحقق هذا من خلال تبادل الخبرات والتكوين والمساعدات التقنية، وكذلك دعم الاستثمار المباشر كما يعمل على تشجيع التكامل بين الدول المغاربية وتنمية العلاقات بينها.

[1] - المواد 31-،37 الجريدة الرسمية اللجزائرية ،ص11-14.

[2] -المواد 38-،40 ،نفس المرجع ،ص14-15.

[3] - الجريدة الرسمية اللجزائرية ،ص16-20.

الباب السادس: التعاون الاجتماعي والثقافي

تضمنت المادتين 67 و68 الإجراءات الخاصة بالعمال وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل والمكافئات، التسريح والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها كما احتوى هذا التعاون تشجيع تبادل المعلومات بين الثقافات باستعمال كل الوسائل كالأعلام والصحافة والوسائل السمعية البصرية وتنظيم التظاهرات الثقافية[1].

الباب السابع: التعاون المالي

نصت المادة سنة 79 إلى 81 على ما يلي[2]:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنه الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.
- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.
- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناجمة عن منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.
- مرافقة السياسات التي تم تنفيذها في القطاعات الاجتماعية.

الباب الثامن: التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية

ترجمة المواد من 82 إلى 91 من الاتفاقية وتضمنت ما يلي[3]:

- تقوية مؤسسة الدولة والقانون.
- التعاون في مجال تنقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأشيرات).
- التعاون في مجال رقابة الهجرة غير الشرعية.
- التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب.

الباب التاسع: الإجراءات المؤسساتية العامة والنهائية

ترجمة المواد الأخيرة من 92 إلى 110 ويتضمن إجراءات مؤسساتية أهمها[4] ،إنشاء مجلس للشراكة يتولى تنفيذ الاتفاقات وتسوية الخلافات والسهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الطرفين، يبرم هذا الاتفاق لمدة غير محدودة وهو يحل محل اتفاق التعاون الموقع سنة 1976اعتبارا من دخوله حيز التنفيذ.

وفي نفس المعنى من اجل تسهيل تطبيق الاتفاق بإنشاء لجنة دائمة متعلقة بالتحضير والمتابعة لتطبيق الاتفاق يشرف عليها مباشرة وزير الدولة وزير الخارجية ويرأسها المدير العام للدائرة أوروبا بوزارة الخارجية.

---

[1] -نفس المرجع،ص20-21.

[2] - نفس المرجع، ص23.

[3] - الجريدة الرسمية الجزائرية،مرجع سابق الذكر،ص23-25.

[4] - نفس المرجع، ص 26-28.

المطلب الرابع: انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورومغاربية على الاقتصاد المغاربي والرؤية المستقبلية للاتفاق

تتحمل الدول المغاربية تكاليف تكييف وتقويم اقتصادياتها مع متطلبات نظام التبادل الحر الناتجة عن

إلغاء الحماية الجمركية حسب الاتفاق المبرم مع كل دولة على انفراد واحترام الضوابط النوعية والقواعد المنافسة وتحرير الخدمات وتنقل رؤوس الأموال .

1. انعكاسات الشراكة الأوروبية على الاقتصاد المغاربي

1.1.الانعكاسات الايجابية :

تمنح اتفاقيات التبادل الحر الاورو –متوسطية بعض المزايا والمكاسب للشركاء على المدى الطويل ، ويمكن ذكر بعضها [1]:

- يؤدي تحرير التجارة التي تنص عليه اتفاقية المشاركة إلى تحسين القدرة والكفاءة الإنتاجيتين ؛
- سيؤدي التزام الشركاء باتفاقية المشاركة إلى تعزيز النهج الإصلاحي وتشجيعه الذي سلكته الدول المعنية أو التي هي في إطار انجازه ؛
- ستؤدي هذه الاتفاقية إلى تشجيع المنافسة وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بفضل توفير البيئة المواتية لذلك ؛
- تؤدي التحديات المرتبطة بالالتزامات التي تنص عيها اتفاقية المشاركة الأورو - مغاربية إلى إحداث عملية إعادة الهيكلة واسعة النطاق في اقتصادياتها ، ويقضي الوقوف أمام هذه التحديات ضرورة التعاون الاقتصادي الإقليمي؛
- سوف يزيد اهتمام الدول الأوروبية بالمنطقة العربية عامة والمغاربية خاصة نتيجة توافر العمالة والمواد الخام وقرب الموقع الجغرافي من الأسواق الأوروبية ، وغيرها من عناصر المزايا التنافسية المتمثلة في المزايا المتعلقة بإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على الشركاء التي من شأنها جلب المزيد من الاستثمارات الأوروبية ،حيث تصبح كلا من الجزائر وتونس والمغرب قاعدة للإنتاج والتصدير إلى السوق الأوروبية .

2.1.الانعكاسات السلبية :

أثرتخفيض وإزالة الرسوم الجمركية على اقتصاديات الدول المغاربية من أهمها[2]:

- ارتفاع الواردات المغاربية من السلع الرأسمالية والمنتوجات نصف المصنعة بسبب إعفائها من الرسوم الجمركية في بداية المرحلة الانتقالية،بالمقابل تراجع مستوى

[1] -يوسف خليل ابراهيم السبعاوي،الصعوبات التي تواجه اتفاقية المشاركة العربية الأوروبية،رسالة ماجستير،معهد البحوث والدراسات العربية،جامعة الدول العربية،القاهرة،مصر 2011،ص ص 87-88.

[2] -Michel Vauzelle,rapport d'informationsur le partenariat Euro-Méditérranée ,23/06/1999.

صادرات دول المغرب العربي من المنتوجات ذات الميزة النسبية والمنافسة العالمية كالغزل والنسيج والملابس والمصنوعات الجلدية والأسمدة ،مما ينجم عنه في اختلال الموازين التجارية المغاربية ؛

- تؤدي المنافسة الشديدة بين المنتجات الأوروبية والمغاربية نتيجة عدم التكافؤ فيما بينها إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات ، وفسح المجال لاقتحام المنتوجات الأوروبية في السوق المغاربية ؛
- تراجع إيرادات الميزانيات العامة للدول المغاربية نتيجة إزالة التعريفات الجمركية ومن ثم تقليص الإنفاق العام الحكومي ومنه محدودية الاستثمار وزيادة التضخم وارتفاع مستويات البطالة.

2.الرؤية المستقبلية لاتفاق الشراكة الأورومغاربية

يعتبر جنوب حوض البحر الابيض المتوسط منطقة تباين وتنافس بين دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية نظرا للإعتبارات الآتية [1]:

- يعتبر البحر المتوسط وسيلة ربط عالمية؛
- أن المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط غنية بمصادر الطاقة والمواد الأولية؛
- تمثل مصدر هام للعمالة الرخيصة؛
- تعتبر المنطقة الجنوبية في حوض المتوسط منطقة غير مستقرة لسوء

الأوضاع الإقتصادية الإجتماعية والسياسية.

وأمام التنافس الأوروبي الأمريكي حول المنطقة فعلى دول المغرب العربي بلورة إستراتيجية مغاربية موحدة لضمان مكانة اقتصادية في العالم ولتحقيق ذلك يتطلب من الدول المغاربية العمل على:

- نجاح العلاقات بين الأطراف على التعاون والتضامن بين دول المغرب العربي لتحقيق أهدافها وذلك من خلال تفعيل مشروع الإتحاد المغاربي؛
- مواجهة الظروف الدولية بأسلوب مناسب وفعال زيادة من خلال مشروع اتحاد المغرب العربي ؛
- تأهيل اتحاد المغرب من الناحية الموضوعية مع دول الجوار الجغرافي خاصة في إطار علاقته مع الإتحاد الأوروبي عن طريق التكامل الاقتصادي والمؤساستي للدول المغاربية؛

[1] -Jean Paul Perrier : Une sécurité régionale contrainte par l'omniprésente américaine, dans Pascal Boniface, Didier Billion les défies du Monde Arabe, p117.

- إقامة مناطق للتبادل الحر فإن هذا الاحتكاك سيولد تحديات اقتصادية وسياسية للدول المغاربية وقد يزيد من حدة الصعوبات والمشاكل التي تعترض البنية المغاربية، والوضع القائم يفرض على الدول المغاربية تعجيل إنشاء منطقة للتبادل الحر من أجل الاستعداد للمواجهة الأوروبية ،من بين الفرص الدافعة والمحفزة لهدا التبادل التجاري[1]:
  - ضعف المبادلات بين الدول المغاربية؛
  - أهمية المبادلات البينية؛
  - إمكانية فرص التكامل؛
  - التقارب بين الأدوات السياسية والاقتصادية.
- دعم التحول الاقتصادي المترافق مع إنشاء مناطق للتبادل الحر بين الدول الموقعة على اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والمساعدة على تحقيق التنمية الشاملة وتنمية المجتمعات المدنية، فإن معظم هذه الأهداف لم تتحقق لعدم وجود المؤسسات القادرة على إحداث الاندماج.
- تجاوز الهوة الاقتصادية، الاجتماعية السياسية بين دول الإتحاد الأوروبي و المغرب العربي خلال المستقبل القريب ؛
- تفعيل المجتمع بمشاركة شعبية أوسع وتطوير المفاهيم والمرونة في معالجة الجمود والمشكلات البيروقراطية لإمكانية مواجهة التحديات المتلاحقة في التطوير العالمي والمحيط الإقليمي لتحقيق الاندماج والتكامل في علاقاتها مع دول الإتحاد الأوروبي والنظام العالمي الجديد.

- دعم التحول الاقتصادي المترافق مع إنشاء مناطق للتبادل الحر بين الدول الموقعة على اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والمساعدة على تحقيق التنمية الشاملة وتنمية المجتمعات المدنية، فإن معظم هذه الأهداف لم تتحقق لعدم وجود المؤسسات القادرة على إحداث الاندماج.
- تجاوز الهوة الاقتصادية، الاجتماعية السياسية بين دول الإتحاد الأوروبي و المغرب العربي خلال المستقبل القريب ؛
- تفعيل المجتمع بمشاركة شعبية أوسع وتطوير المفاهيم والمرونة في معالجة الجمود والمشكلات البيروقراطية لإمكانية مواجهة التحديات المتلاحقة في التطوير العالمي والمحيط الإقليمي لتحقيق الاندماج والتكامل في علاقاتها مع دول الإتحاد الأوروبي والنظام العالمي الجديد.

[1] - وفاء سعد الشربيني، مرجع سبق ذكره، ص 75.

خلاصة الفصل:

عملت كلا من الدول المغاربية والمجموعة الأوروبية على تمتين العلاقات فيما بينها وشملت كل الميادين عامة والمجال الاقتصادي خاصة ،وبعد التعرض لمختلف الجوانب التي تميز العلاقات بين الإتحاد الأوربي والدول المغاربية الثلاث "الجزائر تونس، المغرب" يمكن أن نستخلص أن العلاقات الأورو- مغاربية لم تكن وليدة مؤتمر برشلونة واتفاقيات الشراكة الجديدة، وإنما تعود تاريخيا إلى فترة ما بعد استقلال الدول المغاربية الثلاث وارتباطها

باتفاقيات تجارية –بالدرجة الأولى- مع دول أوروبا. وتعتبر الاتفاقيات الجديدة سوى استمرار لسياسة قديمة متجددة ثم تطويرها تماشيا مع المعطيات والمتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة .

اتسمت اتفاقيات الشراكة الأورو-مغاربية بطابع الشمولية من حيث التعرض للمسائل السياسية، خاصة

الدواعي الأمنية باهتمام كبيرا، والجوانب الاقتصادية والمالية إضافة إلى القضايا الاجتماعية والثقافية .

انحصر التبادل التجاري المغاربي في سوق واحدة ألا وهي السوق الأوروبية، مما انعكس سلبا على الصادرات المغاربية بسبب أن الاتحاد الأوروبي كان يسعى إلى فرض قيود على المنتجات المغاربية تحت سياسات تحديد الحصص والقيود الجمركية ومحاربة الاغراق من أجل حماية المنتجات والمنتجين الأوروبيين مما يلحق أضرارا بالميزان التجاري .

وبالرغم من تلك العراقيل التي كانت تتعرض لها المبادلات المغاربية مع الاتحاد الأوروبي بقيت الدول المغاربية وفية لها إلى حدود أوائل القرن 21 ،حيث دخلت في اتفاقيات أخرى كالولايات المتحدة الامريكية التي ترغب في استقطاب السوق المغاربية وذلك بسبب المنافسة الحادة بينها وبين الاتحاد الأوروبي.

الفصل الرابع: تقييم الشراكة الاقتصادية الأورو- مغاربية خلال الفترة "2005- 2015"

تمهيد:

تعود العلاقات الأورو-مغاربية إلى بداية المسار التكاملي للاتحاد الأوروبي من خلال السياسات المتوسطية الاقتصادية و التجارية ، فدخلت كلا من المغرب وتونس و الجزائر في علاقات متقدمة مع الاتحاد الأوروبي بحكم السياسة المرتبطة منذ الأزل.وبعد توقيع اتفاق برشلونة أصبحت العلاقات أكثر تداخلا.

حاولت الدول الثلاث تحقيق التنمية في ظل التحولات الدولية و الإقليمية والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال اتفاق الشراكة ،وأقر هذا الأخير بصفة خاصة على إرساء منطقة التبادل الحر عن طريق إلغاء الحواجز الجمركية ،وللخوض في هذه الاتفاقية قامت الدول المغاربية بتضحيات من إعادة السياسة الاقتصادية والمالية للدول الثلاث.ينطلق تقييم هذه الاتفاقية من مرتكزات اقتصادية والتي تعتبر مؤشر نجاح أو فشل اتفاق الشراكة الأورو-مغاربية.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى تحليل وتقييم الشراكة الاقتصادية لكل دولة على حدا مع شريكها الأوروبي،وذلك من خلال تقديم حوصلة ونتائج الشراكة الاقتصادية لكل من المغرب ،تونس والجزائر عن طريق عرض وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية كالتجارة الخارجية ومدى تأثر الميزان التجاري جراء المبادلات التجارية بين الدول الثلاث والاتحاد الأوروبي .وكذلك حصة الاستثمار الأوروبي المباشر في المغرب،تونس والجزائر .وكذلك القروض والمساعدات المالية التي تلقتها الدول الثلاث من الاتحاد الأوروبي .و تطرقنا كذلك إلى مدى تأثر الخزينة العامة جراء تقلص الإيرادات الجبائية الناجمة عن الإعفاءات الجمركية.

المبحث الأول تقييم الاتفاق الاقتصادي الأورو- مغربي 2005-2015

وقعت المغرب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جميع المجالات خاصة الاقتصادية من أجل تعميق العلاقات والاندماج في السوق الأوروبي خاصة والعالمي

عامة،ومن خلال الاتفاقية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، حيث حصد المغرب من خلالها مكانة الشريك المميز سنة2008.وقد اثر هذا الاتفاق على الاقتصاد المغربي من خلال التبادلات التجارية والاستثمار المباشر الأوروبي وكذلك الموارد المالية التي تلقاها من نظيره.

المطلب الأول: تقييم المبادلات التجارية

المغرب لديه اقتصاد مفتوح. تمثل التجارة 80٪ من الناتج المحلي الإجمالي (البنك الدولي ، 2017). الشركاء التجاريون الرئيسيون للمغرب هم فرنسا وإسبانيا ، تليها الولايات المتحدة وإيطاليا. تستورد البلاد النفط الخام ومعدات الاتصالات والقمح والغاز والكهرباء. تتكون صادراتها بشكل رئيسي من المنسوجات والمكونات الكهربائية والأسمدة والحمضيات والخضروات والأسماك.

1 .الصادرات المغربية:

يطلق مصطلح الصادرات على جميع السلع والبضائع والخدمات التي ترسلها الدولة وتوجهها إلى الأسواق الدولية الخارجية، ويأتي ذلك بعد أن تتأكد الدولة من بلوغها حالة الفائض في الإنتاج.

يعتبر المغرب أحد أهم المصدرين للعديد من المنتجات إلى أوروبا نظرا لموقعه الاستراتيجي الرابط بين أفريقيا وأوروبا،حيث بلغ المعدل السنوي للصادرات نحو أوروبا 60%، وتختلف هذه المنتجات من زراعية وصناعية وبحرية ومنتجات أخرى متنوعة.فكانت منتجاته تجوب دول أوروبا ، إلا أنه في الفترة الأخيرة تعرض المغرب للعديد من المشكل الاقتصادية جعلته يخسر الكثير من العائدات التجارية خاصة أن اقتصاده يعتمد بشكل أساس على الفلاحة والسياحة والصيد البحري والفوسفات.

الجدول رقم (01-04):صادرات المغرب نحو العالم والاتحاد الأوروبي خلال الفترة "2005- 2015"

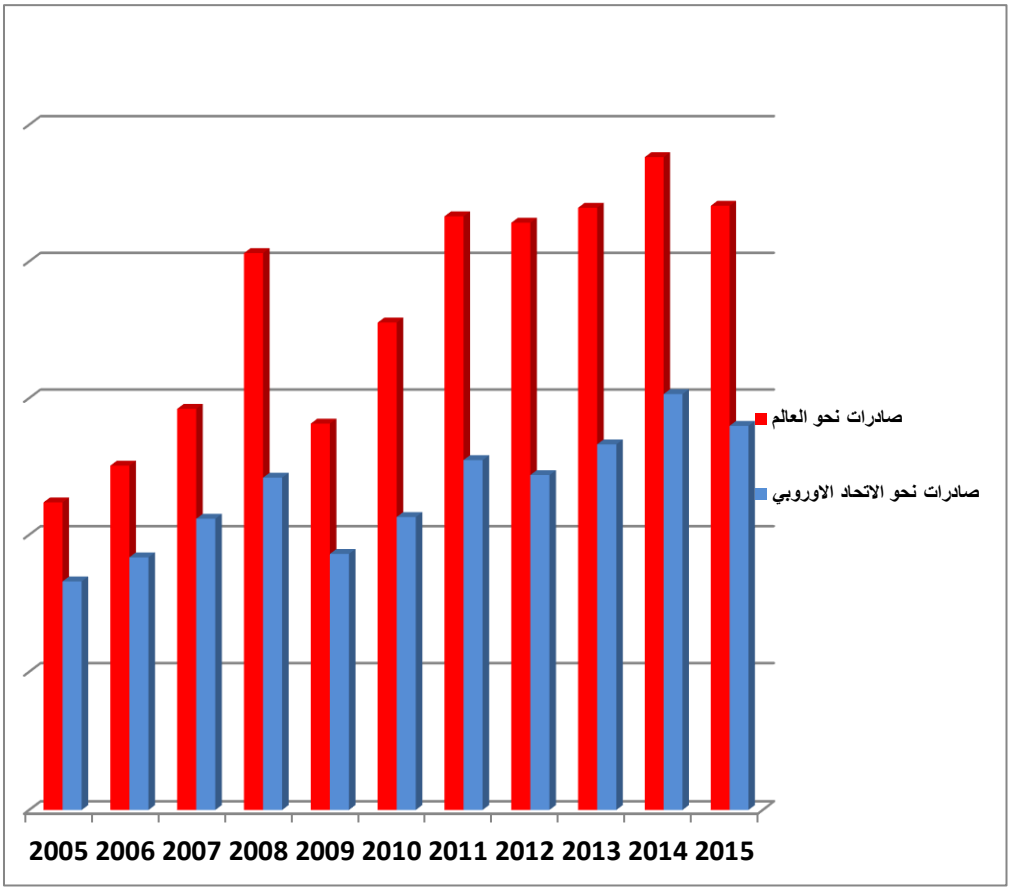
الوحدة : مليون أورو

السنوات	صادرات نحو العالم	صادرات نحو الاتحاد الأوروبي	نسبة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي %
2005	6502.44	6669.94	74,16

2006	7792.068	7304.23	73,22
2007	8874.82	7723.20	72,47
2008	9118.50	8217.05	59,54
2009	8845.36	6671.96	66,10
2010	9477.64	8021.13	59,96
2011	10024.95	9114.60	58,80
2012	10470.60	9475.24	56,89
2013	10805.60	10020.39	60,59
2014	11910.05	11395.25	63,60
2015	13219.44	12599.12	63,46

المصدر: من إعداد الطالبة على ضوء بيانات متحصل عليها من موقع ITC Market Analysis Tools Newsletter

الشكل رقم(01-04)صادرات المغرب خلال الفترة 2005-2015:



المصدر:من إعداد الطالبة بناء عل معطيات الجدول أعلاه

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أنه في سنة 2005 بلغت نسبة تعامل المغرب مع الاتحاد الأوروبي حوالي 74 % ،ثم بدأت في الانخفاض بنسب ضئيلة إلى أن وصلت حوالي 56 % سنة 2012 مقارنة بدول العالم الأخرى وهذا نتيجة دخول المغرب في اتفاقيات أخرى أهمها مع الولايات المتحدة الأمريكية روسيا والصين.

خلال الفترة 2010 -2014 عرفت الصادرات ارتفاعا بنسبة 7.2% ،وبلغت الصادرات المغربية نحو الاتحاد الأوروبي سنة 2011 حوالي 9114.60 مليون أورو أي بزيادة 12 %مقارنة مع سنة 2010.

وفي سنة 2012 بنسبة 5.5 % مقارنة مع عام 2011 (ارتفاع المنتجات النهائية والسلع الاستهلاكية بشكل رئيسي بنسبة 38.9% مقابل 36.9% ،ثم تليها منتجات نصف منتهية بنسبة 28.3%مقابل 30.8% والمنتجات الغذائية 16.5%) ، صدر المغرب نحو الاتحاد الأوروبي ما قيمته 3.83 مليار أورو من الآلات ومعدات النقل، و2.87 مليار أورو من السلع المصنعة و2.25 مليار أورو من المنتجات الغذائية سنة 2014. ارتفعت

صادرات الخضروات المغربية إلى الاتحاد الأوروبي من يناير إلى أكتوبر 2015 بنسبة 15 ٪ لتصل إلى 630 مليون أورو[1].

ملاحظة:

تتكون صادرات المغرب أساسا من مواد الاستهلاك بنسبة 35 %،الملابس الجاهزة 8.50 % والمواد المنسوجة 7.21% ،مواد التجهيز الصناعي 6.22 %، الأجهزة الكهربائية 10 %،في حين تشكل المواد الغذائية والمشروبات والتبغ 18% من إجمالي الصادرات الرئيسية نحو الاتحاد الأوروبي.

وخلال سنة 2014 قدرت صادرات الاتحاد الأوروبي نحو المغرب على النحو التالي: آلات ومعدات النقل (6.11 مليار أورو) والسلع المصنعة (3.94 مليار أورو) والمحروقات المعدنية (2.23 مليار أورو)،أما في سنة 2015 بلغت واردات المغرب من الاتحاد الأوروبي حوالي 17837.17مليون أورو أهمها مواد تجهيز وسلع مصنعة.

وفقا للإحصائيات تتوزع الصادرات المغربية على النحو التالي:
اسبانيا تمثل 22% من إجمالي الصادرات ،ثم تليها فرنسا بنسبة 20.5% وايطاليا بنسبة 4.3% من إجمالي الصادرات.

2.الواردات المغربية:

الواردات هو مصطلح تجاري يطلق على كل ما يتم تزويد السوق المحلي به من سلع وخدمات مستوردة أو قادمة من الخارج أو حتى من الداخل لتغطية حاجة السوق من نقصٍ في سلعة ما.

يعد الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للمغرب ،حيث بلغ المعدل السنوي لواردات المغرب من الاتحاد الأوروبي 50% .يتكون هيكل الواردات المغربية من مواد التجهيز والطاقة والمواد الغذائية والسيارات والآلات المستعملة في مجال التصنيع وتكنولوجيا الاتصال والتصنيع.

الجدول رقم(02-04): واردات المغرب من الاتحاد الأوروبي والعالم خلال الفترة 2005- 2015

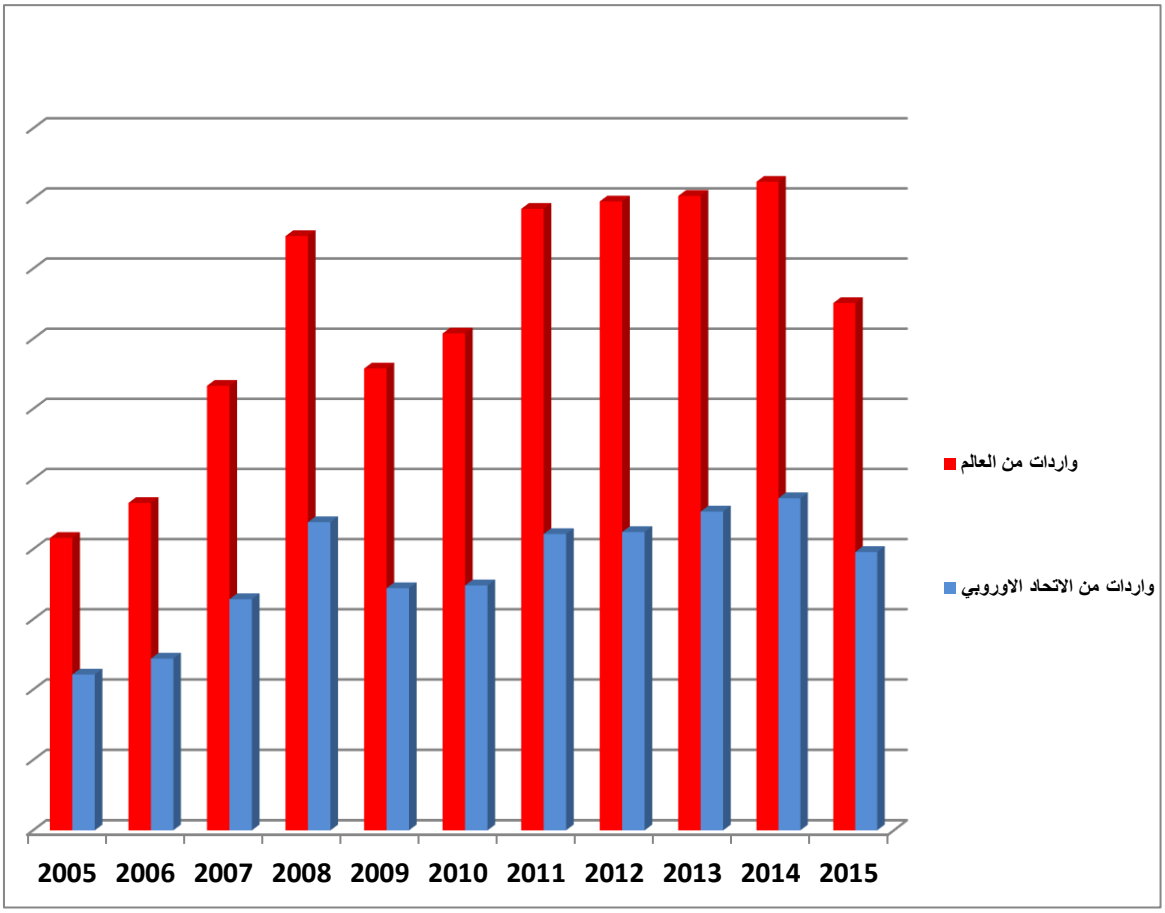
الوحدة : مليون أورو

[1] -أنظر الملحق رقم 01.

السنوات	واردات من العالم	واردات من الاتحاد الأوروبي	نسبة الواردات من الاتحاد الأوروبي%
2005	16704.16	8889.18	53,21
2006	18546.43	9710.73	52,36
2007	23089.95	11990.71	51,93
2008	28764.27	14903.47	51,81
2009	23577.62	12348.11	52,37
2010	26642.99	13118.37	49,24
2011	31779.02	15135.57	47,63
2012	34826.48	16503.53	47,39
2013	34009.04	17077.93	50,20
2014	34750.30	17779.93	51,16
2015	33825.09	17837.17	52,73

المصدر: من إعداد الطالبة على ضوء بيانات متحصل عليها من موقع ITC Market Analysis Tools Newsletter

الشكل رقم (02-04):واردات المغرب من الاتحاد الأوروبي والعالم خلال الفترة 2005- 2015



المصدر:من إعداد الطالبة بناء عل معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من الجدول رقم (02-04) والشكل رقم (02-04) أنه الاتحاد الأوروبي المورد الرئيسي للمغرب بنسبة 47.4 % من الواردات (الكيماويات واللدائن والنحاس والحديد والصلب ،الآلات والأجهزة الأخرى ، والأسلاك الكهربائية والكابلات ، والسيارات الصناعية ،المفاتيح الكهربائية والمولدات والمحركات الكهربائية ومعدات الطحن وغيرها، المنتجات النهائية للاستهلاك .ففي سنة 2005 بلغت واردات المغرب حوالي8889.18 مليون أورو ،ثم بدأت في الارتفاع التدريجي بسبب الاتفاقية (ارتفاع نسبة الاتحاد الأوروبي من السوق المغربية) .

بلغ إجمالي الواردات المغربية من الاتحاد الأوروبي حوالي 21 مليون دولار سنة 2011 ،وشكلت أنصاف المنتجات26.5 %، مواد التجهيز الصناعي 25.7 %، مواد الاستهلاك 22.1% ،السيارات السياحية 19 %والمواد البلاستيكية المتنوعة 11% ،ووفقا للمعطيات تعد اسبانيا تعد اسبانيا أول مورد تجاري للمغرب بنسبة 13.4% ،ثم

تليها فرنسا بنسبة 13.3% وألمانيا بنسبة 5.2% و ايطاليا بنسبة 5% من إجمالي الواردات المغربية[1].

من دراستنا لهيكل صادرات وواردات المغرب نلاحظ أنه هناك عجز في الميزان التجاري* على مدار الفترة(2005- 2015) ،ويمكن تفسير هذا العجز التجاري من جهة بالزيادة في الواردات بمنتجات الطاقة والمنتجات الغذائية التي ترتبط قيمتها بتقلبات الأسعار وكذا بمعدلات الصرف على المستوى العالمي، ومن جهة أخرى بأهمية واردات سلع التجهيز المرتبطة بالاستثمار في الاقتصاد الوطني باستثناء الطاقة والفوسفات ومشتقاته. وتجدر الإشارة إلى أن العملية الإنتاجية تعتمد بشكل كبير على الواردات، حيث تفاقم هذا العجز خمس مرات في عشر السنوات الأخيرة ليصل إلى 22.613 مليون دولار سنة 2012 ،بالرغم من الانخفاض المسجل خلال سنتي 2009 و2010 بسبب التدني الحاد في الواردات مقارنة مع الصادرات[2].

كما تعاني الصادرات المغربية من صعوبات للولوج في السوق الأوربية بسبب الشروط المعيارية المطبقة (التقنية، الصحية،...)مما أدى إلى تراجع الحصة التجارية للمغرب في السوق الأوربية .

ومن بين العواقب السلبية لاتفاقية الشراكة إمكانية تعميق العجز في الحساب الجاري لميزان التجاري على المدى القصير والمتوسط، فانفتاح السوق الداخلي على منافسة المنتجات الأوروبية سيترجم بزيادة سريعة في الواردات التي سيتم تحفيزها في نفس الوقت بالتفكيك الجمركي.

فأثر اتفاقية الشراكة على الصادرات سيبقى ضعيفا حتى في حالة تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،فاغلب هذه الاستثمارات تستهدف في المقام الأول السوق الداخلي بدلا من التصدير كما أن هذه الاستثمارات تعمل في المدى الطويل على تحويل المزيد من النقد الأجنبي نحو الخارج على شكل أرباح وأصول رؤوس الأموال المستثمرة مما يزيد من عجز ميزان المدفوعات .

المطلب الثاني :الاستثمار الأوروبي المباشر في المغرب

[1] -أنظر الملحق 02.

*الميزان التجاري:مستند حسابي يوضح الفرق بين قيمة الصادرات والوردات خلال فترة ما .

[2]-أنظر الملحق03 .

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الاستثمارات في المشروع المعني هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار.

قارب مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي بين عامي 2005 و2012 حوالي 130 مليار درهم مع هيمنة أوروبية (تمثل الاستثمارات المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي أكثر من 69% خلال الفترة 2007-2011). وخلال الفترة نفسها بلغ مجموع عمليات الخصخصة 35.4 مليار درهم، أي أكثر من ربع إجمالي صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتساهم خصخصة المؤسسات والخدمات العمومية في إطار الاستراتيجيات القطاعية في تدفق استثمارات بصفة خاصة. احتل القطاع العقاري في فترة 2007-2011 المرتبة الأولى (23.6%)، ويليه قطاع الاتصالات (17.3%)، وقطاع السياحة (15.8%).

انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أوروبا بنسبة44.5% بسبب الأزمة التي تجتاح الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2008 وسياسة التوسعية للاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية (توجيه معظم استثماراته لأوروبا الشرقية)،كذلك خوصصة معظم المؤسسات العامة الأكثر ربحية وأنه لم يعد هناك تقريبا أي شيء للبيع للمستثمرين الأجانب اللذين لا يمثلون الآن سوى 57٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة.

بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبي بالمغرب أزيد من 15.236 مليار أورو مع نهاية سنة 2015 والجدول التالي يوضح الاستثمارات الأوروبية المباشرة في المغرب[1].

الجدول رقم (03-04):الاستثمارات الأوروبية المباشرة في المغرب خلال الفترة 2005-2015 الوحدة:مليون درهم

السنوات	الاستثمارات الأوروبية المباشرة في المغرب
2005	23747.20
2006	21304.9

[1] -أنظر الملحق10.

2007	27792.10
2008	18009.9
2009	18223.2
2010	26916.2
2011	15002.4
2012	17696.1
2013	23416.6
2014	19403.4
2015	18339.9
2016	17005.0

المصدر:المكتب المغربي للصرف

ارتفعت الاستثمارات الأوروبية المباشرة خلال العشر سنوات حيث وصلت 3 مليارات دولار منذ سنة2013 إلى غاية 2017 ،والملاحظ أن الاستثمارات الأوروبية المباشرة قليلة في المغرب مقارنة ما كانت تطمح له جراء توقيع اتفاق الشراكة وما خسرته جراء التفكيك الجمركي وكذلك من النفقات التي أنفقها المغرب على إصلاح الإدارة العامة من خلال إصلاح القضاء وصياغة القوانين من أجل تحسين المناخ الاستثماري .

المطلب الثالث:تقييم الموارد المالية

1.المساعدات والقروض:

1.1.القروض:

بعد توقيع المغرب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ،أعلن هذا الأخير مجموعة من الإجراءات والتدابير من خلال منح المغرب أغلفة مالية على شكل قروض لدعم وتيرة الإصلاح الاقتصادي والتنمية في جميع المجالات ،والجدول التالي يوضح المبالغ المالية التي استفادت منها المغرب خلال الفترة 2005-2015 في شكل قروض ممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار.

الجدول رقم (04-04) :قروض الاتحاد الأوروبي للمغرب خلال الفترة 2005-2015.

الوحدة:مليون أورو

السنوات	مبلغ القرض
2005	160
2006	137
2007	366
2008	288.5
2009	540
2010	420
2011	200
2012	1004.6
2013	244.8
2014	456.4
2015	105

المصدر:من إعداد الطالبة على ضوء المعطيات المتحصل عليها من البنك الأوروبي للاستثمار.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المغرب تلقى قروضا خلال الفترة 2005-2015، في سنة2005 بلغت قيمة القروض 160مليون أورو ،ثم بدأت في الارتفاع بداية من سنة 2007 وبلغت ذروتها سنة 2012 حيث قدرت بـ1004 مليون أورو ،خصصت القروض المقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار خلال الفترة 2005-2015 في مجال الطاقة ،الخدمات ،النقل، الصحة ،الصناعة،التربية والتعليم،الموارد المائية،وكانت الحصة الأكبر لتمويل البنوك.[1]

تنويـه:

قدرت قروض المغرب من الاتحاد الأوروبي سنة 2016 و2017 ب275 مليون أورو و445 مليون أورو على التوالي وكانت أعلى نسبة موجهة للبنوك.

2.1.المساعدات:

قبل إطـلاق الآلية الأوروبية للجوار والشراكـة كان المغرب من أكبر المستفيدين من برنامج ميدا1 وميدا 2 وكان ذلك حتى سنة 2006 ،قدرت المساعدات المالية الممنوحة للمغرب حتى 2006 بـــ 1040 مليون أورو وهو اكبر مستفيد في منطقة جنوب

[1] -أنظر الملحق 11.

المتوسط، ولكن منذ جويلية 2007 استبدل برنامج "ميدا" بالآلية الأوروبية للجوار الشراكة وهو الإطار التعاوني بين المغرب والإتحاد الأوروبي وكانت حصة المغرب من خلال هذه الآلية لسنوات 2007-2010 تقدر بـ 654 مليون أورو وهي مساعدات تقدم لتنفيذ خطة العمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .ولكن يجدر الإشارة أن هذه الأموال الممنوحة تذهب إلى أولويات تحددها الإتحاد الأوروبي المتمثلة في خمس أولويات :

- تحسين الظروف الاجتماعية.
- حقوق الإنسان وحكم الراشد.
- تدعيم المؤسسات وإصلاحها.
- الإصلاح الاقتصادي.
- الحفاظ على البيئة

وخصص الإتحاد الأوروبي غلافا ماليا لمدة ثلاث سنوات 2011-2013 قدره 580.5 مليون أورو على شكل مساعدات مالية في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، كما نم رصد من الاتحاد الأوروبي نحو 890 مليون أورو لمساعدة المغرب ضمن خطة الدعم المالي للفترة(2014-2017) لتطوير التنمية المحلية والتعليم[1].وقدرت حصة المساعدات لسنة 2014 بـ218 مليون أورو (90 مليون أورو لقطاع الصحة،70مليون أورو لقطاع العدالة،38 مليون أورو لتسهيل الاستثمار،10 مليون أورو في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة و10 مليون أورو لدعم مفاوضات منطقة التجارة الحرة).أما سنة 2015 قدرت المساعدات المالية بـ210 مليون أورو(5 ملايين أورو لإصلاح نظام السجون،45 مليون أورو لإصلاح النظام التدريب المهني ،10 مليون أورو للصحة،30مليون أورو لصندوق الاستثمار،5.5 مليون أورو للعدالة ،105 مليون أور لتعزيز النمو والقدرة التنافسية)[2].

وقدرت مساعدات الاتحاد الأوروبي للمغرب سنة 2016 و2017 بـ190 مليون أورو،189.5 مليون أورو على التوالي وحضي المجال الاجتماعي والثقافي بأعلى نسبة.

ملاحظة:

[1] -جريدة الحياة المغربية،"الشراكة المغربية الأوروبية على وشك الانفراج"،تم التحميل من الموقع الالكتروني التالي: www.elhayat.com/search.aspx ?searchtex ،تاريخ التحميل:2017/02/25.

[2] - تم التحميل من الموقع الالكتروني التالي:-https://ec.europa.eu/neighbourhood enlargemant/neighbourhood/countries/morocco_en،بتاريخ:2017/02/25.

تعد القروض والمساعدات الأوروبية للمغرب قليلة مقارنة للخسائر التي تكبدتها الخزينة العامة جراء التفكيك الجمركي.

2. أثر التفكيك الجمركي على الاقتصاد المغربي:

منذ بداية تطبيق اتفاقية الشراكة اتخذت الإيرادات الجمركية منحى تناقصيا بسبب تراجع المساهمة التمويلية للرسوم الجمركية ،حيث تتجلى أهمية الانعكاسات الجبائية لاتفاقية التبادل الحر المبرمة مع الاتحاد الأوربي من خلال المعطيات التالية:

- كون الاتحاد الأوربي هو أكبر شريك اقتصادي وتجاري للمغرب بحكم أن ثلثي مبادلاته الخارجية تتم مع هذه المجموعة الاقتصادية ؛

كون الرسوم على استيراد المواد القادمة من أوروبا تمثل 60 %من مجموع الإيرادات الجمركية ؛

- اعتبار الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية الأوربية هو حجر الزاوية في الاتفاقية ؛
- كون الرسوم الجمركية تمثل 43 % من مجموع موارد الخزينة العامة .

بدأ التفكيك الجمركي في مارس2000 طبقا لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتواصل هذا التفكيك تدريجيا حسبما تفرضه الاتفاقيات السالفة الذكر من التزامات، فأصبحت الرسوم تفقد أهميتها لميزانية الدولة نظرا للتراجع المستمر لعائداتها من سنة إلى أخرى .،حيث تراجعت مداخيل الرسوم الجمركية ، وقد عرفت سنة 2003 خسارة 900 مليون درهم من مداخيل الرسوم مقارنة مع سنة 2002 ،و سبب هذا التراجع تطبيق الشطر الثالث من إلغاء التعريفة الجمركية وكذا زيادة الواردات المستفيدة من الإلغاءات الجمركية بنسبة 4.04 %.

أدى الانخفاض المتوالي في الرسوم الجمركية إلى تدني موارد الدولة الجبائية ،فلجأت المغرب لإيجاد بدائل تعوض النقص ، حيث قامت الدولة بزيادة الضرائب و القروض الخارجية (وهذا النوع يؤثر على ميزان المدفوعات)، فرغم كل المحاولات للرفع من موارد الدولة غير الجمركية فان ميزانية الدولة ظلت تعاني من العجز منذ بداية اتفاقية .ومثال على ذلك العجز ما عرفته ميزانية الدولة لسنة 2010 حيث وصل إلى 14.5 مليار درهم أي 4.8 %من الناتج الداخلي الخام، مما يكرس بدوره عجزا في الميزانية خاصة إذا كان سعر الفائدة مرتفعا فوصلت المديونية الخارجية إلى 140 مليار درهم سنة 2009 بزيادة6.5 مليار درهم مقارنة مع سنة 2008.

فقد عرفت سنة 2013 تراجعا كبيرا من قيمة هذه الرسوم بنسبة 20% أي خسارة 1 مليار درهم من الموارد الجمركية .

ملاحظة:

تمثل أهم انعكاس مالي للاتفاقية في حجم ضياع المداخيل الجبائية المتوالية ،حيث قدر خلال الفترة (2000 -2012)ب1.9% من الناتج الداخلي الإجمالي فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي وتصل إلى2.6% في حالة الانفتاح على بقية العالم.

وتجدر الإشارة أن الرسوم الجمركية تمثل 10% من مجموع موارد الخزينة العامة،بحيث يمثل الناتج الداخلي الخام 3.5% من حصة الرسوم الجمركية التي تحتل مكانة هامة. فالانخفاض المتوالي في الرسوم الجمركية يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الموارد الجبائية للدولة في ظل التنامي المتزايد للنفقات، ما جعل الحكومة تبحث عن بدائل لتعويض هذا النقص من خلال زيادة الضرائب الداخلية سواء المباشرة أو غير المباشرة و اللجوء إلى سياسة الاقتراض [1].

[1] - جريدة الحياة المغربية،مرجع سابق الذكر.

المبحث الثاني تقييم الاتفاق الاقتصادي الأورو- تونسي خلال الفترة 2005-2015

ليست لدى تونس ثروات بحجم البلدان المغاربية الأخرى إلا أنها تتوفر على موارد فلاحية وبترولية ومعدنية،حيث تحتوي على كميات لا بأس بها من الموارد البترولية حوالي 97600 برميل يوميا من النفط، كما تحصّل ما يقارب النصف من مصادرها الطاقية فقط من الغاز الطبيعي الذي تتوفر عليه .وبحكم أنها تطل تونس على واجهتين بحريتين أمام البحر الأبيض المتوسط ما قد يوفر لها اكتفاءً ذاتيا في الثروة السمكية. كانت تونس أول دولة متوسطية وقعت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، حيث يعتمد الاقتصاد التونسي تقريبا على الأسواق الأوروبية ،إذ بلغت السنوات السابقة قبل توقيع الاتفاق 79% من الصادرات و72% من الواردات وأن معظم السياح الوافدين إلى تونس هم أوروبيون،ومن أهم جوانب اتفاق التطوير التدريجي لإقامة منطقة تجارة حرة وقد أثر هذا على الجانب الاقتصادي بصفة عامة والتجاري الخارجية بصفة خاصة.

المطلب الأول : تقييم المبادلات التجارية الأورو- تونسية

1.الصادرات التونسية

تعتمد الصادرات التونسية على تركيبة مميزة تتكون من المنتجات الفلاحية والمنتجات الصناعية والمواد المنجمية والطاقوية، وتحتل المنتجات الصناعية نسبة 88.5 % من مجموع الصادرات وتتمثل في النسيج ،الملابس والجلود ،ثم في المرتبة الثانية المواد المنجمية والطاقوية بنسبة 8.5 % ثمّ تليها المنتجات الفلاحية بنسبة 1.3 % ستتوزع الصادرات التونسية على عدة وجهات وتبقى أهم هذه الوجهات الاتحاد الأوروبي وبشكل رئيسي فرنسا وإيطاليا حيث تمثل حوالي 4% من المشتريات الأوروبية.

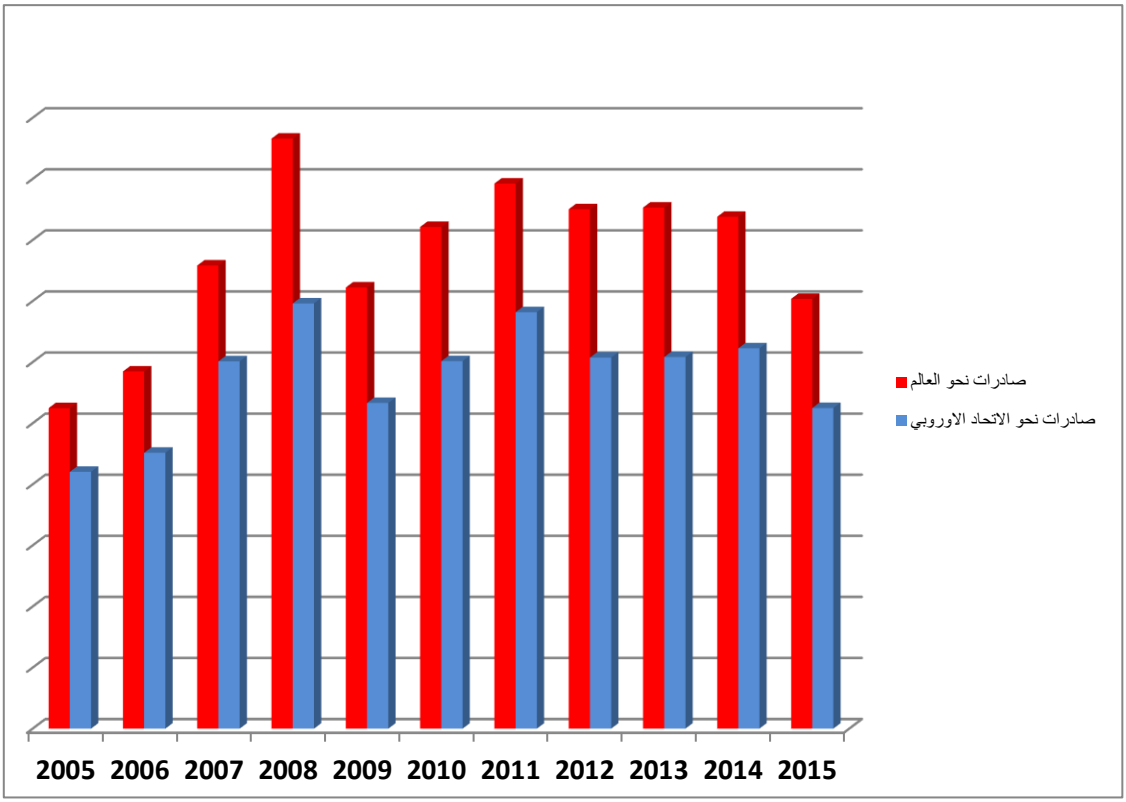
الجدول رقم (05-04): صادرات تونس نحو العالم والاتحاد الأوروبي خلال الفترة "2005- 2015"

الوحدة : مليون أورو

السنوات	صادرات نحو العالم	صادرات نحو الاتحاد الأوروبي	نسبة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي %
2005	8425.79	6751.14	80.12
2006	9303.13	7190.30	77.24
2007	11063.63	8774.18	79.31
2008	13130.87	9462.59	72.06
2009	10357.68	7646.15	73.82
2010	12370.45	9061.68	73.25
2011	12813.40	9790.15	76.41
2012	13224.21	9446.77	71.44
2013	12844.26	9161.64	71.33
2014	12608.45	9368.68	74.31
2015	12678.88	9456.69	74.59

المصدر: من إعداد الطالبة على ضوء بيانات متحصل عليها من موقع ITC Market Analysis Tools Newsletter

الشكل رقم (03-04) صادرات تونس نحو العالم والاتحاد الأوروبي خلال الفترة "2005- 2015"



المصدر:من إعداد الطالبة بناء عل معطيات الجدول أعلاه

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أنه قدرت صادرات تونس للاتحاد الأوروبي سنة 2005 حوالي 6751 مليون أورو أي بنسبة 80.12% حيث قسمت على النحو التالي (فرنسا 37% ،ايطاليا 33% وألمانيا 11.24%).

يمثل فرع النسيج والملابس والجلود النشاط الصناعي الرئيسي للبلاد حيث تصدر تونس تقريبا كل إنتاجها إلى الاتحاد الأوروبي بشكل رئيسي إلى فرنسا وإيطاليا. أصبحت تونس سادس أكبر مورد في سنة 2005 بعد الصين ،تركيا ،رومانيا ،بنغلاديش والهند.وكانت نفس التركيبة للصادرات التونسية خلال الفترة لكن مع انخفاض في النسب حيث شهدت انخفاض يقدر بحوالي 3%إلى 9% من إجمالي الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي خاصة بعد الأزمة السياسية سنة 2011 التي أثرت بشكل مباشر على منتجاتها وبالتالي صادراتها .وفي سنة 2015 سجلت الصادرات التونسية انخفاضا خفيفا بنسبة8.2 % مقارنة بسنة 2014.

ويعود هذا التراجع المسجل على مستوى الصادرات إلى انخفاض صادراتها في قطاع الطاقة بنسبة 9.46% نتيجة تراجع صادرات النفط الخام ،وقطاع الفوسفات ومشتقاته بنسبة 4.31% ومادة الحامض الفسفوري و قطاع النسيج والملابس والجلد بنسبة 1.7%وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة1.1% .من ناحية أخرى واصلت

صادرات قطاع المنتوجات الفلاحية والغذائية في تطور بنسب معتبرة مع تراجع طفيف في موسم التصدير لزيت الزيتون . كما سجل قطاع الصناعات المعملية الأخرى تطورا بنسبة 3.12%. لقد شهدت الصادرات التونسية نحو الإتحاد الأوروبي بنسب متفاوتة من بلد إلى آخر فبريطانيا بنسبة 7.28% وإيطاليا بنسبة 3.6% وبلجيكيا بنسبة 0.5% ،ومن ناحية أخرى ارتفعت الصادرات مع بلدان أخرى من الإتحاد الأوروبي على غرار إسبانيا بنسبة 4.36 %وبولونيا بنسبة 7.1 %.[1] و تعد تونس ثاني بلد منتج لزيت الزيتون في العالم بعد اسبانيا. ويقدر إنتاجها في 2018 ب240 ألف طن مع تصدير 56 ألف إلى الاتحاد الأوروبي[2].

*و في السداسي الأول لسنة 2016 بلغت الصادرات التونسية 73.9% نحو الاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات.

تنويـه :

لن يكون بإمكان المنتجات الزراعية التونسية النفاذ بسهولة إلى الأسواق الخارجية في ظل العراقيل التي تفرضها دول الإتحاد الأوروبي بسبب مواصفات الجودة التي باتت تستنفر الحكومة والجهات الرقابية من أجل تحسين المنتجات،وبالرغم من انقضاء أكثر من 22 عاما على توقيع تونس اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن نحو 2% فقط من منتجاتها الزراعية والغذائية حصلت على شهادات المواصفات،وهذا ما يضعف قدراتها التنافسية .لذا تسعى تونس عبر معهد المواصفات والملكية الصناعية الحكومي إلى حث المزارعين على احترام المواصفات العالمية في استعمال الأسمدة والأدوية لضمان حظ أكبر لمنتجاتهم في الأسواق الأجنبية.

لن تستطيع المنتجات الزراعية تجاوز الحدود المحلية في المستقبل، إذا لم يتم العمل على تطوير أنظمة الجودة والسلامة الصحية والتقيد بالشروط التي تفرضها الدول المستوردة وأكدت أن المواصفات الصحية بند أساسي من بنود اتفاق التبادل التجاري بين تونس والاتحاد الأوروبي، مشيرة إلى أن نسبة المنتجات الزراعية الحاصلة على شهادات المواصفات بمختلف أصنافها لا تتعدى 2% من جملة شهادات المواصفات من بينها 30 شهادة مواصفة "حلال" خلال سنة2016[3] .

[1] -أنظر الملحق05.

[2] -قناة المنار،صادر عن الصحافة الفرنسية ،تم تحميله من الموقع الالكتروني التالي:http://manartv.com.lb/3690399 ،تم تحميله بتاريخ :2018/04/25..

[3] - المعهد الوطني للإحصاء،تم التحميل من الموقع الالكتروني:www.ins.tn/ar/front،بتاريخ2017/06/20.

ولا تستهدف محاولات تجويد المنتج التونسي زيادة التصدير فحسب وإنما حماية المؤسسات الزراعية والغذائية من الاضمحلال أمام المنافسة الأوروبية في حال تطبيق اتفاق للتبادل التجاري الحر أنه .ويشمل الاتفاق محل التفاوض بين تونس والاتحاد الأوروبي تحرير قطاعي الزراعة والخدمات اللذين كانا خارج إطار التبادل الحر منتصف التسعينات من القرن الماضي، بما يسمح للشركات الأوروبية منافسة المؤسسات التونسية في مجالات حيوية على غرار الإنتاج الزراعي وقطاعات الصحة والمالية والطاقة.

2. الواردات التونسية:

يتركب هيكل الواردات التونسية من مواد صناعية وسلع أخرى ومواد غذائية ومواد طاقوية و يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم مورد لتونس ،وقدرت نسبة واردات تونس من الاتحاد الأوروبي ب55.7% من إجمالي الواردات،وذلك بحكم التبادلات التجارية بين تونس والاتحاد الأوروبي قبل توقيع اتفاقية الشراكة وزادت توطيدا بعده.وتعتبر تونس سوقا هاما للمنتوجات الأوروبية،إذ تعد فرنسا وإيطاليا أهم الموردين لتونس بنسبة 14.9% و15.6% على التوالي .

الجدول رقم (06-04) واردات تونس من الاتحاد الأوروبي والعالم خلال الفترة "2005- 2016 "

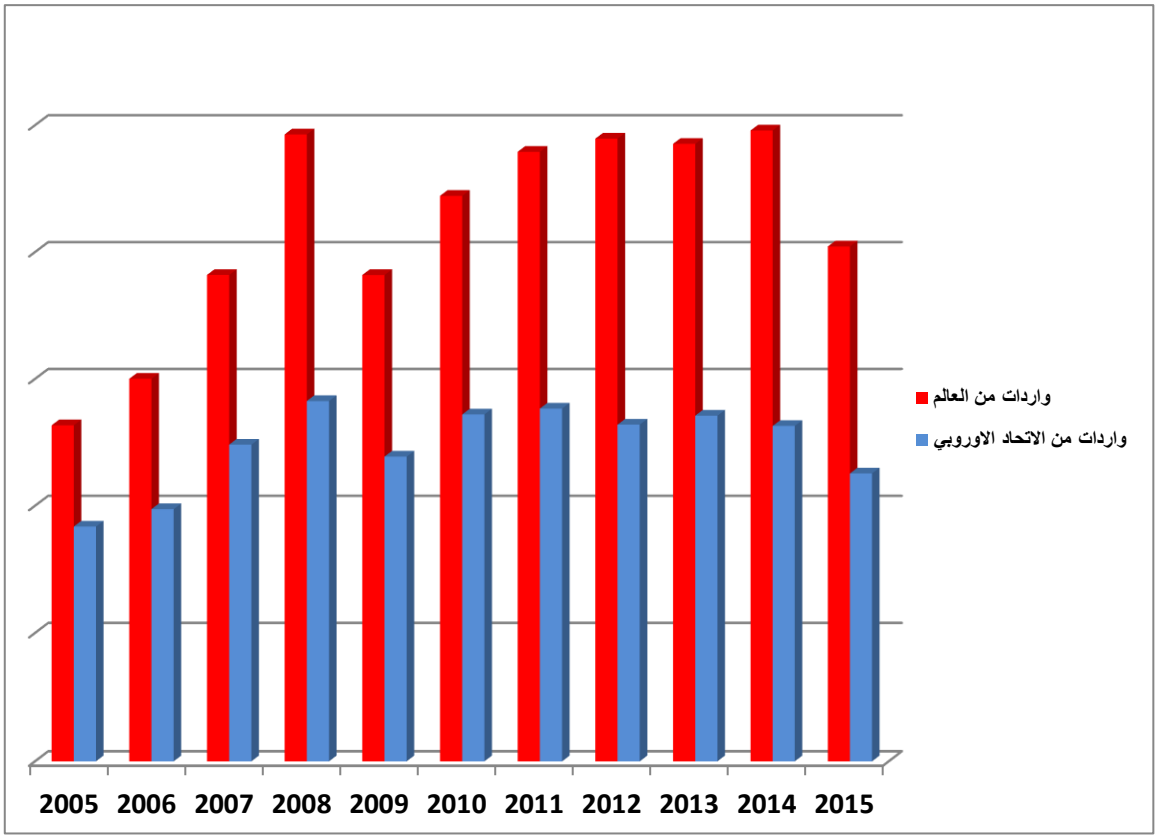
الوحدة : مليون أورو

السنوات	واردات من العالم	واردات من الاتحاد الأوروبي	نسبة الواردات من الاتحاد الأوروبي%
2005	10578.48	7372.56	69,69

2006	11946.35	7856.19	65,76
2007	13933.58	9053.29	64,97
2008	16745.56	9602.77	57,35
2009	13692.65	8562.05	62,53
2010	16729.85	10242.36	61,22
2011	17196.67	9929.64	57,74
2012	19027.22	10262.83	53,94
2013	18269.37	18269.37	55,85
2014	18652.16	9890.74	53,03
2015	18218.56	10157.95	55,76

المصدر: من إعداد الطالبة على ضوء بيانات متحصل عليها من موقع ITC Market Analysis Tools Newsletter

الشكل رقم (04-04)واردات تونس من الاتحاد الأوروبي والعالم خلال الفترة "2005- 2016 "



المصدر:من إعداد الطالبة بناء عل معطيات الجدول أعلاه

حسب الجدول والمخطط أعلاه نلاحظ أن هناك ارتفاع وانخفاض مسجل على مستوى الواردات وذلك بسبب واردات ا لمواد الفلاحية الأساسية التي شهدت ارتفاعا بنسبة 2.11%نتيجة الزيادة المسجلة في واردات القمح الصلب و واردات المواد الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 3.5 %(الزيوت المركزة والعطور بنسبة 6.2%، اللعب و اللوازم الرياضية بنسبة 7.1%، السيارات السياحية بنسبة 2.13%). إذ بلغت في سنة 2005 نسبة 69% من وارداتها ما يقارب 7.32 مليار أورو ثم بدأت في الانخفاض إلى غاية سنة 2013 حيث أخذت الواردات أعلى قيمة في إذ قدرت بـ18مليار أورو وذلك راجع لارتفاع فاتورة المواد الاستهلاكية والتجهيز[1].

وفي سنة 2015 ارتفعت بنسبة 2 % مقارنة بسنة 2014 (ارتفعت حصة فرنسا بنسبة 9.2%،في حين تراجعت الواردات مع إيطاليا بنسبة 9.14 % من إجمالي الواردات)،وهذا راجع لتحسين بعض الأوضاع الإنتاجية(تقليص فاتورة استيراد القمح) .

تتكون معظم واردات الاتحاد الأوروبي من تونس من الآلات ومعدات النقل (3.9 مليار أورو بنسبة 41.9%) ، المنسوجات والملابس (2.1 مليار أورو بنسبة 24.3%)

[1] -أنظر الملحق05.

والمنتجات الزراعية (6 مليار أورو بنسبة 6.6%). بلغ إجمالي التجارة في السلع بين الاتحاد الأوروبي وتونس سنة 2016 مبلغ 19.8 مليار أورو.

ملاحظة:

أهم صادرات تونس نحو الاتحاد الأوروبي المعدات وتجهيزات النقل 41% والنسيج والألبسة 24% والمنتجات الفلاحية 8.5%. أما أهم صادرات الاتحاد الأوروبي إلى تونس فهي المعدات وتجهيزات النقل 36% والنسيج والألبسة 12%، الوقود والمنتجات المنجمية 10 % والمواد الكيماوية 8%.

وكانت المفاوضات بين الاتحاد وتونس لإبرام اتفاق للتبادل الحر شامل ومعمق أطلقت رسميا في تشرين الأول/ أكتوبر 2015 ،وكان من أهم نتائجها إبرام اتفاق للتبادل الحر في 2019.

يسجّل الميزان التّجاري التّونسي عجزا متواصلا خلال الفترة 2005-2015، ويعود ذلك لارتفاع قيمة الواردات المتمثّلة في المواد الغذائية (حبوب ، حليب، سكر ، شاي وقهوة) والمواد الأوّلية (خشب ، قطن ، كبريت ، أقمشة) والمنتجات المصنّعة (آلات ، سيّارات ، أدوية ، تجهيزات كهربائية والكترونية) وتمثّل أهمّ الواردات، أمّا الصّادرات فتتمثّل في المواد الغذائية (زيت زيتون ، أسماك ، تمور ، قوارص) والمنتجات المصنّعة (أقمشة ، ملابس ،زرابي ، خزف) وهي أهمّ صادرات البلاد. ولتفادي هذا العجز وجب الاهتمام بالقطاع الفلاحي وعصرنته والاهتمام بالقطاع الصّناعي للرفع من الإنتاج وتحسين الجودة وترشيد الاستهلاك ومواصلة البحث عن الثروات الباطنية.

تتعامل تونس تجاريا مع الاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى، إذ تستأثر بالنّصيب الأكبر من المبادلات التّجارية التّونسية (الصّادرات 87%- الوردات 78%)،ويعود ذلك كون السّوق الأوروبية أهمّ سوق مستقطبة لصادراتها.

المطلب الثاني :الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمتع تونس بأساسيات راسخة لاجتذاب الشركات بينما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،يعد الاتحاد الأوروبي أول مستثمر أجنبي فى تونس ،حيث أكثر من 3000 شركة أوروبية تنتج حوالي 315 ألف وظيفة (49 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس).

تعد الاستثمارات الأوروبية المباشرة قليلة مقارنة بما تملكه تونس من إمكانيات بلغت قيمة الاستثمارات الأوروبية في تونس سنة 2008حوالي2270 مليون دينار تونسي

أي نحو 70%من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس.كما بلغ عدد الشركات الأجنبية 2500 شركة من إجمالي 2966 مؤسسة أجنبية[1].

انتعش الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل حاد، إلا أنه انخفض في سنتي 2013 و 2014 بسبب السياق الأمني المتدهور وعدم وجود رؤية اقتصادية متوسطة الأجل. ووفقاً للوكالة التونسية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 20.3٪ سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 حيث بلغ 3.151 مليار أورو إلى غاية 2015 (حوالي 115 مليون أورو أي أكثر من ربع الاستثمارات لفرنسا). وقد تم تعزيز هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاع الصناعي للمرة الأولى منذ قيام الثورة،حيث أن العاصمة تونس تجتذب أكثر من نصف الاستثمار الأجنبي المباشر.تتركز الاستثمارات الأوروبية في القطاعات كثيفة العمالة وأقل رأس المال منها المنسوجات،الصناعة الميكانيكية والمواد المعدنية منها فرنسا وايطاليا ،الكهربائية الالكترونية،التكنولوجيا والاتصال والسياحة.

تعد فرنسا أكبر مستثمر من الاتحاد بنسبة 16%(توفر حوالي 135000 منصب شغل)،ثم تليها ايطاليا بنسبة 8%(توفر حوالي 60000 منصب شغل)واسبانيا وألمانيا بنسبة 5%.

ملاحظة:

من يوم عقد اتفاقية الشراكة إلى يومنا هذا استفادت الشركات الصناعية التونسية من تدابير الدعم المرافقة وتحديث البرامج حوالي 3500 لشركات التونسية قد استفادوا من تدابير لتحسين نوعية إنتاجها حتى تكون قادرة على منافسة الشركات الأوروبية.

المطلب الثالث: تقييم الموارد المالية

1.القروض والمساعدات:

1.1.القروض:

بعد توقيع اتفاق الشراكة الأورومتوسطية ضاعف الاتحاد الأوروبي حصة تونس من القروض،وذلك من أجل دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز العلاقات الثنائية والتعاون فيما بينهما في المجالات الأساسية.

الجدول رقم (07-04):قروض الاتحاد الأوروبي لتونس خلال الفترة 2005-2015.

[1] - شمس العياري،"اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية-حسابات الربح والخسارة"،تم التحميل من الموقع الالكتروني:WWW.DW.COM/AR ،بتاريخ2017/06/20.

الوحدة:مليون أورو

السنوات	مبلغ القرض
2005	260
2006	154
2007	387
2008	251
2009	434
2010	498
2011	303
2012	170
2013	90
2014	456.4
2015	200

المصدر:من إعداد الطالبة على ضوء المعطيات المتحصل عليها من البنك الأوروبي للاستثمار.

بالإضافة إلى القروض الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار ،التزم كذلك بمنح 90,5 مليون أورو لفائدة آلية الجوار للاستثمار في تونس خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2015. وبفضل هذه الآلية استطاع الاتحاد الأوروبي تقديم منح تكميلية للقروض الممنوحة من قبل المؤسسات الأوروبية العاملة في مجال التنمية (البنك الأوروبي للاستثمار، البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية، الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الألماني للتنمية) وذلك في مجالات أساسية كالطاقة والنقل والبيئة والقطاع الخاص والتنمية .

شهدت سنة2014 أكبر قيمة حوالي 584 مليون أورو لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد الأزمة السياسية التي كانت تعاني منها تونس.

خصصت القروض الممنوحة خلال الفترة2005-2015 في عدة مجالات أهمها الطاقة ،الصناعة،الموارد المائية ،النقل والاتصال وقروض ممنوحة للبنوك التونسية[1].

يقوم بنك الاستثمار الأوروبي بتمويل عدد من المشاريع الاستثمارية الرئيسية للبلاد ، بما في ذلك "ETAP"(مشروع الغاز التونسي) * تقدر تكلفته 380 مليون أورو ، الذي تم توقيعه في سنة 2014.

[1] -انظر الملحق 12.

*يوفر المشروع تطوير الغاز الطبيعي الكبير "NAWARA" في الجنوب ، وهو خط أنابيب الغاز الطبيعي370 كلم و وحدة معالجة الغاز في قابس.

2.1.المساعدات:

قدرت المساعدات المالية سنتي 2005 و2006 في إطار ميدا 2 بـ 144 مليون أورو الموجهة لتونس وخلال الفترة 2007-2013 ب 775 مليون أور في إطار سياسة الجوار والشراكة الأوروبية، وخلال الفترة 2011-2013 تلقت تونس مساعدات بقيمة 445 مليون أورو بنفس الصيغة ، أي ما يقارب ضعف المبلغ المخصص أصلاً لتونس لهذه الفترة، تم تخصيص الجزء الأكبر من المساعدات لدعم الاقتصاد والتحول الديمقراطي.وأنفق الباقي على مشاريع تفيد المواطنين التونسيين،لاسيما في المناطق لمهمشة. وشمل هذا الدعم أيضاً مبالغ كبيرة (155 مليون أورو) ، في سياق "برنامج SPRING" ، الذي يكافئ التقدم في الإصلاح الديمقراطي والتي كانت تونس البلد المستفيد الأول في الحوض الجنوبي.

وبلغت المساعدات الثنائية لعام 2014 إلى 169 مليون أورو وركزت بوجه خاص على الانتعاش الاقتصادي والإصلاحات في القطاعات الرئيسية (القضاء ، وسائل الإعلام ، المساواة بين الجنسين، سبل المعيشة في الأحياء الحضرية المحرومة ودعم المجتمع المدني). وبلغت المعونة الثنائية المقدمة في عام 2015 ما مقداره 186.8 مليون أورو ودعمت ستة برامج ، ركزت أساسا على الانتعاش الاقتصادي بما في ذلك قطاع السياحة، وإصلاح قطاع الأمن والتنمية الإقليمية. كما تم توفير أموال إضافية في إطار مرفق الدعم الحافز (50 مليون أورو في عام 2014 و 71.8 مليون أورو في عام 2015) [1] .

تم تحديد أربعة برامج جديدة لعام 2016 وسيتم اعتمادها قريباً ، من أجل تمويل إجمالي قدره 213.5 مليون أورو في قطاعات رئيسية من التعليم والبحث والابتكار والصحة والتنمية المحلية دعم لإصلاح الإدارة العامة.

تنويه :

يبلغ المغلف المالي لفترة التمويل الحالية 2014-2020 ما بين 725 أورو و 886 مليون أورو، ومع ذلك سيتم تعديل هذه المبالغ الإرشادية صعوداً على النحو المحدد في البلاغ المشترك "تعزيز دعم الاتحاد الأوروبي لتونس". اقترح الاتحاد الأوروبي زيادة دعمه المالي السنوي إلى 300 مليون أورو كحد أقصى في عام 2017 والحفاظ على مستوى مستدام من التمويل للفترة حتى عام 2020.

ثانيا-أثر التفكيك الجمركي على الإيرادات العامة:

---

[1] - تم التحميل من الموقع الالكتروني التالي:https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargemant/neighbourhood/countries/tunisia_en، بتاريخ:2017/02/25.

تكبدت ميزانية الدولة جراء تفكيك الرسوم الجمركية على المواد الصناعية الموردة من بلدان الاتحاد الأوروبي خسائر بقيمة 24 مليار دينار تونسي خلال الفترة 1996-2008 أي ما يعادل نصف مديونية البلاد لسنة 2015. وخلال الفترة 1995 – 2013 قدرت الخسائر التي تكبدتها الدولة سنويا في حدود 23 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعادل 17825 مليون دينار خلال كامل الفترة[1].

وقد أثر هذا العجز المتفاقم على جودة الخدمات العمومية والمرفق العمومي في قطاعات حساسة وهي التعليم والصحة والنقل والبنية التحتية التي تدهورت إلى مستويات مخجلة كما تأثرت التنمية الجهوية في غياب الاعتمادات الأساسية والضرورية ليتفاقم الفقر والتهميش والتفاوت الجهوي.

المبحث الثالث: تقييم الاتفاق الاقتصادي الأورو- جزائري خلال الفترة 2005-2015

[1] -اتفاقية التبادل الحر الشاملة والمعمقة،تم تحميل من الموقع الالكتروني:
http://averroesafras.com/website/2017/04/06،بتاريخ2018/05/12.

يرتكز الاقتصاد الجزائري على الثروات النفطية والطاقوية بالأساس، حيث تمثل 60% من الميزانية العامة و97% من حجم الصادرات، تحتل الجزائر المرتبة الخامسة عشر عالميا في احتياطي النفط بما يقارب 45 مليون طن والمرتبة الثامنة عشر من حيث الإنتاج، والثانية عشر من حيث التصدير. وفي هذا السياق لجأت الجزائر إلى توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005 بهدف تقديم الدعم المالي والاقتصادي والانفتاح على الاقتصاد العالمي،ولقد أثرت هذه الاتفاقية على الاقتصاد بصفة عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة.

المطلب الأول :تقييم المبادلات التجارية الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005- 2015

1.الصادرات الجزائرية:

بسبب ما تملكه الجزائر من ثروات بترولية كبيرة جعل منها أن تحتل مكانة و استراتيجيه في النظر الأوروبي، يضاف إلى ذلك أن أوربا بطبيعتها دولا صناعية،حيث يشكل الغاز الطبيعي والنفط ومشتقاته أغلب صادرات الجزائر للخارج. وتتم المبادلات التجارية الجزائرية أساسًا مع الدول الأوروبية في مقدمتها فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا، وإلى جانب المحروقات تصدر الجزائر الحديد و الاسمنت و مواد البناء و قطع الغيار و التبغ والزئبق والفوسفات والتمور وبعض الأجهزة الالكترونية.

الجدول رقم (08-04) صادرات الجزائر خلال الفترة 2005- 2015:

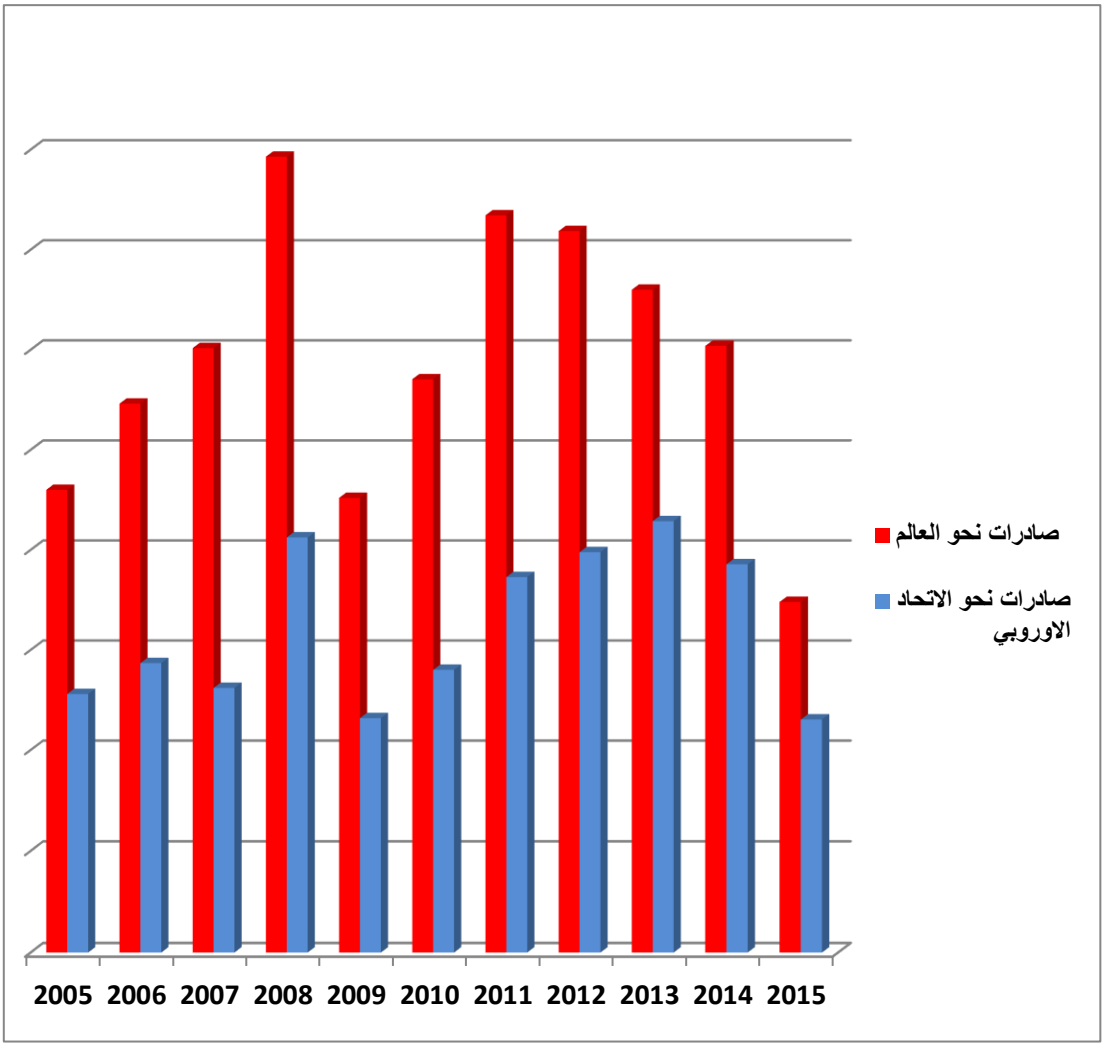
الوحدة :
مليون أورو

السنوات	صادرات نحو العالم	صادرات نحو الاتحاد الأوروبي	نسبة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي %

2005	36937.65	20550.72	55.64
2006	43473.72	22835.79	52.53
2007	43890.90	19118.52	43.56
2008	53894.89	28032.84	52.01
2009	32405.68	16625.72	51.30
2010	42963.72	21095.12	49.10
2011	52724.33	26769.90	50.77
2012	55879.51	30926.72	55.35
2013	49687.85	32277.64	64.96
2014	45429.99	29008.72	63.85
2015	31347.85	20768.83	66.25

المصدر: من إعداد الطالبة على ضوء بيانات متحصل عليها من موقع ITC Market Analysis Tools Newsletter

الشكل رقم (05-04) صادرات الجزائر خلال الفترة 2005-2015:



المصدر:من إعداد الطالبة بناء عل معطيات الجدول أعلاه

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن صادرات الجزائر في ارتفاع مستمر من سنة 2005 إلى سنة 2008سواء نحو العالم أو الاتحاد الأوروبي ،إذ أخذت نسب تتراوح بين 43% و55%،لتبدأ في تذبذب أي بين في الارتفاع والانخفاض لكن بنسبة قليلة إلى أن تصل إلى أدنى قيمة سنة 2015، وهذا بسبب اعتماد الجزائر في صادراتها على المحروقات بالدرجة الأولى والوحيدة ،حيث أن عائدات البترول هي التي تتحكم في رصيد الصادرات إذ شهد هذا الأخير ارتفاعا خلال الفترات السابقة بسبب ارتفاع الطلب عليه.

دخلت الجزائر اتفاق الشراكة من أجل ترقية صادراتها خارج النفط نحو أوربا وتشجيع الاستثمار الأوربي في الجزائر ومساعدة الجزائر على القيام بإصلاحات اقتصادية وإدارية وزيادة حجم تدفق الاستثمارات الأوروبية المباشرة، ولكن الذي تحقق بعد10سنوات هو تحول الجزائر إلى سوق أساسي للسلع الأوروبية بدون أي مقابل،وفي

سنة 2015 عرفت استهلاك 24 طنا من البطاطا من إجمالي حصة يرخص بها الاتحاد الأوروبي في حدود 5 ألاف طن وهو ما يعادل 0.5 %، ولم تتجاوز حصة زيت الزيتون 35 طن من إجمالي حصة مرخصة بـ1000 طن أي 3.5%، ولم تتجاوز حصة الكسكسى 12.5% من إجمالي 2000 طن،يذكر أن الجزائر تصدر إلى الاتحاد الأوروبي خارج نظام الحصص، السكر والتمور والمشروبات الغازية وحبوب الخروب وزبدة الكاكاو[1].

تحركت الحكومة الجزائرية بعدما لاحظت اختلال كفتي الميزان لصالح الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط، حيث بلغت صادرات الجزائر نحو أوروبا خارج المحروقات من سنة 2005 إلى غاية 2015 حوالي 14 مليار دولار خلال العشر سنوات.

تعتمد صادرات الجزائر تماما على البترول والغاز الطبيعي وهما موردان طبيعيان، بينما تمثل صادرات السلع الصناعية نسبا ضئيلة جدا وهذا يوحي بضعف الجهاز الإنتاجي الصناعي ،وهذا الاعتماد ينجم عنه مشاكل كبيرة جدا على التوازنات الاقتصادية مرتبطة بسعر النفط والغاز في الأسواق العالمية.

2.الواردات:

يتكون هيكل الاستيراد من المنتوجات الصناعية حيث تقدر نسبتها حوالي 56 % (السلع الرأسمالية ،الاستهلاك الوسيطي).المخصصة للصناعة و ا لاستهلاك النهائي وتتمثل في الآلات ومواد تجهيزية عتاد النقل(سيارات خاصة بنقل الأشخاص، عتاد نقل أخرى، عتاد نقل مخصص بالصناعة وأخرى لغير القطاع الصناعي)،مواد مختلفة(السلع والخدمات التي لا تنتمي لأي صنف من الأصناف) والمواد الغذائية.

الجدول رقم (09-04) واردات الجزائر خلال الفترة 2005- 2015:

الوحدة : مليون دولار

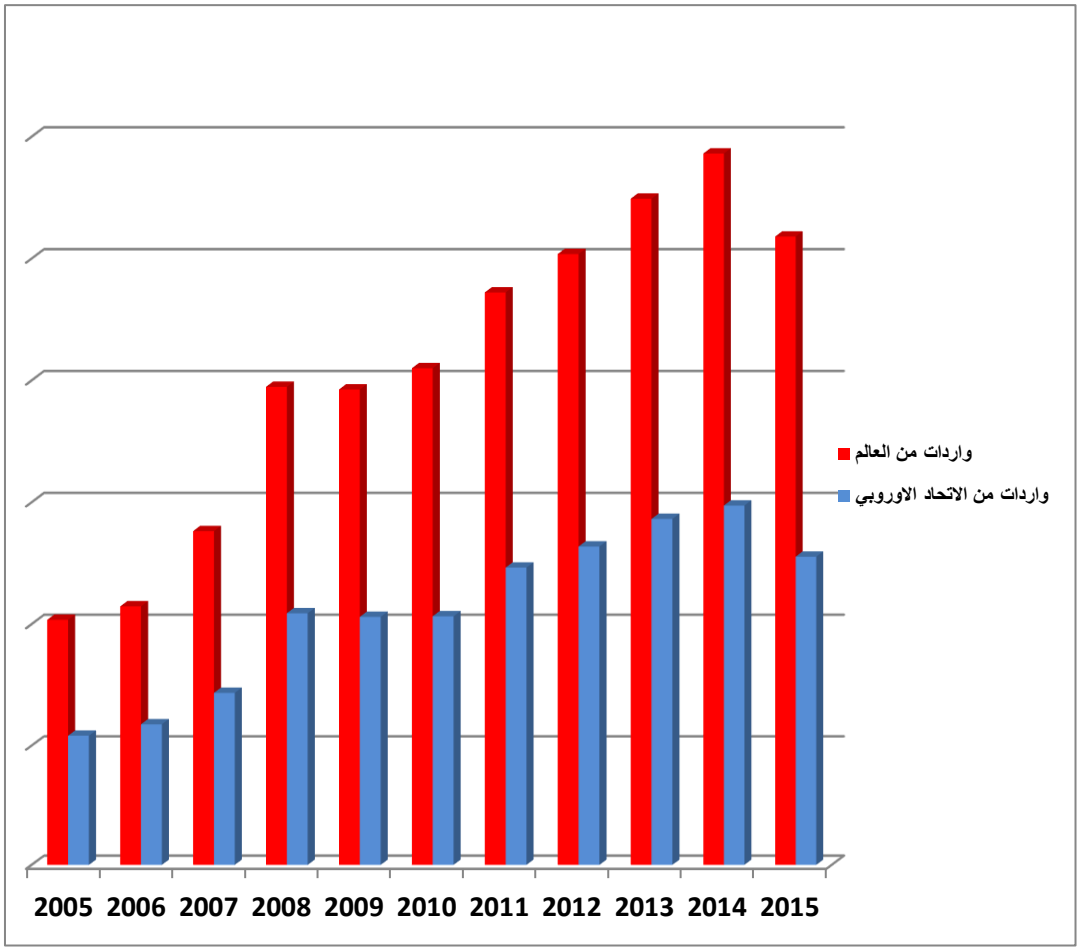
السنوات	واردات من العالم	واردات من الاتحاد الأوروبي	واردات من الاتحاد الأوروبي

[1] - أنظر الملحق 08.

2005	16345.80	8695.90	53,20
2006	17079.64	9374.10	54,88
2007	20157.82	10473.97	51,96
2008	26829.13	14197.68	52,92
2009	28149.64	14764.17	52,45
2010	30876.03	15544.57	50,35
2011	33901.88	17688.85	52,18
2012	39164.93	20500.95	52,35
2013	41339.93	21557.56	52,15
2014	44098.70	22364.72	50,72
2015	46669.66	23001.13	49,28

المصدر: من إعداد الطالبة على ضوء بيانات متحصل عليها من موقع TC Market Analysis ToolsNewsletter

الشكل رقم (06-04):واردات الجزائر خلال الفترة 2005- 2015



المصدر:من إعداد الطالبة بناء عل معطيات الجدول أعلاه

حسب معطيات الجدول والشكل أعلاه نلاحظ **أن** حوالي 52% من الواردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي حيث انتقلت إجمالا من 8.69 مليار أورو سنة 2005 إلى 22.37 مليار أورو في 2014 و23مليار أورو في 2015.

والملاحظ أن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يغير الكثير مقارنة مع الفترة السابقة، حيث حافظ الاتحاد على نفس الوضع كأول مورد للجزائر(50% قبل اتفاق الشراكة) ،إذ أن السوق الجزائرية أصبحت موردا هاما وأساسيا للسلع الأوروبية والمتمثلة في سلع التجهيز والمعدات والمواد الغذائية بالدرجة الأولى [1].

بلغت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي حوالي 180 مليار أورو خلال 10سنوات أي بمعدل 18 مليار أورو سنويا. يتضح لنا أن واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي أكثر من 50%من إجمالي وارداتها ، وذلك بسبب القوانين التي نص عليها بيان اتفاق الشراكة والامتيازات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي لشركائه،والتي ساعدت في تقليل التكلفة كالتفكيك الجمركي مثلا نلاحظ أن وارداتنا من سنة 2005 إلى سنة 2008 في

[1] -أنظر الملحق رقم 06.

ارتفاع محسوس خلال ثلاث سنوات في كل المنتجات المستوردة ،حيث أن المنتجات الزراعية في ارتفاع خلال أربع سنوات الأولى(2008-2005).بلغت واردات الجزائر من أوروبا عام 2008 حوالي 14197.68 مليون أورو أي ارتفعت ب4مليار أورو مقارنة بسنة 2007 .

وتكشف الأرقام بصورة واضحة اعتماد الجزائر الكبير على مختلف الواردات الأوروبية،إلا أنها انخفضت في سنة 2009 و2010 وذلك بسبب الاكتفاء الوطني في بعض المنتجات الغذائية حيث لاحظنا في سنة 2010 تحولا كبيرا في القطاع الفلاحي إذ عرفت العديد من المحاصيل على رأسها الحبوب ارتفاعا معتبرا في المردود والإنتاج ،كما شهدت سنة 2010 الشروع في توسيع دائرة تصدير الخضر والفواكه باتجاه دول الاتحاد الأوروبي[1].

إن قيمة الواردات للمنتجات الصناعية وسلع التجهيز ترتفع من سنة إلى أخرى وذلك راجع لضعف الجهاز الإنتاجي والاعتماد على الصناعة المستوردة خاصة في ثلاث سنوات الأخيرة،كان بسبب ما تقوم به الجزائر من تجهيز وتحديث لمؤسساتها الصناعية وفق معايير اقتصاد السوق.

يتبين لنا من خلال الجدول تزايد وارتفاع في قيمة الواردات الإجمالية للجزائر بحيث سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2015 بقيمة 23001.13 مليون أورو ،أي ارتفعت بقيمة مليار مقارنة بسنة 2014 ،ونلاحظ من خلال الجدول أن نسبة تعامل الجزائر مع الاتحاد الأوروبي بنسبة تتعدى 52%وذلك بسبب استحواذ المنتجات الأوروبية على النصيب الأكبر من السوق الجزائرية والتأكيد على تبعية الاقتصاد الجزائري لاقتصاد الاتحاد الأوروبي.

حقق الميزان التجاري فائضا تجاريا مستمرا خلال الفترة 2005-2014، ويرجع ذلك لزيادة حصيلة الصادرات النفطية، التي تعود بدورها إلى ارتفاع في أسعار البترول وتخطيها عتبة 100 دولار للبرميل ، إضافة إلى زيادة حصة الجزائر في السوق النفطية، كما نلاحظ أيضا انه منذ سنة 2007 أصبحت معدلات الزيادة في قيمة الواردات تفوق بكثير معدلات الزيادة في قيمة الصادرات، مما أدى إلى تراجع نسبة تغطية الصادرات للواردات بصفة مستمرة حتى سنة 2009. وبعد الأزمة المالية العالمية 2009 بدأ رصيد

[1] -انظر الملحق 09.

الميزان التجاري في الارتفاع إلى أن وصل إلى عجز سنة 2015 بقيمة 17 مليون دولار بسبب انخفاض الإيرادات النفطية [1].

تنويه:

أثارت القرارات التي اتخذتها الجزائر بكبح الاستيراد بداية من جانفي 2018 موجة سخط لدى الاتحاد الأوروبي بسبب تجميد استيراد ما يفوق 900 منتج، وأقر الاتحاد الأوروبي أن المادة 09 من الاتفاق تحث على التشاور بين الطرفين حول القرارات الاستثنائية التي تتخذها الجزائر فيما يخص الاستيراد، وإن لم تتلق ردا في ظرف 30 يوماً يعتبر الطلب مقبولا، وهو ما لم تقم به الحكومة التي اتخذت قرارا فجائيا. انزعج الاتحاد الأوروبي من "رخص الاستيراد" التي أقرتها الجزائر بمنح الامتيازات للصين غير المبررة، واعتبرت المفوضة الأوروبية للتجارة أن الجزائر لا تحترم الاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الأوروبي و تشجع

المصالح الصينية

وتكرر سيناريو سنة 2016 حيث لجأت الجزائر إلى اعتماد نظام "رخص الاستيراد" من أجل تقليص فاتورة الواردات التي تعدت 64 مليار دولار سنة 2014.

المطلب الثاني :الاستثمار الأوروبي في الجزائر :

لقد عرف تدفق الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر تطورا مذهلا في السنوات الأخيرة، بسبب تنامي ظاهرة العولمة، وبروز التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانفتاح الأسواق العالمية، وانتشار عمليات الدمج والتملك للشركات عبر الحدود،إذ أنه يحتل أهمية استثنائية في الدول النامية والجزائر من بين الدول التي تسعى لاستقطاب الاستثمار الأجنبي خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي لذا قامت بوضع قوانين استثمار جديدة والتي من خلالها تقدم ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب أو المحليين على سواء .

يبقى حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر جد محدود مقارنة بالإمكانيات الاستيعابية التي تتوفر عليها البلاد، وغير كافي لإحداث نمو اقتصادي يساهم في التقليل من المعدّلات المرتفعة للبطالة،حيث كشفت الأرقام أن الاستثمارات دول الاتحاد الأوروبي بالجزائر خلال الفترة 2002- 2016 بقيمة 677209 مليون دينار جزائري (عدد المشاريع 313 وخلق حوالي 42649 منصب شغل)[2].حيث قدرت الاستثمارات الأوروبية المباشرة سنة2005 بـ275.25 مليون دولار،ليرتفع سنة2006 إلى 552.24

[1] -انظر الملحق 10.

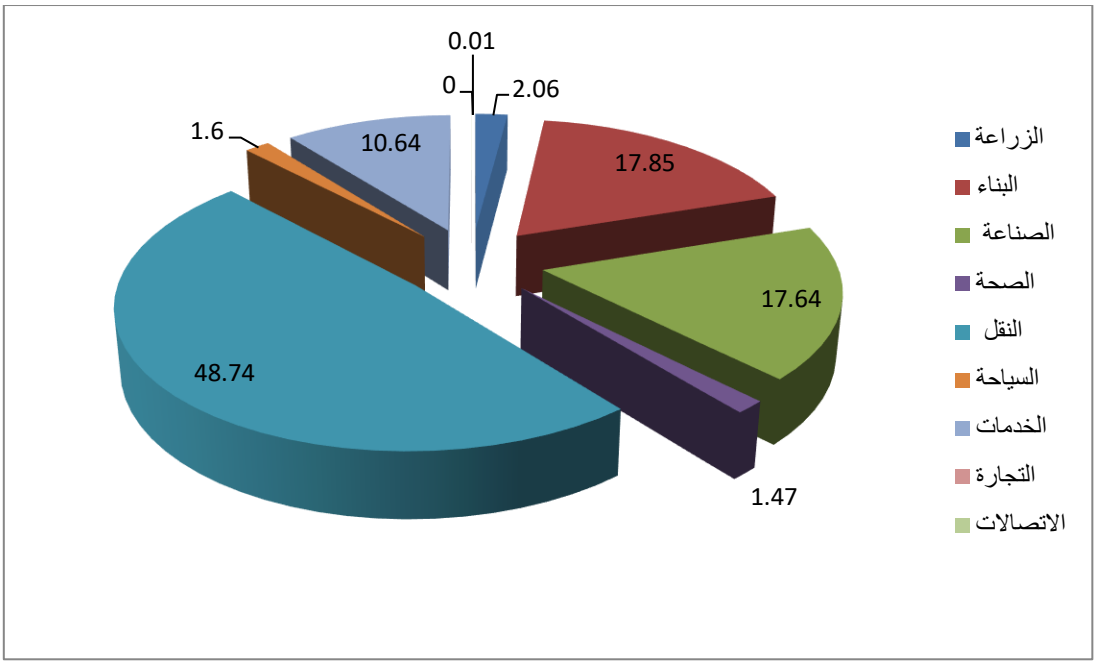
[2]- الوكالة الوطنية لتطوير للاستثمار:www.andi.dz

مليون دولار،بلغت سنة 2007 مبلغ 10.598مليون دولار وتضاعفت سنة 2008 (حوالي 1178.2 مليون دولار)،وركزت معظم التدفقات الاستثمارية على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى ثم تلته قطاع الاتصالات ،علما أن تجاوز مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الاتحاد الأوروبي في الجزائر 16 مليار أورو إلى غاية نهاية 2015.

نسبة الاستثمارات الأوروبية خلال الفترة 2005-2015 جد محتشمة بسبب القوانين التشريعية التعسفية المنظمة للاستثمار الخاص وبيروقراطية الإدارة من جهة ،وتركيز الاتحاد الأوروبي على التوسع من خلال توجيه معظم استثماراته إلى دول أوروبا الشرقية.إلا أن الجزائر تبقى أقل حظا في استقطاب الاستثمارات الأوروبية المباشرة مقارنة بجارتيها المغرب وتونس .

تتوزع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر على قطاعات مختلفة،حيث حظي قطاع النقل بأعلى نسبة حوالي 49%،ثم يليه قطاع البناء بنسبة 17.85% كما في الشكل أدناه.

الشكل رقم (07-04): توزيع الاستثمار المباشر الأجنبي على مختلف القطاعات



المصدر:من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المقدمة من الوكالة الوطنية للاستثمار

بالرغم من إمكانيات الجزائر القوية (سوق محلية وثروة طبيعية) إلا أنها تجذب القليل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة،حيث أنها تملك أقل نسبة مقارنة مع جارتيها تونس والمغرب وذلك راجع لسياساتها وقوانين الاستثمار التعسفية .

المطلب الثالث: تقييم الموارد المالية

1.القروض والمساعدات المالية:

1.1.القروض:

منح البنك الأوروبي للاستثمار قروض للجزائر خلال الفترة(2000-2006) مبلغ 480 مليون أورو،حيث كانت حصة سنة2005 بـ10مليون أورو[1] .أما في سنة 2007 تلقت الجزائر ما قيمة 21.4 مليون أورو في إطار دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي سنة2010 تلقت الجزائر قرضا من البنك الأوروبي للاستثمار يقدر بـ500 مليون أورو

خصص في مجال الطاقة لتمويل خط ميدغاز(خط غاز يربط بين أوروبا والجزائر)[2].

ومن سنة2011إلى غاية 2015 لم تتلقى الجزائر قروضا من الاتحاد الأوروبي[3].

2.1.المساعدات:

فيما يخص المساعدات المالية خصص في إطار التعاون المالي الثنائي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وفق برنامج ميدا 2 للفترة(2000-2006) مبلغ قدره 338.8 مليون أورو كالمساعدات (قدرت حصة2005 سنةب40مليون أورو وسنة 2006ب66 مليون أورو) خصصت في برامج التصحيح الاقتصادي والبحوث العلمية وتحديث البنية التحتية .كما خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ 220مليون أورو خلال الفترة(2007-2010) من أجل التحول الاقتصادي والتشغيل وتعزيز التعاون الاجتماعي[4].

أما خلال الفترة 2010-2013 خصص الاتحاد الأوروبي مساعدة مالية في إطار الشراكة وحسن الجوار حوالي 126 مليون أورو لتطوير قطاع البيئة،الفلاحة،التنمية الريفية ،التربية والتنمية المستدامة [5].

---

[1] - BEI ,FEMIP,2Eme rapport annul de2005 ;op cit,p68.

[2] - البنك الأوروبي للاستثمار،تم تحميله من الموقع الالكتروني

:www.eib.org/progects/loan/list/ region=5country=dz،بتاريخ2017/2011.

[3] - انظر الملحق رقم 13

[4] -Algérie :document de strategie 2002-2006 et programme indicatif nationa ,2002-2004,p17.

[5] - تم التحميل من الموقع الالكتروني التالي:/https://ec.europa.eu/neighbourhood enlargemant/neighbourhood

- Countries/algeria_en ،بتاريخ:2017/02/25.

قدرت المساعدات المالية الأوروبية في إطار سياسة الجوار والشراكة ب148 مليون أورو خلال الفترة 2014-2017 ،حيث خصصت لقطاع العدالة،دعم الإدارة وتنويع الاقتصاد ،إصلاح السوق وخلق فرص العمل ،قدرت حصة سنة 2014 و2015 ب26.3 مليون أورو و25 مليون أورو على التوالي[1].

2.أثر التفكيك الجمركي على إيرادات الخزينة:

الجدول رقم (04- 10):الخسائر المحتملة للخزينة العامة من الإجراءات الجمركية نتيجة التفكيك الجمركي(2005-2017)

الوحدة:مليارديناز جزائري

السنوات	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة	المجموع خارجTVA
2005	10.497	-	-	10.497
2006	10.497	-	-	10.497
2007	10.497	2.561	1.660	14.718
2008	10.497	3.825	3.307	17.629
2009	10.497	5.106	4.954	20.557
2010	10.497	7.667	6.601	24.765
2011	10.497	10.228	8.247	28.972
2012	10.497	12.789	9.894	33.918
2013	10.497	12.789	11.541	34.473
2014	10.497	12.789	13.187	36.473
2015	10.497	12.789	14.834	38.120

[1]-نفس المرجع.

2016	10.497	12.789	15.657	38.943
2017	10.497	12.789	16.533	39.819
المجموع	136.461	106.121	106.415	349.381

المصدر:المديرية العامة للجمارك .

من الجدول نلاحظ أن الجزائر خسرت فرصا مهمة في خانات إيرادات الخزينة تزيد من سنة لأخرى، حيث أثرت خسائر الخزينة على الإنفاق العام مما ينجم عنه اختلال في مستوى الطلب العام ومن ثم اختلال في مستوى التوازنات الاقتصادية.إن الخسائر التي مست التفكيك الجمركي أولا وثانيا على قائمة المنتجات التي تخضع لآلية التفكيك الجمركي أي أدوات الإنتاج والمادة الأولية ،التجهيزات نصف المصنعة وأخيرا المنتجات الكاملة الصنع تخدم الاتحاد الأوروبي فقط خاصة وأن الجزائر يعد بلد مستورد للمنتجات المذكورة سابقا.

نظرا للخسائر التي عرفتها الجزائر خلال سنوات تطبيق الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي توصلت إلى اتفاق حول مبدأ تمديد مهلة الإلغاء التعريفة الجمركية إلى 2020 [1].
مما دفع الجزائر إلى تقديم طلب مراجعة التفكيك الجمركي وذلك في جوان 2012 بمناسبة أشغال الدورة الخامسة من مجلس الشراكة، وذلك بناءا على المادة 11 و 16 من الاتفاقية، لكن الإجابة من طرف الإتحاد الأوروبي كانت في سنة 2012 ،حيث وافق على مراجعة جدول التفكيك الجمركي بما يسمح بإقامة منطقة للتبادل التجاري الحر في مطلع سنة 2020 بدلا من 2017 وذلك وفقا الاتفاق التالي[2]:

* فيما يخص المواد الزراعية و المواد الغذائية:

- إلغاء حصة تعريفية جمركية من المواد الزراعية ممنوحة للإتحاد الأوروبي.
- إلغاء التفضيلات التعريفية الخاصة بمادتين غذائيتين ممنوحة للإتحاد الأوروبي.
- إعادة فتح 9 حصص تعريفية تفضيلية من المواد الزراعية ممنوحة للإتحاد الأوروبي.
- تعديل حصتين تعريفيتين للمنتجات الزراعية ممنوحة للإتحاد الأوروبي.

*فيما يخص المواد الصناعية :

[1] - بشير مصيطفى،التفكيك الجمركي الكامل مع الاتحاد الأوروبي،جريدة الشروق اليومي،الجزائر،العدد3325، بتاريخ:2011/06/16ص21.

[2] -مصطفى بن بادة، المخطط الجديد للتفكيك الجمركي، يوم إعلامي حول المخطط الجديد للتفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، وزارة التجارة، الجزائر، أوت 2012 ،ص5.

شملت عملية المراجعة 1058 بند جمركي تعريفي منشأه الإتحاد الأوروبي، اعتبرته الهيئات المختصة بنودا حساسة بالنسبة لقطاعات الإنتاج، التشغيل و الاستثمار، فبالنسبة لمنتجات القائمة الثانية والتي من المفروض أن تخضع لنسبة تفكيك جمركي مقدر بـ 0 %في سبتمبر 2012 ،فقد تم التوصل إلى:

- الاستفادة من إعادة تطبيق الجزئي للحقوق الجمركية على 82 بند جمركي تعريفي للمواد الجد حساسة. وكذا من مهلة إضافية تقدر بأربعة سنوات للوصول إلى 0 %في سنة 2016 بدال من سنة 2012.
- الاستفادة من تعليق تطبيق الحقوق الجمركية ل 185 بند جمركي تعريفي لفترة إضافية مدتهـا سنتين وكـذا الاستفادة من مهلة إضافية مقدرة بأربعة سنوات قبل أن يتم تخفيضها إلى نسبة 0 %

في سنة 2016.

*أما بالنسبة للمنتجات القائمة الثالثة فقد تم التوصل إلى:

- استفادة 174 بند تعريفي جمركي للمواد الجد حساسة من إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية بنسبة 23%للمواد الخاضعة لنسبة 30%من الحقوق الجمركية، و12%من المواد الخاضعة لنسبة 15% من الحقوق الجمركية، وكذا مهلة إضافية مقدرة بثلاث سنوات في 2020
- استفادة 617 بند تعريفي جمركي من تعليق للحقوق الجمركية بنسبة 21% للمواد التي كان يطبق عليها 30% من الحقوق الجمركية، كذا تعليق للحقوق الجمركية بنسبة 10.5%من المواد التي كانت خاضعة لنسبة 15%من الحقوق الجمركية، وتعليق بنسبة 3.5% من المواد التي كانت خاضعة لـ5%من الحقوق الجمركية، وهذه لفترة تمتد على مدار 3 سنوات (2012-2015) بالإضافة إلى مهلة إضافية بـ3 سنوات إلى أن يصل التفكيك الجمركي بنسبة 0%مع موعد 2020.

وقد صرح المدير الفرعي بمديرية العائدات والتحصيل لدى الجمارك الجزائرية توفيق ساسي، الاثنين 16 جانفي 2016 أن حجم العائدات الجمركية غير المحصلة منذ دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في 2005 وحتى نهاية 2015 فاقت 700 مليار دج(7 مليار أورو) .وأوضح خلال ندوة صحفية لعرض حصيلة نشاط الجمارك الجزائرية لسنة 2016 أنه خلال العام الماضي فقط ارتفع حجم العائدات الجمركية غير المحصلة إلى 120 مليار دينار بينما كانت تقدر بـ 140 مليار دينار في 2015،و أن حجم التحصيل المالي الشامل لإدارة الجمارك قارب 1.000 مليار دينار خلال سنة 2016 ما يمثل 40 % من الجباية العادية للدولة[1].

[1] - تم تحميله من موقع التالي:http://aljazairalyoum.com ،بتاريخ 2016/04/05.

خلاصة الفصل:

تعتبر المنطقة المتوسطية مترابطة اقتصاديا ،إذ أن المبادلات التجارية بين دول جنوب المتوسط و الاتحاد الأوروبي تتطور حسب النمط التقليدي الذي يسود العلاقات بين الشمال والجنوب. فلا يزال الاتحاد الأوروبي يستوعب الحصص الكبرى من صادرات وواردات دول الضفة الجنوبية عامة ودول المغرب العربي خاصة. أثرت العلاقة التجارية غير المتكافئة بشكل ملموس على دول الضفة الجنوبية للمتوسط خاصة دول المغرب العربي (المغرب،تونس والجزائر)،فلم تتجاوز حصة الصادرات المغربية نحو الاتحاد الأوروبي 0.7 %سنة 2014 ،و حصة تونس لم تمثل سوى 0.6%وحصة الجزائر1.7 % من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من نفس السنة، ويفسر ضعف دينامكية صادرات دول المغرب العربي مقارنة مع وارداتها من الاتحاد الأوروبي بضعف القدرة على الابتكار والنقص في جودة المنتجات،وينجم عن ذلك عجز على مستوى الميزان التجار ي لهذه الدول مع الاتحاد الأوروبي.

و لم يتحقق حتى الآن هدف الاتفاقيات التجارية الموقعة بين ضفتي المتوسط على مستوى التخصص و الرفع من جودة منتجات مجموعة من القطاعات. فقد ظل الاتحاد الأوروبي المستفيد الأكبر من التبادل الحر الأورو-متوسطي من خلال ارتفاع صادراته نحو دول جنوب المتوسط. كما تجدر الإشارة إلى أن حصة صادرات المواد التكنولوجية العالية من صادرات السلع المصنعة لا تزال ضعيفة بالنسبة لمجموع دول الضفة الجنوبية للمتوسط بما فيهم المغرب ،تونس والجزائر.

وعلى مستوى الاستثمارات تتميز المنطقة المغاربية مقارنة بالمناطق الناشئة الأخرى باحتياجاتها الكبيرة للاستثمارات لا سيما في مجال البنية التحتية وتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، وبرغم أن اقتصادياتها تتوفر على مزايا حقيقية كالقرب الجغرافي من الاتحاد الأوروبي و الانخفاض في تكلفة العمل إلا أنها لا تستقطب سوى جزء صغير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تكشف طبيعة الاستثمارات الأوروبية المباشرة مدى اهتمام المستثمرين بمصادر البترول ومشتقاته خاصة تلك الموجهة نحو الجزائر، حيث استفادت الصناعة خصوصا منها النفطية أكثر من68%في السنوات الأخيرة وتونس35%وتظل الاستثمارات الموجهة

نحو تركيا أكثر تنوعا. ويشير توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول المغاربية من يوم توقيع الاتفاق إلى يومنا هذا على هيمنة وجهة المغرب بحصة بلغت 33.3 %مقابل 25.7%بالنسبة للجزائر 20.8 % لتونس (14.3%لليبيا).

وبالنظر لهذه التطورات سيؤدي تعميق الاندماج بين بلدان المغرب العربي إلى تعزيز النمو الاقتصادي والرفع من جاذبية المنطقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وخلق دينامية جديدة للمبادلات التجارية.

و الجديد مع سياسة الجوار هو أنها جاءت من أجل تحقيق مصالح الأوروبية و أيضا إعادة هيكلة المغرب العربي وفق برنامج الاتحاد الأوروبي ، و هذا ما نراه من الإصلاحات التي قامت بها الدول الثلاث في إطار سياسة الجوار، مع العلم أن الاتحاد الأوروبي يقوم بسياسات لتبقى كلا من المغرب وتونس والجزائر تابعة لها من أجل تحقيق مصالحها. ولهذا مستقبل العلاقات بين المغرب و الاتحاد الأوروبي سيبقى بهذه الوضعية إن لم تدخل في تكتل إقليمي يواجه تكتل آخر مستقل في أفعاله اتجاه الاتحاد الأوروبي و أن هناك عراقيل تجعله دائما في وضعية تبعية في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.

خاتمة

خـاتمة :

من خلال ما تطرقنا إليه في دراستنا لمختلف الجوانب التي تميز العلاقات الأورو متوسطية عموما والمغاربية خصوصا ،يمكن أن نستنتج أن هذه العلاقات لم تكن وليدة مؤتمر برشلونة 1995 ،وإنما تعود إلى فترة الاستعمار الأوروبي لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط وبعد استقلالها ،لأنها كانت تتبنى نظامها مما ساهم غي ارتباطها باتفاقيات تجارية بالدرجة الأولى مع أوروبا وكانت هي الشريك الأول لها في المجال الاقتصادي.

فحاول الاتحاد الأوروبي التماشي مع التوجيهات التي كرسها المجلس الأوروبي بلشبونة و أن يعيد النظر في سياسة المتوسطية وتحديد خطط دائمة لعلاقاته مع الدول الأخرى لحوض البحر الأبيض المتوسط ، في إطار الشراكة، ولقد تم تحديد المقاربة الأوروبية الجديدة خلال الندوة الوزارية الأورو متوسطية ببرشلونة يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 . وبالموازاة مع ذلك عمل الاتحاد الأوربي على التفاوض حول عقد اتفاقات جديدة "للمشاركة " مع دول شرق وجنوب البحر المتوسط .

وكان على كل دول المنطقة المتوسطية أن تعمل جميعها من أجل إنجاح موعد برشلونة ، وهذا النجاح يجب أن يترجم بتحول مهم في العلاقات بين ضفتي المتوسط لأجل انطلاق مسلسل التنمية المستمرة لاقتصاديات دول جنوب دول البحر الأبيض المتوسط وتشجيع ظهور شروط السلام والاستقرار والتطور بالنسبة لجميع دول البحر الأبيض المتوسط ، نجاح عليه أن يفرز أعمالا ملموسة يبدأ العمل بها في أقرب وقت ممكن من أجل تدعيم التوازنات الاقتصادية الكلية لبلدان غرب جنوب المتوسط وبناء أسس مشروع ديمقراطي لا رجعة فيه وتمتين الأنسجة الإنتاجية لهذه الأقطار لكي تستطيع التكيف مع متطلبات الانفتاح الجهوي والتدويل علي المستوي العالي.

ونظرا للتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الدول المغاربية ، خاصة الخارجية منها، فقد اتجهت هذه الدول إلى توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على انفراد كأفضل بديل لمواجهة التحديات الإقليمية والعولمة.

- **اختبار الفرضيات:**

خـاتمة :

الفرضية الأولى: صحيحة وذلك كون أن الشراكة الأورومتوسطية تعتبر وسيلة لاندماج الاقتصاديات المغاربية و سبيل للتفتح نحو العالم الخارجي .

الفرضية الثانية: غير صحيحة لأن هذا الاتفاق يخدم المصالح الأوروبية بالدرجة الأولى ،فهو يسعى من خلالها إلى توسيع نفوذه في المنطقة نظرا لأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية ومواجهة الهيمنة الأمريكية.

الفرضية الثالثة: صحيحة ،بحيث أثبت الدراسة أن أهمية حوض البحر المتوسط منطقة إستراتيجية سواء اقتصاديا ،بحيث لها عدة منافذ بحية وتجارية (تجمع القارات الثلاث)،وأن استقرار المنطقة مرهون باستقرار المناطق الأخرى.

الفرضية الرابعة :صحيحة وذلك من خلال ما تطرقنا اليه في الفصل الثالث والرابع أن الجزائر أضعف حلقة مستفيدة في اتفاق الشراكة الأورومغاربية،وذلك بالأرقام خاصة من ناحية الاستثمار الأوروبي المباشر وكذا الموارد المالية بسبب ضعف اقتصادها الذي يعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات،وكذلك بسبب التشريعات والقوانين كقاعدة الاستثمار 49/51.

- **نتائج الدراسة:**

1.قد أفرزت العولمة الجهوية، بمعنى أن ديناميكية الاقتصاد العالمي محكومة بحركة المثلث المكون من الأقطاب الثلاث (الأمريكي و الآسيوي والأوروبي) من خلال المنافسة التي تخلق تعارضا بينهم ،فإن كل قطب من الأقطاب الثلاث ينسج علاقات تكافل وتضامن مع محيطه من أجل تمنيع قواعده جيدا.مما أصبح الاتحاد الأوروبي مجبرا لوضع صيغة جديدة لعلاقاته مع دول جنوب الحوض المتوسط.

2. هناك ركود في العلاقات بين المغرب العربي و أوروبا ،وهو ما نتج عنه عواقب وخيمة على تنمية المغرب العربي،وذلك راجع للتطور العلاقات بين المجموعة الأوربية حيث تطمحان حاليا إلى اتحاد جمركي مع أوروبا.

3. ففي غياب مشروع مغاربي، وجدت بلدان المنطقة نفسها مجبرة على أن تفاوض بشكل منعزل مع أوربا الموحدة مما كان يضعها في موقف ضعيف. إن إنجاز منطقة أرو_مغاربية (متوسطية) للتبادل الحر يمكن أن يتأكد قبل إنشاء منطقة مغاربية للتبادل الحر، رغم أنها كانت مقررة لسنة 1992.ومن هنا تأتي الضرورة الماسة والمستعجلة بالنسبة للدول المغاربية لتعليق تناقضاتها وخلق شروط انطلاق المشروع المغاربي،إنه الأمر
الحيوي والضروري بالنسبة لاقتصادياتها التي عليها أن تواجه جماعيا تحديات نشوء منطقة التبادل الحر الأرو_مغاربي(متوسطي).

4. التناقضات الأوروبية الداخلية تضعف اهتمام أوروبا بالمنطقة المغاربية ،إذ يعتبر موقف دول أوروبا تجاه المغرب العربي للوهلة الأولى أكثر ايجابية حيث دعي دوما الاتحاد الاوربي إلى الاهتمام السياسي والاقتصادي بدول جنوب البحر الابيض المتوسط

،وخصوصا بتشجيع التدفق المالي تجاهها،لكن الارادة التي طالما عبرت عنها هذه البلدان تتناقض مع موقفها على مستوى المبادلات التجارية.

5. تزايد أخطار اللاستقرار الجهوي يساهم بشكل واسع في الدفع بأوروبا إلى التفكير في إعادة تحديد شامل لمقاربتها في حوض المتوسط.

6. كان الطموح المطلوب لاتفاقيات التسعينات التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر برشلونة 1995 لتقوية السياسات الشاملة ،و ذلك باستحداث منطقة كبرى للتبادل الحر الأورو-متوسطية في أفق 2010، لكن هذا الطموح لم يتحقق بسبب السياسات المختلفة للدول المشاركة وأن كل دولة من دول المغرب العربي تتفاوض على حدى مما أصبحت ضعيفة أمام الاتحاد الأوروبي (ما لم يتم اتحاد جمركي بين الدول المغربي لا يمكن انشاء منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي.

7. عدم التوصل إلى النتائج المرجوة بسبب المواجهات العقائدية بين الاسلامية ،اليهودية و المسيحية،حيث تغلب الطابع السياسي على الاقتصادي .

8. على البلدان المغاربية مضاعفة مصادر ثرواتها وتحسين نظمها الانتاجية حتى تتمكن من مواجهة متطلبات التبادل الحر الإقليمي والعولمة .

9. تعرض الدول المغاربية لممارسات حمائية مفروضة من المجموعة الأوروبية كملف التصدير الفلاحي (الحمضيات والبواكير زيت الزيتون)خاصة بالنسبة لتونس والمغرب ،وذلك بتعويض السعر المرجعي بسعر الدخول الى السوق الاوروبية . و لمواجهة الحساسية الفائقة للمنتوجات الفلاحية في منطقة المغرب العربي وتاثيرها على التوازن العام لبلدان المنطقة نجد من الضروري تطبيق قاعدة التبادل الحر على تجارة المتوجات الزراعية في اتجاه واحد ودون مقابل للطرف الاخر،وذلك نتيجة العجز الغذائي المزمن للبلدان المغاربية في المواد الغذائية الأساسية مما يجعل منها منفذا طبيعيا بامتياز للصادرات الأوروبية.

10. يجب على الاتحاد الأوروبي مساعدة الدول المغاربية على تحسين القدرة التنافسية لمقاولات النسيج المغاربية خاصة تونس و المغرب ،وتجديد الاتفاقيات في مجال المنسوجات التي فسخت من قبل.

11. على البلدان المغاربية تحمل المسؤولية عن طريق القيام بمجهود سوسيو- تكويني، لتكون مؤهلة لمواجهة تحديات الانفتاح وإحداث منطقة تبادل حر أرو-متوسطية،وإعادة النظر في المشروع المغاربي حتى يتمكن المغرب العربي من التوفر على الأدوات التي تؤهله للمواجهة.

12.تشابه الهياكل الإنتاجية لدول المغرب العربي ،حيث ترتكز هده الهياكل إلى حد كبير على إنتاج وتصدير المواد الخام والمنسوجات مما يحد من فعالية التبادل التجاري فيما بينها وبين الاتحاد الأوروبي ،مما يعكس أهمية الاتجاه إلى قطاع الصناعات التحويلية وتبني هياكل إنتاجية جديدة ومتطورة ذات قيمة عالية.

13.ضآلة دور الاستثمار الأوروبي المباشر في تحسين تنافسية الصادرات الجزائرية مقارنة بتونس والمغرب خاصة في مجال البنوك والسياحة والاتصالات.

14.أهمية التكامل الإقليمي الأورومغاربي للدول المغاربية في زيادة التدفق التجاري بين الطرفين في ضوء زيادة مستويات التنسيق بين السياسات الإقليمية للدول المغاربية واندماج الأسواق وتحسين الكفاءة الإنتاجية لارتفاع درجة المنافسة ،مما ينجم عنه تحسين تنافسية الصادرات المغاربية وتعزيز قدرتها على الولوج غي الأسواق الأوروبية في الأجل الطويل.

- **اقتراحات وتوصيات :**

1. العمل على بناء هيكل ونموذج عصري يستلهم التجارب الدولية الناجحة التي بنت اقتصاد متطورة والتي سجلت نموا اقتصاديا بوتيرة سريعة وقوية كدول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والتي يمكن أن تأخذ الدول المغاربية تجاربها الناجحة مما يتناسب ومتطلبات اقتصادياتها .

2. العمل على تطوير منظومة متكاملة للتعامل مع الصدمات الاقتصادية والأزمات الإقليمية والعالمية ،وتطوير أجهزة اقتصادية وإدارية ومؤسسات مالية قادرة على التنبؤ بها والتعامل معها في حالة حدوثها .

3. تطوير منظومات تشريعية وقانونية وإدارية واقتصادية قادرة على التعامل بمرونة مع الأحداث الداخلية والخارجية في شتى المجالات .

4. العمل على بناء علاقات اقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي تدعم محددات النمو الاقتصادي المغاربي ،وتأخذ بيد القطاعات الواعدة في اقتصادياتها نحو زيادة إنتاجياتها وتنافسياتها وزيادة صادراتها للاتحاد الأوروبي.

5. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تشكله من أهمية في تحفيز النمو الاقتصادي ،كون أن الدعم المقدم غير كافي للنهوض بها لتكون قادرة على المنافسة والتصدير.

6. وضع إستراتجية للتصنيع في ضوء خرائط استثمارية لمشروعات محددة ذات مزايا نسبية تنافسية.

7. دعم وتطوير الخدمات التسويقية ودلك عن طريق تطوير أساليب المعلومات عن فرص اتصدير والاستيراد مع الاتحاد الأوروبي وغيره.

8. الاستمرار في مسيرة التعاون الاقتصادي العربي نحو إقامة تكامل اقتصادي عامة والمغربي خاصة في جميع المجالات الاقتصادية ،حيث لابد من ظهور تنتل اقتصادي موحد لمواجهة المجموعة الأوروبية والتكتلات الأخرى.

9. العمل على تحديث الصناعة المغاربية واعتماد سياسة صناعية موجهة للخارج تراعي الميزة النسبية للاقتصاد المغاربي، وذلك بوضع معاييرأساسية وواضحة لتحديد الصناعـات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إليـها و إعطاء دور فاعل للقطاع الخاص مع استيفاء معايير القياسية للجودة العالمية المعمول في الأسواق الأوروبية.

10.تبني سياسة ضريبية مرنة بالنسبة للدول المغاربية ،وذلك عن طريق تخفيض معدلات الضريبة وعدم رفعها من أجل تعويض خسائر الحكومات جراء خفض وإلغاء الرسوم الجمركية .

11.تعزيز القدرة التنافسية للصادرات المغاربية عن طريق اتباع سياسة صرف مرنة وعدم تقييم العملة بالخطأ،وذلك عن طريق رفعها وتخفيضها بالموازاة مع رصيد الميزان التجاري.

- **آفاق الدراسة:**

لا يزال موضوع الشراكة الأورو مغاربية عموما والشراكة الأورو جزائرية خصوصا يحضى باهتمام الباحثين ،والإجابة على عدة تساؤلات منها:

1.ما هو أثر برنامج التعاون الأوروبي المغاربي في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل ترقية الصادرات ؟

2. هل يمكن للمؤسسات الجزائرية المنافسة بعد إقامة منطقة التبادل الحر في أفق 2020؟

3. كيف يمكن تفعيل اتحاد المغرب العربي من أجل إحياء شراكة حقيقية وفعلية؟

4.كيف يمكن إنشاء تكتل اقتصادي عربي لمواجهة المستجدات العالمية ومنافسة التكتلات الأخرى؟

قائمة المراجع

أولا.المراجع باللغة العربية:

ا.الكتب :

1. ابراهيم توهامي،إسماعيل قيرة،عبد الحميد ديليمي،العولمة والاقتصاد غير الرسمي،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،عين مليلة،الجزائر،بدون طبعة،2004.
2. أحمد سيد مصطفى ،،تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، دار الكتب، القاهرة ،2000.
3. أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، دار النهضة العربية، ط03، القاهرة، 2000 .
4. أحمد صديق، إتحاد المغرب العربي في العالم العربي (تركيب في التنمية والاندماج الاقتصادي) ، مطابع إفريقيا الشرق، الطبعة الثانية ، الدار البيضاء، المغرب،1991.
5. أسامة المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،ط2 ،1997 .
6. إسماعيل علي محمد ،ا لعولمة الثقافية وموقف الإسلام منها، ، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط1، 2001.
7. اسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
8. السيد متولي عبد القادر،الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات،دار الفكر ناشرون وموزعون،الطبعة الأولى،عمان، الأردن،2011.
9. السيد ياسين وآخرون،العرب والعولمة،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان، ط1 ،1998.
10. إليزابيث نتاربل، دور الجمارك في العلاقات التجارية الدولية(سلسلة القانون الجمركي)، ترجمة دار النشر ITCIS، الجزائر، 2008.
11. بوكساني رشيد، أحمد وبيش،مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي في :التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ،دار الهدى ،2005.
12. جوردي باديا و شابيير أراغال، استطلاع رأي الشراكة الأورومتوسطية لعام 2010 تقييم الشراكة الأورومتوسطية-الاتحاد من أجل المتوسط وآفاق2012 ، دار فضاءات للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2012.
13. رابح بونار :المغرب العربي تاريخه وثقافته ،دار الهدى، الجزائر ،2000.
14. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي(العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية) ،الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004.
15. سليمان المنذري، الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية، مكتبة مدبولي، دون طبعة، القاهرة، مصر، دون تاريخ.
16. سمير أمين وآخرون،العلاقات العربية الأوربية،قراءة عربية نقدية،مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار الأمين للنشر والتوزيع،القاهرة،2002.
17. سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والجات 94، الطبعة الأولى ، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، مصر، 1997.
18. سميرمحمد عبد العزيز ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة (الكوميسا،مجموعة الـ15، أوروبـا الموحـدة، المشاركة الأوروبية الإفريقية المتوسطة) ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001.
19. صبحت كاربوز، موارد الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط،: التحديات والفرص في الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط،2012، عمان، دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2013.

20.صلاح ابن ردود ابن حامد الحارثي ،دور التربية الإسلامية في مواجهة التحديات الثقافية للعولمة ، مكتبة السوادي ،جدة ،السعودية،بدون طبعة، 1424هـ.

21.صلاح عباس، العولمة في إدارة المنظمات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.

22.عارف دليلة، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي، طبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت 1978.

23.عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، ، المكتب العربي الحديث مصر،ط1 ، 2007.

24.عبد الفتاح مراد،منظمة التجارة العالمية والعولمة والإقليمية، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية،مصر.

25.عبد القادر رزيق الأخادمي ، الاتحاد من أجل المتوسط " الأبعاد و الآفاق" ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، 2009.

26.عبد المطلب عبد الحميد ، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية ، الدار الجامعية ، مصر ،2003.

27.عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية منظماتها، شركائها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر ،ط01، 2006.

28.عبد المطلب عبد المجيد،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، عربية للطباعة والنشر، القاهرة،مصر،ط1، 2003.

29.عبد الوهاب حميد رشيد ،التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة :النظريةوالتطبيقات الدولية والتجربة العربية،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت ،1982.

30.عبدالمطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11سبتمبر، ،مجموعة النيل العربية ،القاهرة مصر،ط1.2003.

31.عمر صقر،العولمة وقضايا اقتصادية،الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر،دون طبعة،2000-2001.

32.فتح الله ولعلو،المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية،دار توبقال للنشر،الدار البيضاء،المغرب،ط1 ،1997.

33.فريد النجار،التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون ،خيارات القرن الحادي والعشرين،ايتراك للنشر والتوزيع،مصر،1999.

34.فضل على مثني،الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة والدول النامية ، مكتب مدبولي ،مصر، 2000.

35.فليح حسن خلف،العولمة الاقتصادية،عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع،ط1، 2010.

36.مايكل تانزر وآخرون ، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني، دور الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ،.1981

37.محسن أحمد الخضيري،العوامة مقدمة في الفكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة،مجموعة النيل العربية،ط1 ،2000.

38.محسن أحمد الخضيري،اليورو،مجموعة النيل العربية،ط1 ،2002.

39.محمد خميس الزوكة، جغرافية التجارة الدولية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004 .

40.محمد مصطفى كمال،صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية ،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،بيروت ،لبنان،2001.

41.محمودي مراد، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة) ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2002.

42.مصطفى يوسف، جمال الدين برقوق، الاقتصاد الدولي، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن، طبعة 01، 2016.

43.مطانيوس حبيب ،الاقتصاد السوري ومتطلبات الشراكة السورية ـالأوربية،المستقبل العربي،بيروت ،ب ط ،2006.
44.مغاوري شلبي،الأورو الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم،مكتبة زهراء الشرق،القاهرة،2000.
45.المغرب قي أرقام ،المندوبية السامية للتخطيط،2002.
46.نعيم إبراهيم الظاهر،إدارة العولمة وأنواعها،عالم الكتاب الحديث،الأردن،ط2010،1.
47.نوري منير،السياسات الاقتصادية في ظل العولمة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،بدون طبعة،2010.
48.نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر ،الأردن،ط1، 2007.
49.يحيى بوعزيز، الاستعمار الاوروبي الحديث في افريقيا واسيا وجزر المحيطات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1988.
50.يوسف السعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر 2010.

II. الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. أبحري سفيان،الشراكة الأورو-مغاربية وآثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 2012-2013.
2. أحمد حلمي عبد اللطيف ،وظيفة الدولة في الاقتصاد المعاصر مع دراسة خاصة للتجربة المصرية منذ بداية سياسة التحرير الاقتصادي 1974،دكتوراة في فلسفة الاقتصاد ،جامعة القاهرة،مصر.
3. بوشنافة الصادق ، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية، حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 – 2007.
4. بومدين يوسف،"دراسة أثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء الحالي للمؤسسات الاقتصادية - مع دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات - الحاصل على شهادة الجودة العالمية ISO"، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
5. حشماوي محمد،" الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية"، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،الجزائر،2006 .
6. رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2007 .
7. شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الإقتصادية الأورو- متوسطية- حالة دول المغرب العربي-أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،2004/2003.
8. فضيل رابح، التكامل الاقتصادي الأورو- مغاربي بين العولمة والإقليمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.
9. ميرفت ميخائيل ،مستقبل التعاون الاقتصادي بين مصر والاتحاد الأوروبي في ظل المتغيرات العالمية –دراسة مقارنة مع بعض الدول، أطروحة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد ،جامعة عين شمس ،كلية التجارة،2000.
10. هيثم ابراهيم جعفر ،مستقبل التعاون الاقتصادي بين سوريا والاتحاد الأوروبي في إطار المشاركة الأوروبية المتوسطية،أطروحة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد،كلية التجارة،جامعة عين شمس،مصر،2006.

11.أسامة فاروق مخيمر، التعاون بين دول البحر المتوسط_ دراسة المبادرات والقضايا _ رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة القاهرة مصر 1996.
12.بن عزوز محمد،الشراكة الأجنبية واقعها وآفاقها ،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2001.
13.سمير ميموني، الشراكة الأورو متوسطية بين الطموحات و الواقع مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006/2005.
14.طرفاني عتيقة، التكامل الاقتصادي: حالة إتحاد المغرب العربي، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، ،1996.
15.عديسة شهرة، أثر الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007 – 2008.
16.العيد رزق الله، العلاقات التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي، رسالة ما جستير في العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
17. لحمر خديجة ،"دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية (واقع و آفاق)"، مذكرة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر، الجزائر ،2005 .
18.-يوسف خليل ابراهيم السبعاوي،الصعوبات التي تواجه اتفاقية المشاركة العربية الأوروبية،رسالة ماجستير،معهد البحوث والدراسات العربية،جامعة الدول العربية،القاهرة،مصر 2011.

III المجالات الدورية:

1. إبراهيم قلواز، مستقبل الشراكة الأورومتوسطية فيظل التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة، الحوار المتمدن، العدد11،2016/08/225.
2. أمين جلال،العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث، مجلة المستقبل العربي، العدد 60.
3. بشير مصيطفى،التفكيك الجمركي الكامل مع الاتحاد الأوروبي،جريدة الشروق
4. ديدي ولد السالك، اتحاد المغرب العربي :أسباب التعثر ومداخل التفعيل، المستقبل العربي،العدد 312،2005 .
5. سليمة الباب،الشراكة في الميدان،مجلة الشراكة الأورومتوسطية،مارس1997.
6. شمس العياري،"اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية-حسابات الربح والخسارة.
7. عبد الخالق عبد الله، عولمة السياسة والعولمة السياسية، مجلــة البرلمــان العــربي، العدد 102 ،سبتمبر 2007.
8. علي، أجقو،الثقافة العربية الإسلامية وتحديات العولمة، موقع التنظيم القضائي الجزائري، شبكة المعلومات الدولية.
9. الغوث ولد الطالب،الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الخصخصة في موريتانيا ،مجلة فكر العلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية،العدد1، المغرب ،2008.
10.فهد العرابي الحارثي، إنتاج الثقافة الموحدة للعالم ، جريدة الجزيرة، 30 شوال 1420هـ، العدد 9992.
11.قلش عبد الله، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04 ،2006.
12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،الشراكة العربية الأوروبية الدوافع والمنافع، سلسلة الخلاصات المتوكزة، السنة الرابعة، إصدار 01/03 ، الكويت.

13. محمد يعقوبي،لخضر عزي،الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 14،أكتوبر2004.

14. مرتضى معاش،العولمة رؤى ومخاطر، مجلة النبأ،العدد 35، السنة الخامسة،2000.
15. نصيف حتي ، المأزق العربي، مجلة المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 215،مارس1996.
16. نور الدين جوادي، ظاهرة الاحتباس التجاري، مأزق اقتصادي غربي يعكر احتفالات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بانضمام عضوها 18 – الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 50، 2010.
17. وفاء سعد الشربيني، الابعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوروبية المغاربية، مركز الدراسات الأوروبية، العدد الأول 2007. اليومي،الجزائر،العدد3325، بتاريخ:2011/06/16.

IV.الندوات والملتقيات:

1. أوسرير منور،" مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي، ورقلة، 22-23 أفريل، الجزائر، 2003 .
2. سلوى محمد مرسي، المشاركة الأورو عربية ، ما المهام وما عليها وسبل تفعيلها ، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأورو عربية، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر 08 – 09 ماي 2004.
3. عبد المجيد قدي، الجزائر ومسار برشلونة، الندوة الدولية حول أندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأورو عربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08 -09 ماي 2004.

4. غالب أحمد عطايا،العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي،الملتقى الوطني الأول لمواد الجغرافيا والاقتصاد و الدراسات الاجتماعية وعلم النفس،الفجيرة،دولة الإمارات العربية المتحدة،2002.
5. موسى بودهان، مستلزمات وشروط تحقيق الاندماج الاقتصادي المغاربي وثيقة مقدمة للملتقى العلمي الاندماج الاقتصادي المغاربي المنظم من طرف الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر جوان 2000.

6. يوسف سعداوي، آثار الشراكة الأورو متوسطية على الاقتصاديات العربية، ندوة علمية دولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأورو متوسطية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08- 09ماي2004.

V .التقارير والنشرات الدورية:

1. اتفاقية التبادل الحر الشاملة والمعمقة.
2. البنك الأوروبي للاستثمار.
3. صندوق النقد الدولي،الإحصائيات المالية الدولية،التقرير العالمي حول الاستثمار 1994.
4. المجلس الأوروبي- الاتحاد الأوربي- دول المغرب العربي: 25سنة من التعاون 1978-2001.
5. المركز الإعلامي للآلية الأوروبية للجوار.
6. -مصطفى بن بادة، المخطط الجديد للتفكيك الجمركي، يوم إعلامي حول المخطط الجديد للتفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، وزارة التجارة، الجزائر، أوت 2012.
7. المعهد الوطني للإحصاء لتونس.

8. المكتب المغربي للصرف.
9. وزارة التجارة، كلمة وزير التجارة، يوم تحسيسي وإعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، فندق الشراتون، الجزائر،22 أوت 2012.
10. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ،إحصائيات فيفري2003.
11. الوكالة الوطنية لتطوير للاستثمار.

VI **.المؤتمرات:**

1. المؤتمر الزراعي الأورو متوسطي،يومي 15و 16 أفريل 1997، فالينا، مالطا.
2. المؤتر الوزاري الأورو متوسطي، 03 و04 جوان 1998، باليرمو، إيطاليا.
3. المؤتمر الوزاري الأورو متوسطي، يومي 15و 16 أفريل 1999 ، شتوتغارت،ألمانيا.
4. المؤتمر الوزاري الأورو متوسطي،15 و16 نوفمبر 2000،مارسيليا،فرنسا.
5. المؤتمر الوزاري الأورو متوسطي ، 22و23 أفريل 2002، فالنسيا، إسبانيا.

VII **.المراسيم و النصوص القانونية:**

1. اتفاق الأورو متوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمجموعة الأوربية.
2. اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية ،العدد 2/97 المؤرخ بتاريخ: 1998/03/30.
3. الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات GATT.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 31، بتاريخ 30 افريل 2005.

VIII **.الجرائد:**

1. جريدة الحياة المغربية،"الشراكة المغربية الأوروبية على وشك الانفراج".
2. قناة المنار،صادر عن الصحافة الفرنسية.
3. جريدة الشروق اليومي،الجزائر،العدد3325، بتاريخ:2011/06/16
4. جريدة العرب،العدد 10355،بتاريخ 2016/08/04

ثانيا.المراجع باللغة الأجنبية:

I**. Les ouvrages :**

1. James M.Livingstone, The International Enterprise, London : Associated Business programme,1975.
2. Marie Françoise Labouz, Le Partenariat de L'union Européenne avec Les pays tiers, Conflis et Convergences, Bruylant, Bruxelles, 2000.
3. Bruno Ponson, Nguyen Van chan, Georges Hirsch, Partenariat d'entreprise et Mondialisation, Karthala, Paris, 1999.
4. Pierre-Emmanuel Laurant, le Partenariat interentreprises, magazine de vitrines, septembre/octobre 2004.
5. B.Garrette et P.Dussauge ,Les strategies d'alliance Paris :Ed d'Organisation ,1995.
6. Begriche Mlila, Partenariat : alternative stratégique pour les entreprises publiques à l'ère de l'économie de marché.
7. - Marcadé (M, B), Janin (P, H), les contacts de coopération entre entreprise Edition jurichiques, la fibre, Paris, 1974.

8. Yves la coste géopolitique de méditerranée,perspectives géoplitiqhes ,Armand Colin,Paris,2006.
9. BOUZIDI. A. Panarma, des économies des pays du Maghreb.
10. FODIL. RABAH ,Les contraintes de lintégration économiques maghrébin in revu INPS,2003.
11. Franco Rizzi, un Méditerranés diconflitti stana d'un dialogo moncate, Melteur editer Roma,2004.
12. Baltal Paul, La Méditerranée, Défis et enjeux, les cahiers de confluées, éditons L'harmattare, 2000.
13. Michel Vauzelle,rapport d'informationsur le partenariat Euro-Méditérranée ,23/06/1999.
14. Jean Paul Perrier : Une sécurité régionale contrainte par l'omniprésente américaine, dans Pascal Boniface, Didier Billion les défies du Monde Arabe.

II**.Séminaire :**

1. Mohamed Saidani ,Abdenacer Bouteldja, Le partenariat interentreprises en Algérie: réalités et erspectives, le séminaire national sur les politiques économiques en Algérie, faculté de sciences économiques, université de Tlemcen. décembre 2004.

III **Rapport :**

1.Declaration de barcelone , de barcelone 27 november 1995.
2. Commission européenne, union européenne-Maghreb :25 ans de coopération 1978-2001.
3. BEI ,FEMIP,2Eme rapport annul de2005 .
4. Algérie :document de strategie 2002-2006 et programme indicatif nationa .
5.

IV **Textes juridiques :**

1. Journal officiel de l'union européen, 24/08/2006 ,c2000/4.
2. Journal officiel de commission européenne N°=L70/3 de le vie le 18/03/2000.
3. Journal officiel de commission européenne N°=L97/2 de la vie le30/03/1998.

ثالثا.المواقع الالكترونية:

1. htpp :www.mio-ecsde.org/old/bullti/docs/bulle.
2. htpp://www.euromed rights.net/français/Barcelone/peu/malte.html.
3. htpp://www.euromed rights.net/français/Barcelone/peu/palirmo.html.
4. http //.averroesafras.com/website/.
5. http :www.france.Diplomatie.fr/europe/accreditation/rela euro-rened.html.
6. http: www. Marc.gov.ma/arabe/partema Eur Ar.html.
7. http://aljazairalyoum.com
8. http://ec.europa.eu/comm/external_relations/euromed/rsp/index-htm.
9. http://manartv.com.lb/3690399.
10. http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v102/studies.html
11. http://www.lemoci.com/fiche-pays/tunisie.
12. http://www.ulum.nl/a144.htm.
13. http://www.univbatna.dz/droit/culturearabemusulmane.html

14. https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargemant/neighbourhood/countries/morocco_en
15. https://orwikipedia.org/wiki/.
16. https://www.noonpost.org/content/22569.
17. www. http://alarab.co.uk/
18. www.ahewar.org/debat/show.art.asp2aid.
19. www.aljazeera.net/NR/exeres/6DA79546-693A-4BA4-88CA-6C7B58C2AD8E.htm.
20. www.aljazeera.net/specialfiles
21. www.andi.dz.
22. www.ces.med.eu/ar/enpc
23. www.cvce.eu/obj/déclaration.
24. www.diplomatie.gouv.fr
25. WWW.DW.COM/AR./
26. www.eib.org/progects/loan/list/ region=5country=dz.
27. www.elhayat.com/search.aspx ?searchtex
28. WWW.ENPINFO.EU.
29. www.ins.tn/ar/front.
30. www.ITC Market Analysis Tools Newsletter0..com.
31. www.ta3line.com/montada/showtherad.php ?t=5628

الملاحـــق

ITC **TRADE MAP**

Statistiques du commerce pour le développement international des entreprises

Données de commerce mensuelles, trimestrielles et annuelles, importations et exportations en valeurs, volumes, taux de croissance, parts de marchés, etc.

Commerce bilatéral entre le Maroc et l'Union européenne (UE 27)

Produit : TOTAL Tous produits confondus

Unité : Euro milliers

SH6	Code produit	Libellé produit	Le Maroc exporte vers l'Union européenne (UE 27)												
			Valeur en 2006	Valeur en 2007	Valeur en 2008	Valeur en 2009	Valeur en 2010	Valeur en 2011	Valeur en 2012	Valeur en 2013	Valeur en 2014	Valeur en 2015	Valeur en 2016	Valeur en 2017	
	TOTAL	Tous produits confondus	7 292 079	7 710 969	8 178 059	6 660 479	7 992 408	9 127 422	9 463 604	10 010 900	11 383 960	12 579 411	13 379 637	15 057 960	3
⊞	99	Produits non définis ailleurs	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
⊞	02	Viandes et abats comestibles	0	0	0	0	1	0	2	0	94	21	285	0	
⊞	36	Poudres et explosifs; articles de pyrotechnie; allumettes; alliages pyrophoriques; matières . . .	0	0	0	35	0	0	0	0	0	0	1	0	
⊞	80	Étain et ouvrages en étain	2	254	188	57	0	169	85	8	41	77	42	1	
⊞	92	Instruments de musique; parties et accessoires de ces instruments	23	28	21	53	21	14	3	1	5	5	6	8	
⊞	66	Parapluies, ombrelles, parasols, cannes, cannes-sièges, fouets, cravaches et leurs parties	614	4 633	5 627	573	14	254	130	155	84	9	41	22	
⊞	50	Soie	120	377	224	338	97	345	24	68	107	50	106	27	
⊞	91	Horlogerie	52	1 054	542	107	55	93	77	57	55	137	128	42	
⊞	78	Plomb et ouvrages en plomb	34 682	73 612	41 709	36 062	48 764	21 926	11 508	8 899	7 286	4 722	1	43	
⊞	11	Produits de la minoterie, malt; amidons et fécules, inuline; gluten de froment	12	2	16	24	26	24	96	96	32	27	85	44	
⊞	37	Produits photographiques ou cinématographiques	171	138	400	610	552	504	276	169	203	72	31	48	
⊞	35	Matières albuminoïdes; produits à base d'amidons ou de fécules modifiés; colles; enzymes	65	4	34	89	115	10	135	60	60	70	70	102	
⊞	53	Autres fibres textiles végétales; fils de papier et tissus de fils de papier	854	577	433	834	345	730	295	293	1 113	570	157	139	
⊞	18	Cacao et ses préparations	35	162	108	180	191	336	194	114	131	145	177	146	
⊞	67	Plumes et duvet apprêtés et articles en plumes ou en duvet; fleurs artificielles; ouvrages . . .	307	51	92	49	37	107	78	49	97	57	119	153	
⊞	43	Pelleteries et fourrures; pelleteries factices	128	222	1 509	824	1 160	1 092	475	158	88	190	162	162	
⊞	75	Nickel et ouvrages en nickel	337	38	38	62	65	104	141	180	207	208	133	210	
⊞	10	Céréales	39	0	600	2 479	677	1 445	0	351	657	1 141	927	231	
⊞	86	Véhicules et matériel pour voies ferrées ou similaires et leurs parties; appareils mécaniques . .	6	0	21	59	20	304	1 445	964	1 928	202	6 783	264	
⊞	14	Matières à tresser et autres produits d'origine végétale, non dénommés ni compris ailleurs	219	350	219	225	230	205	126	233	299	378	363	303	
⊞	04	Lait et produits de la laiterie; œufs d'oiseaux; miel naturel; produits comestibles d'origine . . .	45	5	3	98	145	100	3	258	1	325	145	320	
⊞	93	Armes, munitions et leurs parties et	22	0	63	9	1 680	1 431	0	0	0	1	37	484	

		bonneterie ...												
⊞	52	Coton	-380 043	-376 877	-311 433	-222 780	-248 729	-255 753	-225 312	-197 117	-189 295	-175 107	-182 024	-182 209
⊞	32	Extraits tannants ou tinctoriaux; tanins et leurs dérivés, pigments et autres matières colorantes; ...	-98 695	-114 362	-123 073	-117 858	-128 532	-130 855	-148 044	-160 488	-163 910	-162 966	-172 635	-176 277
⊞	33	Huiles essentielles et résinoïdes; produits de parfumerie ou de toilette préparés et préparations ...	-48 578	-63 300	-75 995	-93 429	-94 790	-102 579	-114 515	-128 081	-132 451	-143 171	-146 267	-159 633
⊞	54	Filaments synthétiques ou artificiels; lames et formes similaires en matières textiles synthétiques ...	-79 000	-90 003	-86 166	-80 728	-56 566	-54 312	-66 944	-70 568	-71 913	-79 727	-116 756	-135 044
⊞	04	Lait et produits de la laiterie; œufs d'oiseaux; miel naturel; produits comestibles d'origine ...	-61 430	-89 515	-83 811	-64 300	-66 877	-82 402	-84 082	-82 327	-138 617	-102 226	-118 321	-130 773

Sources : Calculs du CCI sur la base des statistiques de Office des changes du Maroc depuis janvier 2017.
Calculs du CCI sur la base des statistiques de UN COMTRADE depuis janvier 2014 et jusqu'à janvier 2017.
Calculs du CCI sur la base des statistiques de Office des changes du Maroc depuis janvier 2013 et jusqu'à janvier 2014.
Calculs du CCI sur la base des statistiques de UN COMTRADE jusqu'à janvier 2013.

Les données aggrégées sont un mélange de données directes et de données miroirs, elles sont affichées en violet.

Nous contacter
Email : marketanalysis@intracen.org
Téléphone : +41 (0) 22 730 05 40

En collaboration avec:

Copyright © 1999-2018 Centre du commerce international. Tous droits réservés.

ITC TRADE MAP
Statistiques du commerce pour le développement international des entreprises
Données de commerce mensuelles, trimestrielles et annuelles. Importations et exportations en valeurs, volumes, taux de croissance, parts de marchés, etc.

Commerce bilatéral entre le Maroc et l'Union européenne (UE 27)

Produit : TOTAL Tous produits confondus

Unité : Euro milliers

Sit.	Code produit	Libellé produit	Valeur en 2006	Valeur en 2007	Valeur en 2008	Valeur en 2009	Valeur en 2010	Valeur en 2011	Valeur en 2012	Valeur en 2013	Valeur en 2014	Valeur en 2015	Valeur en 2016	Valeur en 2017	
	TOTAL	Tous produits confondus	9 706 823	11 984 847	14 894 123	12 345 597	13 112 425	15 116 603	16 500 325	17 019 432	17 766 598	17 829 283	20 929 247	22 612 400	
⊞	99	Produits non définis ailleurs	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	
⊞	46	Ouvrages de sparterie ou de vannerie	46	41	163	143	78	83	70	51	90	65	32	43	
⊞	67	Plumes et duvet apprêtés et articles en plumes ou en duvet; fleurs artificielles; ouvrages . . .	77	85	63	102	136	170	172	101	229	321	177	194	
⊞	14	Matières à tresser et autres produits d'origine végétale, non dénommés ni compris ailleurs	184	153	109	109	59	105	61	83	28	146	107	210	
⊞	92	Instruments de musique; parties et accessoires de ces instruments	89	104	137	387	238	216	255	278	291	424	190	214	
⊞	78	Plomb et ouvrages en plomb	377	918	528	632	265	18 604	292	412	246	199	300	247	
⊞	97	Objets d'art, de collection ou d'antiquité	33	98	79	147	200	1 216	683	625	604	661	392	520	
⊞	66	Parapluies, ombrelles, parasols, cannes, cannes-sièges, fouets, cravaches et leurs parties	401	661	647	687	687	688	597	727	748	713	521	642	
⊞	45	Liège et ouvrages en liège	501	2 122	1 281	987	745	1 633	425	608	280	309	397	680	
⊞	26	Minerais, scories et cendres	12 152	23 784	29 355	23 381	21 529	17 934	3 758	1 547	1 469	2 952	1 130	726	
⊞	43	Pelleteries et fourrures; pelleteries factices	565	560	1 122	1 244	2 084	3 133	1 568	1 705	1 265	1 715	1 238	834	
⊞	80	Étain et ouvrages en étain	405	526	584	546	510	739	720	779	494	673	959	917	
⊞	50	Soie	26 244	28 643	43 308	20 879	12 412	8 832	6 633	3 335	2 945	2 546	1 653	1 408	
⊞	65	Coiffures et parties de coiffures	551	1 164	694	1 343	1 266	1 278	917	1 670	1 605	1 477	1 737	1 425	
⊞	75	Nickel et ouvrages en nickel	965	2 014	1 505	2 975	1 353	1 644	1 386	1 489	1 505	1 274	38 598	2 398	
⊞	36	Poudres et explosifs; articles de pyrotechnie; allumettes; alliages pyrophoriques; matières . . .	2 295	3 016	2 347	2 678	2 543	2 392	2 443	3 409	2 982	3 260	3 537	2 601	
⊞	91	Horlogerie	1 979	2 354	3 219	2 666	3 735	2 154	2 166	2 614	2 534	3 800	3 241	3 910	
⊞	93	Armes, munitions et leurs parties et accessoires	3 107	4 134	4 797	6 120	17 471	35 180	5 701	5 430	6 245	17 139	37 700	4 838	
⊞	16	Préparations de viande, de poissons ou de crustacés, de mollusques ou d'autres invertébrés . . .	4 910	7 579	12 141	21 937	6 124	4 132	3 703	4 916	6 517	7 136	7 186	6 394	
⊞	53	Autres fibres textiles végétales; fils de papier et tissus de fils de papier	20 664	19 362	13 028	11 450	10 222	9 675	6 840	6 110	7 722	7 236	8 929	6 839	
⊞	13	Gommes, résines et autres sucs et extraits végétaux	1 967	2 909	2 945	3 212	3 480	3 304	3 781	4 133	4 388	5 001	5 914	8 102	
⊞	37	Produits photographiques ou cinématographiques	11 453	17 892	11 460	11 261	11 116	10 681	11 673	11 339	11 177	10 287	10 660	9 088	
⊞	17	Sucres et sucreries	14 065	10 922	3 934	4 529	4 401	4 695	5 450	5 991	6 161	7 614	7 981	9 242	
⊞	02	Viandes et abats comestibles	1 723	2 822	4 042	1 880	5 283	14 982	10 583	5 908	6 990	7 822	9 470	9 815	

		accessoires														
⊞	27	Combustibles minéraux, huiles minérales et produits de leur distillation; matières bitumineuses; . . .	209 120	163 061	306 368	128 556	196 250	205 250	156 182	386 868	314 965	129 306	3 602	586	476	
⊞	47	Pâtes de bois ou d'autres matières fibreuses cellulosiques; papier ou carton à recycler (déchets . . .	16 539	16 402	13 110	11 856	19 521	12 217	10 010	113	334	1 836	1 016	621	10	

Sources : Calculs du CCI sur la base des statistiques de Office des changes du Maroc depuis janvier 2017.
Calculs du CCI sur la base des statistiques de UN COMTRADE depuis janvier 2014 et jusqu'à janvier 2017.
Calculs du CCI sur la base des statistiques de Office des changes du Maroc depuis janvier 2013 et jusqu'à janvier 2014.
Calculs du CCI sur la base des statistiques de UN COMTRADE jusqu'à janvier 2013.

Les données aggrégées sont un mélange de données directes et de données miroirs, elles sont affichées en violet.

Nous contacter
Email : marketanalysis@intracen.org
Telephone : +41 (0) 22 730 05 40

En collaboration avec :

Copyright © 1999-2018 Centre du commerce international. Tous droits réservés.

ITC TRADE MAP
Statistiques du commerce pour le développement international des entreprises
Données de commerce mensuelles, trimestrielles et annuelles. Importations et exportations en valeurs, volumes, taux de croissance, parts de marchés, etc.

Commerce bilatéral entre le Maroc et l'Union européenne (UE 27)

Produit : TOTAL Tous produits confondus

Unité : Euro milliers

SH4	Code produit	Libellé produit	Balance commercial entre le Maroc et l'Union européenne (UE 27)												
			Balance en valeur en 2006	Balance en valeur en 2007	Balance en valeur en 2008	Balance en valeur en 2009	Balance en valeur en 2010	Balance en valeur en 2011	Balance en valeur en 2012	Balance en valeur en 2013	Balance en valeur en 2014	Balance en valeur en 2015	Balance en valeur en 2016	Balance en valeur en 2017	
	TOTAL	Tous produits confondus	-2 414 741	-4 273 881	-6 716 065	-5 685 120	-5 120 018	-5 989 183	-7 036 718	-7 008 531	-6 382 637	-5 249 869	-7 549 610	-7 554 445	-13
⊞	27	Combustibles minéraux, huiles minérales et produits de leur distillation; matières bitumineuses; ...	-745 767	-1 022 549	-1 729 314	-1 272 334	-1 334 261	-1 561 822	-2 417 036	-2 029 451	-1 851 874	-1 986 797	-2 295 920	-3 096 334	-27
⊞	84	Machines, appareils et engins mécaniques, réacteurs nucléaires, chaudières; parties de ces ...	-1 236 985	-1 560 144	-2 096 344	-1 860 609	-1 717 974	-1 810 582	-1 791 364	-1 884 327	-1 707 049	-1 589 004	-2 223 761	-2 477 877	8
⊞	39	Matières plastiques et ouvrages en ces matières	-383 854	-427 586	-440 086	-408 656	-438 113	-539 018	-618 408	-676 963	-722 400	-741 957	-729 802	-772 758	
⊞	72	Fonte, fer et acier	-205 483	-347 470	-665 614	-534 682	-488 171	-576 970	-799 379	-780 573	-662 590	-666 016	-552 848	-760 405	
⊞	87	Voitures automobiles, tracteurs, cycles et autres véhicules terrestres, leurs parties et a ...	-665 983	-853 539	-1 162 344	-1 182 058	-1 094 002	-1 244 074	-1 224 834	-1 074 772	-407 849	-164 330	-990 673	-600 883	
⊞	73	Ouvrages en fonte, fer ou acier	-196 483	-233 681	-331 233	-269 480	-307 895	-353 163	-318 466	-395 322	-383 403	-376 274	-501 099	-428 665	
⊞	48	Papiers et cartons; ouvrages en pâte de cellulose, en papier ou en carton	-189 261	-216 565	-240 621	-231 827	-251 467	-303 953	-336 660	-340 223	-351 664	-370 701	-390 394	-394 045	
⊞	74	Cuivre et ouvrages en cuivre	-163 144	-204 588	-196 443	-148 848	-167 778	-154 079	-263 560	-296 076	-314 063	-330 640	-320 697	-368 337	
⊞	38	Produits divers des industries chimiques	-168 573	-189 840	-208 089	-199 260	-209 188	-227 351	-227 008	-255 148	-270 815	-310 525	-293 188	-329 349	
⊞	30	Produits pharmaceutiques	-151 927	-170 397	-189 393	-224 369	-222 942	-234 765	-247 225	-243 764	-278 801	-274 323	-291 250	-328 704	
⊞	44	Bois, charbon de bois et ouvrages en bois	-201 051	-253 466	-256 259	-260 526	-282 234	-309 770	-332 928	-297 806	-330 210	-327 005	-330 909	-325 117	
⊞	55	Fibres synthétiques ou artificielles discontinues	-210 407	-202 794	-203 510	-169 009	-185 737	-210 744	-244 713	-257 321	-297 721	-298 037	-294 634	-313 430	
⊞	10	Céréales	-149 619	-453 407	-837 194	-272 298	-481 028	-698 986	-414 305	-477 492	-822 143	-495 952	-708 253	-310 558	
⊞	96	Ouvrages divers	-57 787	-79 515	-111 016	-119 992	-90 243	-69 007	-64 018	-82 177	-99 532	-97 778	-127 022	-305 233	
⊞	40	Caoutchouc et ouvrages en caoutchouc	-75 678	-121 889	-146 085	-150 057	-134 028	-186 601	-167 726	-238 367	-255 697	-253 272	-256 280	-281 751	
⊞	29	Produits chimiques organiques	-177 579	-222 970	-210 876	-183 139	-222 164	-254 551	-267 417	-238 130	-208 877	-232 579	-212 455	-242 621	
⊞	90	Instruments et appareils d'optique, de photographie ou de cinématographie, de mesure, de contrôle ...	-108 570	-143 172	-135 702	-122 326	-162 210	-157 363	-176 019	-193 854	-194 209	-174 811	-198 528	-231 579	
⊞	15	Graisses et huiles animales ou végétales; produits de leur dissociation; graisses alimentaires ...	49 118	1 307	-3 178	-59 079	33 075	28 337	-123 379	-90 395	-92 304	-154 986	-248 637	-219 248	
⊞	60	Étoffes de	-153 490	-187 743	-155 935	-139 559	-158 481	-168 903	-166 406	-158 825	-159 990	-170 142	-189 032	-184 802	

		bonneterie;												
⊞	52	Coton	-380 043	-376 877	-311 433	-222 780	-248 729	-255 753	-225 312	-197 117	-189 295	-175 107	-182 024	-182 209
⊞	32	Extraits tannants ou tinctoriaux; tanins et leurs dérivés; pigments et autres matières colorantes; . . .	-98 695	-114 362	-123 073	-117 858	-128 532	-130 855	-148 044	-160 488	-163 910	-162 966	-172 635	-176 277
⊞	33	Huiles essentielles et résinoïdes; produits de parfumerie ou de toilette préparés et préparations . . .	-58 578	-63 308	-75 995	-93 429	-94 790	-102 579	-114 515	-120 061	-132 451	-143 171	-146 267	-159 633
⊞	54	Filaments synthétiques ou artificiels; lames et formes similaires en matières textiles synthétiques . . .	-79 000	-90 003	-86 166	-80 728	-56 566	-54 312	-66 944	-70 568	-71 913	-79 727	-116 756	-135 044
⊞	04	Lait et produits de la laiterie; œufs d'oiseaux; miel naturel; produits comestibles d'origine . . .	-61 430	-89 515	-83 811	-64 300	-66 877	-82 402	-84 082	-82 327	-138 617	-102 226	-118 321	-130 773

Sources . Calculs du CCI sur la base des statistiques de Office des changes du Maroc depuis janvier 2017.
Calculs du CCI sur la base des statistiques de UN COMTRADE depuis janvier 2014 et jusqu'à janvier 2017.
Calculs du CCI sur la base des statistiques de Office des changes du Maroc depuis janvier 2013 et jusqu'à janvier 2014.
Calculs du CCI sur la base des statistiques de UN COMTRADE jusqu'à janvier 2013.

Les données aggrégées sont un mélange de données directes et de données miroirs, elles sont affichées en violet.

Nous contacter
Email : marketanalysis@intracen.org
Téléphone : +41 (0) 22 730 05 40

En collaboration avec:

Copyright © 1999-2018 Centre du commerce international. Tous droits réservés.

ITC **TRADE MAP**

Statistiques du commerce pour le développement international des entreprises

Données de commerce mensuelles, trimestrielles et annuelles, importations et exportations en valeurs, volumes, taux de croissance, parts de marchés, etc.

Commerce bilatéral entre la Tunisie et l'Union européenne (UE 27)

Produit : TOTAL Tous produits confondus

Unité : Euro milliers

SH6	Code produit	Libellé produit	La Tunisie exporte vers l'Union européenne (UE 27)													Valeur en 2006	
			Valeur en 2006	Valeur en 2007	Valeur en 2008	Valeur en 2009	Valeur en 2010	Valeur en 2011	Valeur en 2012	Valeur en 2013	Valeur en 2014	Valeur en 2015	Valeur en 2016	Chiffres ...			
	TOTAL	Tous produits confondus	7 189 078	8 772 535	9 460 900	7 644 631	9 055 304	9 788 488	9 443 208	9 157 617	9 366 796	9 455 186	9 039 648			3 734 918 285	3
⊞	01	Animaux vivants	10	15	38	1 166	8	66	74	26	32	26	32			6 303 528	
⊞	02	Viandes et abats comestibles	87	227	172	74	373	290	76	69	19	42	56			26 915 124	
⊞	03	Poissons et crustacés, mollusques et autres invertébrés aquatiques	101 049	102 378	81 055	57 881	74 197	100 745	79 219	65 209	77 309	91 373	99 288			23 133 704	
⊞	04	Lait et produits de la laiterie; œufs d'oiseaux; miel naturel; produits comestibles d'origine ...	5	6	7	5	3	3	74	2	2	101	33			22 393 871	
⊞	05	Autres produits d'origine animale, non dénommés ni compris ailleurs	17 571	13 013	18 594	15 312	20 192	18 257	20 472	15 443	17 836	24 530	17 114			2 013 987	
⊞	06	Plantes vivantes et produits de la floriculture	5 502	4 496	4 806	4 455	4 591	4 173	3 990	2 840	2 602	2 925	2 966			8 053 341	
⊞	07	Légumes, plantes, racines et tubercules alimentaires	11 562	19 376	21 735	22 528	36 388	40 167	31 116	32 203	30 001	26 143	32 610			16 390 392	
⊞	08	Fruits comestibles; écorces d'agrumes ou de melons	64 476	90 265	87 430	80 970	90 374	84 838	79 100	79 122	81 131	91 106	97 777			25 855 396	
⊞	09	Café, thé, maté et épices	6 035	6 975	7 199	7 398	8 083	7 773	8 899	8 738	10 613	9 768	9 314			8 012 963	
⊞	10	Céréales	2	2	1	6	0	0	0	0	0	0	0			9 520 495	
⊞	11	Produits de la minoterie; malt; amidons et fécules; inuline; gluten de froment	30	12	18	478	924	164	75	88	82	99	132			2 194 412	
⊞	12	Graines et fruits oléagineux; graines, semences et fruits divers; plantes industrielles ou ...	3 464	5 523	4 581	2 963	2 775	3 504	2 467	2 993	3 007	2 414	3 031			8 564 544	
⊞	13	Gommes, résines et autres sucs et extraits végétaux	0	0	5	102	48	30	206	360	1 077	1 358	1 487			1 191 618	
⊞	14	Matières à tresser et autres produits d'origine végétale, non dénommés ni compris ailleurs	495	446	600	802	639	1 114	871	547	833	571	385			169 276	
⊞	15	Graisses et	457 009	329 902	352 393	174 876	157 485	140 975	193 846	276 564	139 425	622 077	253 252			14 250 953	

		huiles animales ou végétales; produits de leur dissociation; graisses alimentaires ...														
⊞	16	Préparations de viande, de poissons ou de crustacés, de mollusques ou d'autres invertébrés ...	1 226	671	2 383	8 322	11 077	15 124	14 897	12 019	12 109	11 630	13 387		10 723 665	
⊞	17	Sucres et sucreries	530	1 439	1 622	1 709	1 404	1 127	1 021	1 008	1 814	976	9 152		8 136 899	
⊞	18	Cacao et ses préparations	298	340	707	1 865	227	571	175	168	279	643	663		10 587 285	
⊞	19	Préparations à base de céréales, de farines, d'amidons, de fécules ou de lait; pâtisseries	4 948	4 229	4 847	5 268	5 085	5 048	5 283	5 845	5 938	5 988	5 389		13 297 677	
⊞	20	Préparations de légumes, de fruits ou d'autres parties de plantes	1 638	2 588	4 636	3 996	5 047	3 998	3 684	2 719	3 982	3 644	3 159		15 081 079	1
⊞	21	Préparations alimentaires diverses	2 027	3 054	3 490	5 485	5 045	3 323	5 167	4 890	6 905	4 224	3 799		12 408 147	1
⊞	22	Boissons, liquides alcooliques et vinaigres	10 089	8 847	12 648	10 664	9 241	9 468	7 381	8 060	8 160	10 608	8 546		25 478 049	2
⊞	23	Résidus et déchets des industries alimentaires; aliments préparés pour animaux	3 712	4 377	6 170	4 961	4 864	4 418	5 101	8 237	4 892	11 242	3 779		13 813 890	1
⊞	24	Tabacs et succédanés de tabac fabriqués	12 576	10 919	25 350	18 434	16 053	12 921	15 333	14 159	11 524	26 332	17 355		11 067 640	1

Sources : Calculs du CCI sur la base des statistiques de UN COMTRADE.

Les données aggrégées sont un mélange de données directes et de données miroirs, elles sont affichées en violet.

Les données basées sur les données rapportées par les partenaires (données miroir) sont affichées en orange

Nous contacter
Email : marketanalysis@intracen.org
Téléphone : +41 (0) 22 730 05 40

En collaboration avec:

Copyright © 1999-2018 Centre du commerce international. Tous droits réservés.

Commerce bilatéral entre la Tunisie et l'Union européenne (UE 27)
Produit : TOTAL Tous produits confondus

Unité : Euro milliers

SH6	Code produit	Libellé produit	La Tunisie importe depuis l'Union européenne (UE 27)												
			Valeur en 2006	Valeur en 2007	Valeur en 2008	Valeur en 2009	Valeur en 2010	Valeur en 2011	Valeur en 2012	Valeur en 2013	Valeur en 2014	Valeur en 2015	Valeur en 2016		Valeur en 2006
	TOTAL	Tous produits confondus	7 848 218	9 046 109	9 591 279	8 556 354	10 234 686	9 885 931	10 170 342	10 155 073	9 858 167	10 152 792	9 318 541		3 598 003 45
⊞	01	Animaux vivants	3 166	3 148	3 759	13 091	17 770	19 356	29 175	26 182	21 403	23 423	6 621		6 735 24
⊞	02	Viandes et abats comestibles	11 027	2 209	2 057	5 323	2 801	5 646	9 125	12 484	5 431	6 509	1 265		27 691 89
⊞	03	Poissons et crustacés, mollusques et autres invertébrés aquatiques	16 751	18 065	21 010	23 870	29 236	25 400	22 563	21 075	24 643	19 194	26 420		12 496 71
⊞	04	Lait et produits de la laiterie, œufs d'oiseaux; miel naturel; produits comestibles d'origine . . .	13 446	23 718	27 912	16 035	22 565	23 783	35 445	29 518	32 187	20 988	19 692		26 335 30
⊞	05	Autres produits d'origine animale, non dénommés ni compris ailleurs	540	369	462	419	642	617	726	659	884	720	746		1 570 47
⊞	06	Plantes vivantes et produits de la floriculture	3 902	4 192	4 253	4 499	6 944	5 316	5 972	5 167	5 779	6 091	6 098		8 454 16
⊞	07	Légumes, plantes, racines et tubercules alimentaires	10 846	31 891	12 575	27 350	13 307	19 407	17 110	18 055	15 577	14 632	16 816		14 327 47
⊞	08	Fruits comestibles; écorces d'agrumes ou de melons	2 595	1 212	307	767	1 168	973	677	681	756	1 063	2 096		16 218 96
⊞	09	Café, thé, maté et épices	498	210	250	447	1 173	1 819	2 009	2 434	1 559	1 806	2 105		3 867 15
⊞	10	Céréales	112 424	218 273	361 518	83 551	214 589	217 102	115 364	388 503	214 549	314 937	267 524		9 282 60
⊞	11	Produits de la minoterie; malt; amidons et fécules; inuline; gluten de froment	3 287	4 971	7 676	7 535	5 829	8 199	12 463	9 168	9 118	8 929	9 999		3 525 02
⊞	12	Graines et fruits oléagineux; graines, semences et fruits divers; plantes industrielles ou . . .	8 783	10 624	15 843	10 323	10 058	8 393	7 703	9 307	7 440	9 349	9 786		5 073 87
⊞	13	Gommes, résines et autres sucs et extraits végétaux	2 033	1 923	2 249	2 004	2 226	1 943	2 619	2 752	2 870	4 214	3 551		1 357 37
⊞	14	Matières à tresser et autres produits d'origine végétale, non dénommés ni compris ailleurs	9	13	25	25	19	116	3	94	184	4	46		70 52
⊞	15	Graisses et	32 513	42 675	43 306	25 973	21 285	54 463	66 372	55 437	48 635	34 803	36 528		11 569 33

		huiles animales ou végétales; produits de leur dissociation; graisses alimentaires													
⊞	16	Préparations de viande, de poissons ou de crustacés, de mollusques ou d'autres invertébrés ...	77	329	180	160	226	394	413	664	551	664	677		8 365 211
⊞	17	Sucres et sucreries	58 075	20 477	11 784	28 251	87 406	41 530	33 890	6 562	5 764	17 545	6 971		8 798 067
⊞	18	Cacao et ses préparations	2 832	2 960	3 292	4 340	5 054	7 613	9 566	9 423	8 596	11 772	13 353		9 934 939
⊞	19	Préparations à base de céréales, de farines, d'amidons, de fécules ou de lait; pâtisseries	8 712	10 338	9 976	11 889	12 766	13 549	14 638	17 756	16 930	15 554	16 702		16 897 361
⊞	20	Préparations de légumes, de fruits ou d'autres parties de plantes	5 417	11 394	5 674	5 101	7 103	7 806	9 263	10 584	8 897	8 748	8 231		14 261 199
⊞	21	Préparations alimentaires diverses	8 418	10 644	12 823	12 332	14 546	18 562	20 880	21 529	22 783	23 405	25 240		14 366 253
⊞	22	Boissons, liquides alcooliques et vinaigres	4 214	4 403	4 389	4 128	5 494	4 897	7 801	6 793	8 303	9 000	13 470		37 413 654
⊞	23	Résidus et déchets des industries alimentaires; aliments préparés pour animaux	9 776	4 774	9 124	12 108	27 189	31 584	33 675	40 636	39 274	47 792	57 691		10 271 511
⊞	24	Tabacs et succédanés de tabac fabriqués	20 303	21 167	21 101	39 102	35 784	37 111	49 065	32 316	30 970	25 022	21 574		10 656 646

Sources : Calculs du CCI sur la base des statistiques de UN COMTRADE.

Les données aggrégées sont un mélange de données directes et de données miroirs, elles sont affichées en violet.
Les données basées sur les données rapportées par les partenaires (données miroir) sont affichées en orange.

Nous contacter
(mail : marketanalysis@intracen.org
téléphone : +41 (0) 22 730 05 40

En collaboration avec :

Copyright © 1999-2018 Centre du commerce international. Tous droits réservés.

ITC
TRADE MAP
Statistiques du commerce pour le développement international des entreprises
Données de commerce mensuelles, trimestrielles et annuelles. Importations et exportations en valeurs, volumes, taux de croissance, parts de marchés, etc.

Commerce bilatéral entre la Tunisie et l'Union européenne (UE 27)

Produit : TOTAL Tous produits confondus

Unité : Euro milliers

SH4	Code produit	Libellé produit	Balance commerciale entre la Tunisie et l'Union européenne (UE 27)											Balance en valeur en 2006	Balance en valeur en 2007
			Balance en valeur en 2006	Balance en valeur en 2007	Balance en valeur en 2008	Balance en valeur en 2009	Balance en valeur en 2010	Balance en valeur en 2011	Balance en valeur en 2012	Balance en valeur en 2013	Balance en valeur en 2014	Balance en valeur en 2015	Balance en valeur en 2016		
	TOTAL	Tous produits confondus	-659 142	-273 572	-130 382	-911 721	-1 179 380	-97 435	-727 132	-997 460	-491 375	-697 608	-278 892	-136 914 829	-161 303 96
⊞	01	Animaux vivants	-3 155	-3 133	-3 721	-11 925	-17 762	-19 290	-29 101	-26 156	-21 371	-23 398	-6 589	431 717	769 84
⊞	02	Viandes et abats comestibles	-10 939	-1 982	-1 885	-5 249	-2 428	-5 357	-9 049	-12 414	-5 413	-6 468	-1 209	776 770	1 106 55
⊞	03	Poissons et crustacés, mollusques et autres invertébrés aquatiques	84 299	84 314	60 046	34 011	44 963	75 346	56 655	44 135	52 666	72 181	72 869	-10 636 990	-10 836 05
⊞	04	Lait et produits de la laiterie; œufs d'oiseaux; miel naturel; produits comestibles d'origine . . .	-13 441	-23 712	-27 905	-16 029	-22 561	-23 780	-35 371	-29 516	-32 185	-20 888	-19 659	3 941 431	5 163 39
⊞	05	Autres produits d'origine animale, non dénommés ni compris ailleurs	17 031	12 644	18 131	14 893	19 550	17 642	19 745	14 784	16 951	23 810	16 368	-443 512	-404 67
⊞	06	Plantes vivantes et produits de la floriculture	1 601	304	554	-45	-2 351	-1 143	-1 980	-2 327	-3 177	-3 165	-3 132	400 829	678 5
⊞	07	Légumes, plantes, racines et tubercules alimentaires	716	-12 516	9 161	-4 824	23 079	20 760	14 009	14 147	14 424	11 512	15 795	-2 062 914	-2 364 4
⊞	08	Fruits comestibles; écorces d'agrumes ou de melons	61 881	89 053	87 121	80 203	89 206	83 864	78 422	78 442	80 376	90 043	95 679	-9 636 433	-9 746 9
⊞	09	Café, thé, maté et épices	5 537	6 766	6 949	6 952	6 912	5 954	6 890	6 306	9 054	7 964	7 207	-4 145 812	-4 569 9
⊞	10	Céréales	-112 422	-218 271	-361 517	-83 544	-214 589	-217 102	-115 364	-388 503	-214 549	-314 937	-267 524	-237 894	-2 064 6
⊞	11	Produits de la minoterie; malt; amidons et fécules; inuline; gluten de froment	-3 259	-4 959	-7 658	-7 057	-4 905	-8 035	-12 388	-9 081	-9 036	-8 830	-9 867	1 430 616	1 469 5
⊞	12	Graines et fruits oléagineux; graines, semences et fruits divers; plantes industrielles ou . . .	-5 319	-5 101	-11 261	-7 359	-7 283	-4 889	-5 236	-6 312	-4 432	-6 930	-6 751	-3 490 663	-4 308 (
⊞	13	Gommes, résines et autres sucs et extraits végétaux	-2 033	-1 923	-2 243	-1 902	-2 178	-1 913	-2 413	-2 393	-1 794	-2 855	-2 064	165 756	158 6
⊞	14	Matières à tresser et autres produits d'origine végétale, non dénommés ni compris ailleurs	486	433	575	777	620	998	868	452	649	567	338	-98 753	-91 5

⊞	15	Graisses et huiles animales ou végétales; produits de leur dissociation; graisses alimentaires ...	424 494	287 227	309 087	148 907	136 201	86 511	127 472	221 128	90 788	587 274	216 728			-2 681 622	-3 307 40
⊞	16	Préparations de viande, de poissons ou de crustacés, de mollusques ou d'autres invertébrés ...	1 149	542	2 203	8 161	10 850	14 729	14 484	11 355	11 559	10 965	12 710			-2 358 449	-2 525 4
⊞	17	Sucres et sucreries	-57 545	-19 038	-10 162	-26 542	-86 001	-40 402	-32 868	-5 555	-3 953	-16 569	2 182			661 165	-423 7
⊞	18	Cacao et ses préparations	-2 533	-2 620	-2 587	-2 475	-4 826	-7 042	-9 391	-9 255	-8 317	-11 128	-12 690			-652 347	-792 5
⊞	19	Préparations à base de céréales, de farines, d'amidons, de fécules ou de lait; pâtisseries	-3 762	-6 110	-5 130	-6 622	-7 679	-8 499	-9 356	-11 913	-10 993	-9 566	-11 310			3 599 708	3 528 9
⊞	20	Préparations de légumes, de fruits ou d'autres parties de plantes	-3 781	-8 806	-1 037	-1 106	-2 055	-3 809	-5 579	-7 867	-4 917	-5 104	-5 072			-819 878	-378 0
⊞	21	Préparations alimentaires diverses	-6 392	-7 593	-9 333	-6 847	-9 501	-15 242	-15 713	-16 640	-15 878	-19 180	-21 442			1 958 106	2 148 6
⊞	22	Boissons, liquides alcooliques et vinaigres	5 875	4 444	8 258	6 537	3 747	4 571	-419	1 266	-144	1 608	-4 923			11 935 606	12 781 1
⊞	23	Résidus et déchets des industries alimentaires; aliments préparés pour animaux	-6 063	-397	-2 954	-7 147	-22 324	-27 166	-28 573	-32 398	-34 382	-36 552	-53 911			-3 542 379	-4 384 2
⊞	24	Tabacs et succédanés de tabac fabriqués	-7 727	-10 247	4 250	-20 668	-19 730	-24 191	-33 733	-18 156	-19 445	1 309	-4 219			-410 990	-333 5

Sources : Calculs du CCI sur la base des statistiques de UN COMTRADE.

Les données aggrégées sont un mélange de données directes et de données miroirs, elles sont affichées en violet.

Les données basées sur les données rapportées par les partenaires (données miroir) sont affichées en orange.

Nous contacter
Email : marketanalysis@intracen.org
Téléphone : +41 (0) 22 730 05 40

En collaboration avec :

Copyright © 1999-2018 Centre du commerce international. Tous droits réservés.

ITC
TRADE MAP
Statistiques du commerce pour le développement international des entreprises
Données de commerce mensuelles, trimestrielles et annuelles, importations et exportations en valeurs, volumes, taux de croissance, parts de marchés, etc.

Commerce bilatéral entre l'Algérie et l'Union européenne (UE 27)
Produit : TOTAL Tous produits confondus

Unité : Euro milliers

SH4	Code produit	Libellé produit	L'Algérie exporte vers l'Union européenne (UE 27)										
			Valeur en 2006	Valeur en 2007	Valeur en 2008	Valeur en 2009	Valeur en 2010	Valeur en 2011	Valeur en 2012	Valeur en 2013	Valeur en 2014	Valeur en 2015	Valeur en 2016	Valeur en 2017
	TOTAL	Tous produits confondus	22 835 133	19 117 667	28 032 616	16 624 873	21 093 188	26 764 995	30 921 103	32 269 796	29 005 943	20 765 210	15 538 734	18 024 76
⊞	95	Jouets, jeux, articles pour divertissements ou pour sports; leurs parties et accessoires	0	0	0	1	0	4	0	0	0	0	51	
⊞	97	Objets d'art, de collection ou d'antiquité	0	8	4	1	1	0	0	2	0	0	0	
⊞	99	Produits non définis ailleurs	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
⊞	75	Nickel et ouvrages en nickel	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
⊞	78	Plomb et ouvrages en plomb	14	107	2 128	595	2 428	297	0	0	0	0	3	
⊞	79	Zinc et ouvrages en zinc	39 060	24 008	22 977	17 762	35 467	16 302	4 739	979	3 655	8 188	1 179	
⊞	80	Étain et ouvrages en étain	0	96	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
⊞	81	Autres métaux communs; cermets; ouvrages en ces matières	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
⊞	91	Horlogerie	5	0	0	24	1	1	0	0	0	0	1	
⊞	92	Instruments de musique; parties et accessoires de ces instruments	0	0	5	0	1	0	0	0	0	0	0	
⊞	05	Autres produits d'origine animale, non dénommés ni compris ailleurs	0	0	0	0	13	0	0	0	0	0	0	
⊞	06	Plantes vivantes et produits de la floriculture	167	275	69	1	0	0	6	0	0	0	0	
⊞	16	Préparations de viande, de poissons ou de crustacés, de mollusques ou d'autres invertébrés ...	3	1	99	0	0	0	0	0	0	0	0	
⊞	32	Extraits tannants ou tinctoriaux; tanins et leurs dérivés; pigments et autres matières colorantes; ...	0	3	0	0	5	1	0	77	2	2	1	
⊞	36	Poudres et explosifs; articles de pyrotechnie; allumettes; alliages pyrophoriques; matières ...	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
⊞	37	Produits photographiques ou cinématographiques	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
⊞	43	Pelleteries et fourrures; pelleteries factices	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
⊞	46	Ouvrages de sparterie ou de vannerie	0	2	1	0	0	0	0	0	0	0	0	
⊞	50	Soie	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
⊞	52	Coton	27	12	1	1	0	0	0	0	0	0	0	
⊞	53	Autres fibres textiles végétales; fils de papier et tissus de fils de papier	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
⊞	59	Tissus imprégnés, enduits, recouverts ou stratifiés; articles techniques en matières textiles	0	0	1	8	0	0	0	0	0	0	0	
⊞	60	Étoffes de bonneterie	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	

⊞	61	Vêtements et accessoires du vêtement, en bonneterie	156	37	111	4	12	0	0	13	1	5	1	0	0

Sources : Calculs du CCI sur la base des statistiques de UN COMTRADE.

Les données aggrégées sont un mélange de données directes et de données miroirs, elles sont affichées en violet.

Email: marketanalysis@intracen.org
Téléphone: +41 (0) 22 730 0111

En collaboration avec:

Copyright © 1999-2018 Centre du commerce international. Tous droits réservés.

ITC TRADE MAP
Statistiques du commerce pour le développement international des entreprises
Données de commerce mensuelles, trimestrielles et annuelles, importations et exportations en valeurs, volumes, parts de marchés, etc.

Commerce bilatéral entre l'Algérie et l'Union européenne (UE 27)
Produit : TOTAL Tous produits confondus

Unité : Euro milliers

SH4	Code produit	Libellé produit	Valeur exportée depuis l'Union européenne (UE 27)											
			Valeur en 2006	Valeur en 2007	Valeur en 2008	Valeur en 2009	Valeur en 2010	Valeur en 2011	Valeur en 2012	Valeur en 2013	Valeur en 2014	Valeur en 2015	Valeur en 2016	Valeur en 2017
	TOTAL	Tous produits confondus	9 362 898	10 465 602	14 182 653	14 749 217	15 521 567	17 662 572	20 474 781	21 539 342	22 324 229	22 956 408	20 256 487	17 943 008
⊞	97	Objets d'art, de collection ou d'antiquité	23	1	34	17	9	0	0	39	1	44	2 882	0
⊞	99	Produits non définis ailleurs	0	0	143	0	0	0	0	0	0	0	0	0
⊞	50	Soie	6	0	0	0	0	39	26	0	2	14	0	0
⊞	05	Autres produits d'origine animale, non dénommés ni compris ailleurs	105	75	209	78	162	150	119	178	172	159	263	1
⊞	43	Pelleteries et fourrures; pelleteries factices	95	106	63	17	48	131	44	13	0	4	2	3
⊞	67	Plumes et duvet apprêtés et articles en plumes ou en duvet; fleurs artificielles; ouvrages . . .	67	74	136	57	30	22	31	60	11	46	91	23
⊞	51	Laine, poils fins ou grossiers; fils et tissus de crin	894	1 396	2 170	730	692	824	226	2 045	874	51	294	48
⊞	46	Ouvrages de sparterie ou de vannerie	19	13	24	25	20	38	28	32	15	27	30	60
⊞	66	Parapluies, ombrelles, parasols, cannes, cannes-sièges, fouets, cravaches et leurs parties	106	466	18	111	182	267	135	104	96	194	251	132
⊞	45	Liège et ouvrages en liège	338	294	703	358	174	381	76	410	285	550	356	407
⊞	14	Matières à tresser et autres produits d'origine végétale, non dénommés ni compris ailleurs	108	143	126	196	191	231	444	314	399	425	338	525
⊞	75	Nickel et ouvrages en nickel	302	814	752	484	265	479	1 153	589	585	565	1 468	665
⊞	41	Peaux (autres que les pelleteries) et cuirs	506	645	1 261	2 414	854	1 408	2 535	3 676	1 692	1 519	1 182	785
⊞	91	Horlogerie	455	687	878	1 535	484	585	1 353	1 013	912	1 408	1 281	822
⊞	81	Autres métaux communs; cermets; ouvrages en ces matières	548	283	552	340	742	305	463	855	1 042	556	854	1 112
⊞	78	Plomb et ouvrages en plomb	348	488	654	4 129	767	560	508	770	888	2 545	557	1 137
⊞	65	Coiffures et parties de coiffures	2 403	3 314	3 017	2 147	4 229	1 103	3 314	3 309	1 617	1 882	1 514	1 379
⊞	53	Autres fibres textiles végétales; fils de papier et tissus de fils de papier	136	42	102	61	114	609	536	1 446	1 748	1 828	1 667	1 382
⊞	36	Poudres et explosifs; articles de pyrotechnie; allumettes; alliages pyrophoriques, matières . . .	986	2 226	1 321	2 531	1 242	1 057	790	1 012	850	974	927	1 631

⊞	80	Etain et ouvrages en étain	241	787	459	367	838	514	1 836	850	1 141	778	1 220	2 0
⊞	92	Instruments de musique; parties et accessoires de ces instruments	688	468	498	71	433	13	45	1 434	86	61	4 674	2 7
⊞	57	Tapis et autres revêtements de sol en matières textiles	2 272	1 341	1 558	2 790	4 048	1 894	3 571	5 453	6 799	6 368	6 977	3 9
⊞	58	Tissus spéciaux; surfaces textiles touffetées; dentelles; tapisseries; passementeries; broderies	1 254	1 898	1 599	854	3 092	2 040	1 188	998	1 649	3 977	4 203	4 0
⊞	26	Minerais, scories et cendres	9 439	349	528	1 564	705	3 533	6 763	4 886	9 698	7 680	3 887	4 03

Sources : Calculs du CCI sur la base des statistiques de UN COMTRADE.

Les données aggrégées sont un mélange de données directes et de données miroirs, elles sont affichées en violet.

Nous contacter
Email : marketanalysis@intracen.org
Téléphone : +41 (0) 22 730 05 40

En collaboration avec :

Copyright © 1999-2018 Centre du commerce international. Tous droits réservés.

ITC **TRADE MAP**

Statistiques du commerce pour le développement international des entreprises

Données de commerce mensuelles, trimestrielles et annuelles. Importations et exportations, [illegible]

Indicateurs d'accès aux marchés, etc.

Commerce bilatéral entre l'Algérie et l'Union européenne (UE 27)

Produit : TOTAL Tous produits confondus

Unité : Euro milliers

SH4	Code produit	Libellé produit	Balance commercial entre l'Algérie et l'Union européenne (UE 27)											
			Balance en valeur en 2006	Balance en valeur en 2007	Balance en valeur en 2008	Balance en valeur en 2009	Balance en valeur en 2010	Balance en valeur en 2011	Balance en valeur en 2012	Balance en valeur en 2013	Balance en valeur en 2014	Balance en valeur en 2015	Balance en valeur en 2016	[illegible]
	TOTAL	Tous produits confondus	13 472 235	8 652 064	13 849 963	1 875 656	5 571 618	9 102 423	10 446 316	10 730 453	6 681 716	-2 191 199	-4 717 748	81 762
⊞	84	Machines, appareils et engins mécaniques, réacteurs nucléaires, chaudières; parties de ces . . .	-1 835 408	-1 954 449	-2 419 351	-3 222 310	-3 398 537	-3 217 528	-2 525 661	-3 182 449	-3 671 640	-4 012 051	-3 761 239	-3 155 576
⊞	87	Voitures automobiles, tracteurs, cycles et autres véhicules terrestres, leurs parties et a . . .	-867 983	-1 132 946	-1 194 930	-1 306 669	-1 195 243	-1 458 748	-2 898 157	-2 808 591	-2 686 341	-2 312 780	-2 000 333	-1 862 850
⊞	30	Produits pharmaceutiques	-765 336	-759 517	-950 920	-911 551	-952 226	-1 042 168	-1 253 884	-1 241 805	-1 437 777	-1 325 394	-1 336 937	-1 261 421
⊞	85	Machines, appareils et matériels électriques et leurs parties; appareils d'enregistrement ou . . .	-916 844	-892 700	-1 206 134	-1 356 464	-1 164 421	-1 203 338	-1 019 331	-1 240 631	-1 308 441	-1 366 252	-1 309 118	-964 388
⊞	72	Fonte, fer et acier	-500 060	-726 154	-1 879 321	-1 548 696	-1 328 986	-1 937 487	-2 457 490	-2 293 735	-2 379 456	-2 129 481	-1 492 344	-944 450
⊞	10	Céréales	-543 660	-626 939	-1 192 939	-988 252	-810 498	-1 723 193	-1 021 055	-1 435 287	-1 371 710	-1 617 411	-1 173 240	-779 529
⊞	73	Ouvrages en fonte, fer ou acier	-707 801	-592 779	-785 023	-1 010 197	-1 327 235	-845 537	-487 600	-575 940	-650 902	-851 120	-1 002 625	-746 156
⊞	39	Matières plastiques et ouvrages en ces matières	-281 454	-334 245	-482 711	-450 144	-475 999	-507 270	-555 843	-690 193	-721 652	-793 876	-783 272	-742 187
⊞	04	Lait et produits de la laiterie; œufs d'oiseaux; miel naturel; produits comestibles d'origine . . .	-238 314	-424 960	-501 682	-289 494	-455 739	-635 138	-500 681	-366 669	-798 753	-487 074	-387 659	-602 434
⊞	48	Papiers et cartons; ouvrages en pâte de cellulose, en papier ou en carton	-227 357	-262 870	-306 264	-257 981	-336 225	-405 294	-488 714	-453 451	-467 525	-482 922	-487 341	-526 948
⊞	38	Produits divers des industries chimiques	-152 928	-189 908	-215 172	-202 609	-283 569	-304 569	-298 778	-283 375	-338 390	-359 472	-320 977	-363 872
⊞	90	Instruments et appareils d'optique, de photographie ou de cinématographie, de mesure, de contrôle . . .	-260 065	-243 172	-284 762	-249 711	-235 452	-294 665	-223 836	-247 425	-264 444	-299 530	-306 882	-326 000
⊞	44	Bois, charbon de bois et ouvrages en bois	-296 443	-407 194	-367 331	-353 171	-442 226	-444 631	-505 916	-535 493	-625 332	-574 550	-506 706	-303 448
⊞	76	Aluminium et ouvrages en aluminium	-59 577	-79 611	-86 613	-102 568	-117 995	-134 394	-159 495	-181 696	-195 638	-224 590	-212 420	-216 133
⊞	29	Produits chimiques organiques	-61 023	-63 397	-76 508	-101 992	-99 381	-122 453	-169 387	-140 688	-101 639	-169 096	-175 088	-210 299
⊞	33	Huiles essentielles et résinoïdes; produits de parfumerie ou de toilette préparés et préparations . . .	-39 511	-42 396	-50 098	-52 768	-66 759	-84 716	-126 898	-147 000	-175 956	-209 507	-244 573	-193 365
⊞	21	Préparations alimentaires	-61 233	-71 139	-75 095	-83 113	-100 071	-126 320	-148 783	-168 108	-177 886	-175 437	-187 933	-187 244

		diverses												
⊞	74	Cuivre et ouvrages en cuivre	-13 829	-72 352	-111 695	-107 371	-137 538	-175 189	-173 792	-214 846	-222 924	-222 717	-187 018	-171 046
⊞	34	Savons, agents de surface organiques, préparations pour lessives, préparations lubrifiantes, . . .	-12 978	-16 688	-18 630	-17 344	-24 199	-28 515	-58 206	-88 463	-109 848	-140 031	-167 234	-168 442
⊞	32	Extraits tannants ou tinctoriaux; tanins et leurs dérivés; pigments et autres matières colorantes; . . .	-69 551	-76 049	-90 130	-87 143	-101 445	-121 800	-128 078	-115 275	-139 387	-150 714	-166 934	-161 779
⊞	15	Graisses et huiles animales ou végétales; produits de leur dissociation; graisses alimentaires . . .	-11 996	-35 146	-82 607	-114 715	-69 125	-71 720	-274 515	-273 692	-221 660	-201 423	-131 139	-149 573
⊞	24	Tabacs et succédanés de tabac fabriqués	-29 067	-34 558	-52 055	-86 383	-135 530	-177 512	-229 230	-208 285	-231 165	-290 161	-128 477	-142 501
⊞	94	Meubles; mobilier médico-chirurgical; articles de literie et similaires; appareils d'éclairage . . .	-67 467	-84 944	-73 455	-99 610	-99 155	-78 241	-72 544	-84 401	-125 809	-153 690	-139 152	-141 564
⊞	19	Préparations à base de céréales, de farines, d'amidons, de fécules ou de lait; pâtisseries	-9 083	-20 983	-40 822	-65 700	-69 073	-98 574	-127 780	-148 615	-171 694	-178 127	-169 223	-133 531

Sources : Calculs du CCI sur la base des statistiques de UN COMTRADE.

Les données aggrégées sont un mélange de données directes et de données miroirs, elles sont affichées en violet.

Nous contacter
Email : marketanalysis@intracen.org
Téléphone : +41 (0) 22 730 05 40

En collaboration avec :

Copyright © 1999-2018 Centre du commerce international. Tous droits réservés.

19

RECETTES DES INVESTISSEMENTS DIRECTS EN PROVENANCE DE L'UNION EUROPEENNE

REPARTITION PAR PAYS DE PROVENANCE

ANNEES 2005-2016

En millions de dirhams

Pays	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016*
France	19 843,3	8 645,7	14 273,9	10 545,6	12 958,3	20 491,9	8 926,6	12 246,7	14 232,4	11 797,7	9 032,2	8 724,4
Espagne	1 441,8	7 191,3	6 108,4	2 616,1	1 542,0	1 897,6	1 719,0	1 587,9	1 305,4	1 477,3	1 945,2	807,4
Belgique**	-	-	-	-	861,2	1 047,3	1 150,8	436,2	632,6	624,3	541,8	592,7
Grande Bret	451,6	931,3	2 576,3	1 214,1	988,0	1 023,9	979,9	755,5	2 519,7	1 918,9	1 557,6	2 798,1
Allemagne	855,5	939,7	1 646,6	1 311,7	710,6	653,7	686,2	556,7	1 344,6	652,1	2 032,1	1 132,0
Luxembourg	-	-	-	-	141,3	54,0	158,8	295,8	1 851,5	654,2	1 037,3	707,7
Pays-Bas	260,0	227,3	504,1	188,5	208,5	566,6	489,5	1 082,7	760,0	1 047,3	1 238,7	1 216,1
Italie	209,7	334,6	864,4	767,2	561,8	263,7	347,4	279,0	354,0	729,5	555,6	477,6
Suède	155,0	45,7	137,1	92,3	135,0	604,1	327,3	14,7	74,2	11,1	43,1	12,3
Finlande	-	-	-	25,9	7,0	41,3	3,0	3,1	18,8	1,0	3,0	0,5
Grèce	-	1,5	1,8	2,1	1,2	31,3	4,6	-	-	-	-	5,8
Portugal	60,4	50,4	56,2	44,9	58,8	53,3	76,3	218,3	61,5	224,0	196,2	
Autriche	0,4	3,4	16,9	17,9	12,7	21,6	29,7	19,7	7,5	30,7	19,7	139,3
Irlande	6,6	39,8	121,7	22,7	12,3	12,4	6,3	28,5	55,5	115,5	12,3	79,0
Danemark	-	-	27,0	65,8	0,2	0,2	5,5	7,0	11,6	14,7	13,9	4,2
UEBL***	426,3	2 604,6	1 318,2	1 037,6	-	-	-	-	-	-	-	-
Pologne	-	-	2,5	2,0	0,3	66,0	33,2	119,3	113,4	80,4	23,4	12,7
Slovaquie	-	-	-	-	-	40,5	0,1	4,3	0,7	-	-	2,7
Chypre	30,9	7,6	89,1	7,5	10,0	27,7	54,2	37,8	20,4	2,1	68,6	37,5
Malte	0,5	0,9	3,0	0,8	0,1	13,1	-	1,7	6,6	11,7	1,3	221,1
République T	4,7	2,2	1,7	1,1	0,2	1,1	-	-	15,3	-	0,6	0,1
Estonie	-	0,3	6,6	-	10,0	-	0,7	-	12,0	-	-	-
Lituanie	-	-	-	-	0,2	-	-	-	3,4	-	-	30,1
Lettonie	-	-	-	-	0,1	-	1,9	-	-	2,5	13,6	0,5
Hongrie	0,5	278,6	31,4	43,3	-	-	0,7	0,4	0,9	1,2	1,4	0,4
Slovénie	-	-	-	0,3	-	-	-	-	-	0,1	-	2,7
Roumanie			-	-	3,4	4,9	0,7	0,2	8,8	2,7	2,2	0,1
Bulgarie			5,2	2,5	-	-	-	0,6	5,8	4,1	0,1	-
Croatie									-	0,3	-	-
Total	23 747,2	21 304,9	27 792,1	18 009,9	18 223,2	26 916,2	15 002,4	17 696,1	23 416,6	19 403,4	18 339,9	17 005,0

* Chiffres provisoires

** Le chiffre correspondant, de 2005 à 2008, est affecté à l'U.E.B.L

Banque européenne d'investissement
La banque de l'UE

Projets financés

Liste multicritère

Filtre

2005
Pays méditerranéens
--Secteur--

2018
Maroc

Nom	Région	Prêt Pays ou Territoires	Secteur	Date de signature	Montant signé
EXTENSION TRAMWAY RABAT SALE	Pays méditerranéens	Maroc	Transports	06/03/2018	40 000 000,00 €
ATTIJARIWAFA LOAN FOR SMES AND MIDCAPS	Pays méditerranéens	Maroc	Lignes de crédit	29/12/2017	100 000 000,00 €
MBIL FINEA	Pays méditerranéens	Maroc	Lignes de crédit	20/12/2017	100 000 000,00 €
ARAB BANK REGIONAL FACILITY FOR SMES AND MIDCAPS	Pays méditerranéens	Maroc	Lignes de crédit	19/12/2017	15 000 000,00 €
AUTOMOTIVE GLASS MANUFACTURING MOROCCO	Pays méditerranéens	Maroc	Industrie	08/12/2017	56 000 000,00 €
CASABLANCA TRAMWAY LIGNE 2	Pays méditerranéens	Maroc	Transports	07/12/2017	60 000 000,00 €
BMCE LIGNE BLEUE MBIL	Pays méditerranéens	Maroc	Lignes de crédit	06/12/2017	10 000 000,00 €
PROGRAMME NATIONAL ASSAINISSEMENT 2 (PNA 2)	Pays méditerranéens	Maroc	Eau, assainissement	27/07/2017	34 000 000,00 €
UNIVERSITE EURO-MEDITERRANEENNE DE FES (UEMF)	Pays méditerranéens	Maroc	Éducation	07/07/2017	53 200 000,00 €
UNIVERSITE EURO-MEDITERRANEENNE DE FES (UEMF)	Pays méditerranéens	Maroc	Services	07/07/2017	16 800 000,00 €
Montant total					4 736 880 000,00 €

Nom	Région	Pays ou Territoires	Secteur	Date de signature	Montant signé
FOOD & DRINKS BUSINESS DEVELOPMENT MOROCCO	Pays méditerranéens	Maroc	Industrie	06/07/2017	35 000 000,00 €
OUARZAZATE III (TOWER)	Pays méditerranéens	Maroc	Énergie	16/11/2016	32 100 000,00 €
BMCE LOAN FOR SMES AND MIDCAPS	Pays méditerranéens	Maroc	Lignes de crédit	15/11/2016	150 000 000,00 €
BMCE LIGNE VERTE	Pays méditerranéens	Maroc	Déchets solides	15/11/2016	10 000 000,00 €
FEMIP SUSTAINABLE ENERGY FACILITY	Pays méditerranéens	Maroc	Lignes de crédit	15/11/2016	15 000 000,00 €
FEMIP SUSTAINABLE ENERGY FACILITY	Pays méditerranéens	Maroc	Lignes de crédit	12/10/2016	15 000 000,00 €
ONEE - AMELIORATION AEP ET ASSAINISSEMENT	Pays méditerranéens	Maroc	Eau, assainissement	28/09/2015	75 000 000,00 €
EUROPAC INDUSTRIAL PACKAGING PLANT IN TANGIER	Pays méditerranéens	Maroc	Industrie	15/06/2015	10 000 000,00 €
FEMIP SUSTAINABLE ENERGY FACILITY	Pays méditerranéens	Maroc	Lignes de crédit	17/03/2015	5 000 000,00 €
OUARZAZATE III (TOWER)	Pays méditerranéens	Maroc	Énergie	22/12/2014	50 000 000,00 €
OUARZAZATE II (PARABOLIC)	Pays méditerranéens	Maroc	Énergie	22/12/2014	100 000 000,00 €
ZENATA URBAN DEVELOPMENT PROJECT	Pays méditerranéens	Maroc	Transports	13/11/2014	7 500 000,00 €
ZENATA URBAN DEVELOPMENT PROJECT	Pays méditerranéens	Maroc	Eau, assainissement	13/11/2014	7 500 000,00 €
ZENATA URBAN DEVELOPMENT PROJECT	Pays méditerranéens	Maroc	Aménagement urbain	13/11/2014	135 000 000,00 €
ATTADAMOUNE (AMSSF II)	Pays méditerranéens	Maroc	Services	04/08/2014	2 000 000,00 €
CAPMEZZANINE FUND II	Pays méditerranéens	Maroc	Services	30/06/2014	4 800 000,00 €
PROGRAMME DE MODERNISATION ROUTIERE	Pays méditerranéens	Maroc	Transports	19/03/2014	150 000 000,00 €
ONEE - PROJET EOLIEN	Pays méditerranéens	Maroc	Énergie	30/12/2013	200 000 000,00 €
CAPMEZZANINE FUND II	Pays méditerranéens	Maroc	Services	20/12/2013	4 800 000,00 €
FONDEP II	Pays méditerranéens	Maroc	Services	07/08/2013	4 000 000,00 €
AUTOROUTE EL JADIDA - SAFI	Pays méditerranéens	Maroc	Transports	14/12/2012	240 000 000,00 €
Montant total					4 736 880 000,00 €

28 Nom	Région	Pays ou Territoires	Secteur	Date de signature	Montant signé
ONEE - RESEAUX ELECTRIQUES III	Pays méditerranéens	Maroc	Énergie	14/12/2012	180 000 000,00 €
PROGRAMME NATIONAL ASSAINISSEMENT PNA	Pays méditerranéens	Maroc	Eau, assainissement	14/12/2012	20 000 000,00 €
CENTRALE SOLAIRE DE OUARZAZATE	Pays méditerranéens	Maroc	Énergie	19/11/2012	100 000 000,00 €
GROUPE OCP - MODERNISATION	Pays méditerranéens	Maroc	Industrie	08/10/2012	130 000 000,00 €
PLAN MAROC VERT PNEEI	Pays méditerranéens	Maroc	Eau, assainissement	05/10/2012	42 500 000,00 €
TECHNOPOLES MAROC	Pays méditerranéens	Maroc	Infrastructure composite	04/10/2012	100 000 000,00 €
RENAULT TANGER-FINANCEMENT INTERMEDIE	Pays méditerranéens	Maroc	Industrie	03/09/2012	42 000 000,00 €
FONDS PME CROISSANCE	Pays méditerranéens	Maroc	Services	13/07/2012	5 000 000,00 €
ROUTES RURALES IV	Pays méditerranéens	Maroc	Transports	17/05/2012	100 000 000,00 €
RENAULT TANGER-FINANCEMENT INTERMEDIE	Pays méditerranéens	Maroc	Industrie	09/02/2012	31 500 000,00 €
YASMINA CLUB MED HOTEL REHABILITATION	Pays méditerranéens	Maroc	Services	26/01/2012	13 680 000,00 €
GROUPE OCP - MODERNISATION	Pays méditerranéens	Maroc	Industrie	30/12/2011	200 000 000,00 €
PORT DE TANGER MED II-INFRASTRUCTURES	Pays méditerranéens	Maroc	Transports	11/11/2010	200 000 000,00 €
ADM VII	Pays méditerranéens	Maroc	Transports	10/11/2010	220 000 000,00 €
TRAMWAY RABAT	Pays méditerranéens	Maroc	Transports	22/12/2009	15 000 000,00 €
ADM VI	Pays méditerranéens	Maroc	Transports	22/10/2009	225 000 000,00 €
RENAULT TANGER-FINANCEMENT INTERMEDIE	Pays méditerranéens	Maroc	Industrie	22/10/2009	100 000 000,00 €
EDUCATION MAROC	Pays méditerranéens	Maroc	Éducation	07/07/2009	200 000 000,00 €
MASSINISSA FUND	Pays méditerranéens	Maroc	Services	11/12/2008	12 000 000,00 €
Montant total					4 736 880 000,00 €

Showing 1 to 50 of 64 entries

Banque européenne d'investissement

la banque de l'UE

Projets financés

Liste multicritère

Filtre

2005

Pays méditerranéens

--Secteur--

2018

Maroc

Prêt

Nom	Région	Pays ou Territoires	Secteur	Date de signature	Montant signé
FONDS CAPITAL CARBONE MAROC	Pays méditerranéens	Maroc	Services	05/12/2008	6 500 000,00 €
ONE - RESEAUX ELECTRIQUES II	Pays méditerranéens	Maroc	Énergie	05/12/2008	170 000 000,00 €
ROUTES RURALES III	Pays méditerranéens	Maroc	Transports	05/12/2008	60 000 000,00 €
PORT DE TANGER-MED - DEUXIEME TERMINAL	Pays méditerranéens	Maroc	Transports	24/06/2008	40 000 000,00 €
ONE - PROJETS HYDROELECTRIQUES II	Pays méditerranéens	Maroc	Énergie	27/12/2007	150 000 000,00 €
CAPMEZZANINE MAROC	Pays méditerranéens	Maroc	Services	26/11/2007	6 000 000,00 €
ADM V FES-OUJDA	Pays méditerranéens	Maroc	Transports	31/10/2007	180 000 000,00 €
MOROCCAN INFRASTRUCTURE FUND	Pays méditerranéens	Maroc	Services	14/12/2006	10 000 000,00 €
ONE - ELECTRIFICATION RURALE II	Pays méditerranéens	Maroc	Énergie	14/12/2006	170 000 000,00 €
ASSAINISSEMENT DU BASSIN DU SEBOU	Pays méditerranéens	Maroc	Eau, assainissement	14/12/2006	40 000 000,00 €
SANTE MAROC	Pays méditerranéens	Maroc	Santé	30/01/2006	70 000 000,00 €
PRET GLOBAL BMCE BANK	Pays méditerranéens	Maroc	Lignes de crédit	29/09/2005	30 000 000,00 €
Montant total					4 736 880 000,00 €

Nom	Région	Pays ou Territoires	Secteur	Date de signature	Montant signé
ROUTES RURALES II	Pays méditerranéens	Maroc	Transports	17/06/2005	60 000 000,00 €
ADM IV TRANCHE B	Pays méditerranéens	Maroc	Transports	17/06/2005	70 000 000,00 €
Montant total					4 736 880 000,00 €

Showing 51 to 64 of 64 entries

Banque européenne d'investissement

La banque de l'UE

Projets financés

Liste multicritère

Filtre

2005

Pays méditerranéens

--Secteur--

2018

Tunisie

Nom	Région	Pays ou Territoires	Secteur	Date de signature	Prêt Montant signé
DEPOLLUTION INTEGREE BIZERTE	Pays méditerranéens	Tunisie	Eau, assainissement	22/01/2018	0,00 €
DEPOLLUTION INTEGREE BIZERTE	Pays méditerranéens	Tunisie	Industrie	22/01/2018	0,00 €
AUTOROUTE DU CENTRE	Pays méditerranéens	Tunisie	Transports	14/12/2017	166 000 000,00 €
MECHATRONIC AND CABLE MANUFACTURING MAGHREB	Pays méditerranéens	Tunisie	Industrie	11/12/2017	5 300 000,00 €
MECHATRONIC AND CABLE MANUFACTURING MAGHREB	Pays méditerranéens	Tunisie	Industrie	11/12/2017	15 700 000,00 €
RESEAU FERROVIAIRE RAPIDE II	Pays méditerranéens	Tunisie	Transports	09/11/2017	83 000 000,00 €
LOAN FOR SMES & MIDCAPS-BANQUE DE L HABITAT	Pays méditerranéens	Tunisie	Lignes de crédit	08/11/2017	120 000 000,00 €
STEG V TRANSPORT ELECTRICITE	Pays méditerranéens	Tunisie	Énergie	29/11/2016	46 500 000,00 €
PONT DE BIZERTE	Pays méditerranéens	Tunisie	Transports	29/11/2016	123 000 000,00 €
DEPOLMED	Pays méditerranéens	Tunisie	Eau, assainissement	29/11/2016	69 600 000,00 €
Montant total					4 195 300 000,00 €

Nom	Région	Pays ou Territoires	Secteur	Date de signature	Montant signé
BANQUE DE TUNISIE - LOAN FOR SMES	Pays méditerranéens	Tunisie	Lignes de crédit	28/11/2016	50 000 000,00 €
TUNISIE TELECOM 4G ROLLOUT	Pays méditerranéens	Tunisie	Télécommunications	28/11/2016	100 000 000,00 €
GCT MISE A NIVEAU ENVIRONNEMENTALE	Pays méditerranéens	Tunisie	Industrie	25/05/2016	19 000 000,00 €
MODERNISATION ROUTIERE II	Pays méditerranéens	Tunisie	Transports	18/12/2015	150 000 000,00 €
AMEN BANK-PRETS PME & ETI	Pays méditerranéens	Tunisie	Lignes de crédit	17/09/2015	50 000 000,00 €
MODERNISATION ETABLISSEMENTS SCOLAIRES	Pays méditerranéens	Tunisie	Éducation	30/12/2014	13 250 000,00 €
PARTENARIAT BEI-BTK-RESEAU ENTREPRENDRE	Pays méditerranéens	Tunisie	Lignes de crédit	04/12/2014	20 000 000,00 €
TAYSIR	Pays méditerranéens	Tunisie	Services	03/12/2014	1 000 000,00 €
ETAP SOUTH TUNISIAN GAS	Pays méditerranéens	Tunisie	Énergie	08/09/2014	230 000 000,00 €
MODERNISATION ETABLISSEMENTS SCOLAIRES	Pays méditerranéens	Tunisie	Éducation	19/06/2014	70 000 000,00 €
PG VI TUNISIE	Pays méditerranéens	Tunisie	Lignes de crédit	28/04/2014	100 000 000,00 €
ETAP SOUTH TUNISIAN GAS	Pays méditerranéens	Tunisie	Énergie	04/03/2014	150 000 000,00 €
CPSCL TUNISIE 2013	Pays méditerranéens	Tunisie	Lignes de crédit	19/12/2013	50 000 000,00 €
DEPOLLUTION INTEGREE BIZERTE	Pays méditerranéens	Tunisie	Industrie	19/12/2013	20 000 000,00 €
DEPOLLUTION INTEGREE BIZERTE	Pays méditerranéens	Tunisie	Eau, assainissement	19/12/2013	20 000 000,00 €
ENDA INTER-ARABE III	Pays méditerranéens	Tunisie	Services	30/05/2013	4 000 000,00 €
REHABILITATION URBAINE TUNISIE	Pays méditerranéens	Tunisie	Eau, assainissement	20/12/2012	3 500 000,00 €
REHABILITATION URBAINE TUNISIE	Pays méditerranéens	Tunisie	Déchets solides	20/12/2012	3 500 000,00 €
REHABILITATION URBAINE TUNISIE	Pays méditerranéens	Tunisie	Aménagement urbain	20/12/2012	56 000 000,00 €
REHABILITATION URBAINE TUNISIE	Pays méditerranéens	Tunisie	Énergie	20/12/2012	7 000 000,00 €
PG VI TUNISIE	Pays méditerranéens	Tunisie	Lignes de crédit	20/12/2012	100 000 000,00 €
Montant total					4 195 300 000,00 €

Nom	Région	Pays ou Territoires	Secteur	Date de signature	Montant signé
MDHILLA TSP	Pays méditerranéens	Tunisie	Industrie	29/12/2011	140 000 000,00 €
MODERNISATION ROUTIERE I	Pays méditerranéens	Tunisie	Transports	24/06/2011	163 000 000,00 €
STEG CENTRALE DE SOUSSE	Pays méditerranéens	Tunisie	Énergie	11/12/2010	194 000 000,00 €
RESEAU FERROVIAIRE RAPIDE	Pays méditerranéens	Tunisie	Transports	10/12/2010	119 000 000,00 €
STEG IV TRANSPORT ELECTRICITE	Pays méditerranéens	Tunisie	Énergie	15/10/2010	185 000 000,00 €
AUTOROUTE SFAX - GABES	Pays méditerranéens	Tunisie	Transports	11/12/2009	234 000 000,00 €
TUNISIAN INDIAN FERTILIZERS	Pays méditerranéens	Tunisie	Industrie	24/03/2009	130 000 000,00 €
AEROPORT ENFIDHA	Pays méditerranéens	Tunisie	Transports	27/02/2009	70 000 000,00 €
STEG - CENTRALE DE GHANNOUCH	Pays méditerranéens	Tunisie	Énergie	30/12/2008	86 000 000,00 €
GCT MISE A NIVEAU ENVIRONNEMENTALE	Pays méditerranéens	Tunisie	Industrie	19/12/2008	55 000 000,00 €
VOIRIES PRIORITAIRES V	Pays méditerranéens	Tunisie	Transports	27/11/2008	110 000 000,00 €
STEG GAZ II	Pays méditerranéens	Tunisie	Énergie	24/04/2008	60 000 000,00 €
ENDA INTER ARABE	Pays méditerranéens	Tunisie	Services	19/12/2007	1 950 000,00 €
PG ENTREPRISES TUNISIENNES V	Pays méditerranéens	Tunisie	Lignes de crédit	17/12/2007	200 000 000,00 €
TRANSMED PIPELINE EXPANSION	Pays méditerranéens	Tunisie	Énergie	28/11/2007	185 000 000,00 €
FONDS D AMORCAGE TUNISIEN	Pays méditerranéens	Tunisie	Lignes de crédit	13/07/2007	2 000 000,00 €
STEG - CENTRALE DE GHANNOUCH	Pays méditerranéens	Tunisie	Énergie	15/12/2006	114 000 000,00 €
ONAS IV	Pays méditerranéens	Tunisie	Eau, assainissement	15/12/2006	40 000 000,00 €
PG ENTREPRISES TUNISIENNES IV	Pays méditerranéens	Tunisie	Lignes de crédit	01/12/2005	70 000 000,00 €
Montant total					4 195 300 000,00 €

Showing 1 to 50 of 54 entries

Projets financés

Liste multicritère

Filtre

2005 ▼
Pays méditerranéens ▼
--Secteur-- ▼

2018 ▼
Tunisie ▼

Nom	Région	Prêt Pays ou Territoires	Secteur	Date de signature	Montant signé
PG ENTREPRISES TUNISIENNES IV	Pays méditerranéens	Tunisie	Lignes de crédit	01/12/2005	50 000 000,00 €
PG TECHNOPOLES TUNISIE	Pays méditerranéens	Tunisie	Lignes de crédit	01/12/2005	60 000 000,00 €
TECHNOPOLES	Pays méditerranéens	Tunisie	Industrie	20/06/2005	66 480 000,00 €
TECHNOPOLES	Pays méditerranéens	Tunisie	Services	20/06/2005	13 520 000,00 €
Montant total					4 195 300 000,00 €

Showing 51 to 54 of 54 entries

Banque européenne d'investissement

La banque de l'UE

Projets financés

Liste multicritère

Filtre

2005 ▼

Pays méditerranéens ▼

--Secteur-- ▼

2018 ▼

Algérie ▼

Prêt

Nom	Région	Pays ou Territoires	Secteur	Date de signature	Montant signé
MEDGAZ PIPELINE	Pays méditerranéens	Algérie	Énergie	23/11/2010	500 000 000,00 €
ALGERIAN FRUIT JUICE COMPANY	Pays méditerranéens	Algérie	Industrie	17/12/2007	3 000 000,00 €
MAGHREB LEASING	Pays méditerranéens	Algérie	Services	20/12/2005	10 000 000,00 €
Montant total					513 000 000,00 €

Showing 1 to 3 of 3 entries